ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 3 دراهم ـ ثمن النسخة من السنوات الماضية : 4,50 دراهم ـ يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك في المغرب سنة أشهر	تعريفة الاشتراك في المغرب سنة	تعريفة الاشتراك في الخارج
النشرة العامة	50 درهما	90 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص عليها يمنته ، مصاريف الارسال حسبما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.
نشرة مداولات مجلس النواب		80 درهما	
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية	50 درهما	90 درهما	
نشرة الترجمة الرسمية	45 درهما	80 درهما	

يطلب الاشتراك من مديرية المطبعة الرسمية
الرباط ـ شالة
التليفون { 76.50.24 ـ 76.50.25 / 76.51.79 ـ 76.54.13
حساب الشيك البريدي رقم 16 ـ 101
بالرباط

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية.

فهرست

نصوص عامة

صفحة

بنك المغرب.

تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط عن السنة المالية 1989 1486

اتفاقية قرض شراء مبرمة بين المملكة المغربية واتحاد البنوك العربية والفرنسية.

مرسوم رقم 2.90.779 صادر في 24 من ربيع الآخر 1411 (13 نوفمبر 1990) بالموافقة على الاتفاقية المبرمة في 18 من محرم 1411 (10 اغسطس 1990) بين المملكة المغربية واتحاد البنوك العربية والفرنسية في شأن قرض شراء مبلغه 4.996.330,90 دولارا أمريكيا يرصد لتمويل شراء طائرتين للنقل المدني من نوع « Beechcraft Super King Air 300 » 1548

صفحة

اقرار معايير مغربية.

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1127.90 صادر في 25 من ربيع الأول 1411 (16 اكتوبر 1990) بإقرار معايير مغربية .. 1548

دفتر الشروط العامة المطبقة على صفقات الدراسات.

قرار لوزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 833.87 صادر في 2 ربيع الآخر 1411 (22 اكتوبر 1990) بالموافقة على دفتر الشروط العامة المطبقة على صفقات الدراسات المتعلقة بحساب توازن الانابيب المدفونة الخاصة بقنوات التطهير 1548

قرار لوزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 834.87 صادر في 2 ربيع الآخر 1411 (22 اكتوبر 1990) بالموافقة على دفتر الشروط العامة المطبقة على صفقات الدراسات المتعلقة بحساب الاحمال الزائدة الناتجة عن الرياح 1549

اصدار الخزينة اقتراضات مدتها ثلاث سنوات.

قرار لوزير المالية رقم 1246.90 صادر في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 اكتوبر 1990) يتعلق بإصدار الخزينة اقتراضات مدتها ثلاث سنوات يقتصر الاكتتاب فيها على الجمهور 1549

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

اصدار الخزينة اقتراضات مدتها سنة.

قرار لوزير المالية رقم 1247.90 صادر في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 أكتوبر 1990) يتعلق بإصدار الخزينة اقتراضات مدتها سنة يقتصر الاكتتاب فيها على الجمهور 1550

اصدار الخزينة اقتراضات مدتها خمس سنوات.

قرار لوزير المالية رقم 1248.90 صادر في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 أكتوبر 1990) يتعلق بإصدار الخزينة اقتراضات مدتها خمس سنوات يقتصر الاكتتاب فيها على الجمهور 1550

نصوص خاصة

مراكش ـ تفويت قطعتين ارضيتين بالتراضي لفائدة المكتب الوطني للبريد والمواصلات.

مرسوم رقم 2.90.638 صادر في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 أكتوبر 1990) بالموافقة على مقرر مجلس بلدية مراكش القاضي بتفويت هذه البلدية بالتراضي لقطعة أرضية من الاملاك البلدية الخاصة لفائدة المكتب الوطني للبريد والمواصلات 1552

مرسوم رقم 2.90.639 صادر في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 اكتوبر 1990) بالموافقة على مقرر مجلس بلدية مراكش القاضي بتفويت هذه البلدية بالتراضي لقطعة أرضية من الاملاك البلدية الخاصة لفائدة المكتب الوطني للبريد والمواصلات 1552

عمالة المحمدية ـ زناتة ـ التخلي بالتراضي عن قطعة ارضية من الاملاك البلدية الخاصة لفائدة مكتب استغلال الموانىء.

مرسوم رقم 2.90.619 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بالموافقة على مقرر مجلس بلدية المحمدية القاضي بتخلي هذه البلدية بالتراضي عن قطعة أرضية من الاملاك البلدية الخاصة لفائدة مكتب استغلال الموانىء (عمالة المحمدية ـ زناتة) 1553

اقليم وجدة ـ اخراج قطعة ارضية من املاك الدولة العامة وضمها الى املاكها الخاصة والتخلي عنها بمعدل لبعض الأفراد.

مرسوم رقم 2.90.617 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بإخراج قطعة أرضية من املاك الدولة العامة وبضمها الى أملاك الدولة الخاصة متأصلة من متروك ساقية عمومية وبالاذن بالتخلي عنها بمعدل لبعض الأفراد (اقليم وجدة) 1553

وجدة ـ التخلي بالتراضي عن قطعتين ارضيتين لبعض الأفراد.

مرسوم رقم 2.90.622 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بالموافقة على مقرر مجلس بلدية وجدة القاضي بتخلي هذه البلدية بالتراضي عن قطعة أرضية من الأملاك البلدية الخاصة لبعض الأفراد 1553

مرسوم رقم 2.90.623 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بالموافقة على مقرر مجلس بلدية وجدة القاضي بتخلي هذه البلدية بالتراضي عن قطعة أرضية من الأملاك البلدية الخاصة لأحد الأفراد 1554

مكناس ـ اخراج قطعة أرضية من الاملاك الجماعية العامة وضمها الى الاملاك الجماعية الخاصة والتخلي عنها بالتراضي لأحد الافراد.

مرسوم رقم 2.90.620 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بإخراج قطعة أرضية مبنية جزئيا من الاملاك الجماعية العامة وبضمها الى الاملاك الجماعية الخاصة وبالموافقة على مقرر مجلس جماعة مكناس القاضي بتخلي هذه الجماعة بالتراضي عن القطعة الأرضية موضوع الاستخراج لأحد الأفراد 1554

صفحة

مكناس ـ اخراج ممر ساقية ومسلك من الاملاك الجماعية العامة وضمهما الى الاملاك الجماعية الخاصة والتخلي عنهما لبعض الأفراد.

مرسوم رقم 2.90.621 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بإخراج ممر ساقية ومسلك من الاملاك الجماعية العامة وبضمهما الى الاملاك الجماعية الخاصة وبالموافقة على مقرر مجلس جماعة مكناس القاضي بتخلي هذه الجماعة عن الممر والمسلك المذكورين موضوعا الاستخراج لبعض الافراد 1555

اقليم الجديدة ـ نزع ملكية قطعتين أرضيتين.

مرسوم رقم 2.90.634 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث منطقة صناعية بمدينة الجديدة (اقليم الجديدة) وبنزع ملكية القطعتين الارضيتين اللازمتين لهذا الغرض 1556

شركة سوماكا ـ الترخيص في تركيب السيارات الخاصة « FIAT-TEMPRA ».

قرار للوزير الأول رقم 3.43.90 صادر في 2 جمادى الأولى 1411 (21 نوفمبر 1990) يرخص بموجبه لشركة « سوماكا » في تركيب السيارات الخاصة « FIAT-TEMPRA » 1557

تعيين آمرين مساعدين بالصرف.

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1203.90 صادر في 17 من ذي القعدة 1410 (11 يونيو 1990) بتعيين آمرين مساعدين بالصرف ونواب عنهم 1557

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 1118.90 صادر في 14 من صفر 1411 (5 سبتمبر 1990) بتعيين آمر مساعد بالصرف .. 1558

قرار لوزير المالية رقم 1059.90 صادر في 30 من صفر 1411 (21 سبتمبر 1990) بتغيير القرار رقم 1213.86 الصادر في 10 صفر 1407 (15 اكتوبر 1986) بتعيين آمر مساعد بالصرف ونواب عنه 1558

قرار للوزير الأول رقم 3.41.90 صادر في 20 من ربيع الأول 1411 (11 اكتوبر 1990) بتعيين آمرين مساعدين بالصرف 1558

تفويض الامضاء.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1111.90 صادر في 30 من ذي الحجة 1410 (23 يوليو 1990) بتفويض الامضاء 1559

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1128.90 صادر في 19 من ربيع الأول 1411 (10 اكتوبر 1990) بتفويض الامضاء 1559

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1129.90 صادر في 19 من ربيع الأول 1411 (10 اكتوبر 1990) بتفويض الامضاء 1560

قرار لوزير المالية رقم 1057.90 صادر في 30 من صفر 1411 (21 سبتمبر 1990) بتغيير القرار رقم 1151.86 الصادر في 2 صفر 1407 (7 اكتوبر 1986) بتفويض الامضاء 1560

قرار لوزير المالية رقم 1058.90 صادر في 30 من صفر 1411 (21 سبتمبر 1990) بتغيير القرار رقم 1152.86 الصادر في 2 صفر 1407 (7 اكتوبر 1986) بتفويض الامضاء 1561

قرار لوزير الشبيبة والرياضة رقم 1094.90 صادر في 6 ربيع الأول 1411 (27 سبتمبر 1990) بتفويض الامضاء 1561

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

قرار لوزير الداخلية رقم 1119.90 صادر في 10 ربيع الأول 1411 (فاتح أكتوبر 1990) بتفويض الامضاء 1561

قرار لوزير الداخلية رقم 1120.90 صادر في 10 ربيع الأول 1411 (فاتح أكتوبر 1990) بتفويض الامضاء 1562

المياه.

قرار لوزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 1202.90 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بإجراء بحث في طلب السيد سالم زاهر الترخيص له في جلب الماء بدائرة سيدي بوعثمان 1562

اقليم وجدة. ـ الموافقة على المخطط والنظام المتعلقين بتهيئة مركز السعيدية المستقل وجزء من المنطقة المحدقة به.

استدراك خطأ وقع بالجريدة الرسمية عدد 4004 بتاريخ 22 من ذي الحجة 1409 (26 يوليو 1989) 1562

نظام موظفي الادارات العامة

نصوص خاصة

صفحة

وزارة السكنى.

قرار لوزير السكنى رقم 1205.90 صادر في 27 من ربيع الأول 1411 (18 أكتوبر 1990) بتنظيم امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة الكتاب الممتازين 1563

حركات الموظفين وتدابير التسيير

تبرئة ذمة 1564

نتائج المباريات والامتحانات 1564

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص عامة

تقرير

مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط عن السنة المالية 1989

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378 ، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي احدث بموجبه بنك المغرب) التقرير الخاص بسنة 1989 ، وهي السنة المالية الواحدة والثلاثون التي مرت على تأسيس معهد الاصدار.

اتسم تطور الاقتصاد الدولي خلال 1989 بتوسع الفوارق فيما بين الدول الصناعية والأقطار النامية، وتبين أنه كان غير ملائم، على الغموم، لهذه المجموعة.

ذلك أن هذه الأقطار قد تضررت من الانخفاض الملموس في أثمان العديد من المواد الأولية، وتغيرات العملات التي تعتمد في المعاملات، وخاصة منها الدولار. كما أن وضعية أقطار نامية عدة تأثرت من جراء ارتفاع أسعار النفط في حين لم يتم إحراز أي تقدم حاسم في مجال إزاحة الحواجز الهيكلية التي تحول دون تحسين دائم للأوضاع على الصعيد العالمي، سواء تعلق الامر باختلال التوازنات الداخلية أو الخارجية للدول المتقدمة الذي يؤدي تمويله إلى التقليص من تدفقات الرساميل نحو البلدان النامية التي هي في أمس الحاجة إليها والتي تتأثر بقدر بالغ من عبء المديونية، أو تعلق الأمر باحتدام الاجراءات الحمائية ، أو انعدام نظام اقتصادي ومالي دولي مستقر.

وعلاوة على ذلك ، أسهم تواصل النمو الاقتصادي خلال 1989 في معظم الدول المتقدمة في إنعاش التجارة الدولية وتحسين وضعية التشغيل بهذه الأقطار، إلا أنه تسبب أيضا في إثارة مخاوف عودة التوترات التضخمية إلى الظهور. ولمواجهة هذا الموقف، عمدت الدول الصناعية الرئيسية، بصفة أساسية، إلى نهج سياسات نقدية متشددة تمثلت في رفع أسعار الفائدة. غير أن هذه الاجراءات، مهما كان تبريرها بخطر تصعيد جديد للأسعار، قد أدت مع ذلك إلى الاضرار باقتصاديات البلدان المستدينة.

وفي هذه الظروف، لم ينخفض نسق النمو الدولي إلا بقدر معتدل، بحيث تدنى من 4 % إلى 3,1 % ؛ إلا أن معدل التراجع كان أكثر من ذلك فيما يخص اقتصاديات الأقطار النامية.

وفي البلدان المتقدمة، ظل معدل نمو النشاط الاقتصادي بالمتوسط عند مستوى لايزال مرتفعا بالمقارنة مع نظيره للنصف الأول من العقد، حيث انتقل في ظرف سنة من 4,4 % إلى 3,5 % في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومن 3,7 % إلى 3,5 % في حظيرة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لكن مع نتائج أحسن بشكل ملموس بالنسبة لبعض الأقطار كألمانيا الفدرالية واليابان. وبموازاة ذلك، تدنى معدل البطالة إلى 6,5 % ، وهو أدنى مستوى يسجل خلال الثمانينات. أما اجراءات تحديد الطلب التي اتخذتها عدة بلدان صناعية، فقد مكنتها من تطويق تسارع ارتفاع الأسعار، الذي انتقل من 3,3 % إلى 4,4 %

وبخلاف ذلك ، فإن التقدمات الهشة التي أحرزتها الأقطار النامية في مجال إعادة التوازنات قد كانت عرضة في الكثير من الأحيان لظروف خارجية غير ملائمة. ذلك أن تضافر جملة من العوامل أسهم بالفعل في إبطال جزء من جهودها التي كانت تستهدف توفير فوائض وذلك بالتأثير سلبيا على حساباتها الخارجية، وإبقاء عبء المديونية عند مستوى عال، والتقليل من طاقاتها التمويلية والاستثمارية. وفي نهاية الأمر، ظل نموها محدودا عند معدل 2,9 % ، كما أنه تأثر بدرجات متفاوتة بوقع تزايد الحمائية في ظروف اتسمت باحتدام المنافسة، وانخفاض أسعار المواد الأساسية، وزيادة تكاليف الواردات وأسعار النفط، وارتفاع معدلات الفائدة، وتضاؤل دخول الرساميل المخصصة بقدر بالغ لمواجهة تسديد أقساط الاقتراضات. وزيادة على ذلك، ورغم المحاولات المبذولة من أجل تحقيق الاستقرار، فقد ازداد معدل التضخم بهذه المجموعة من الأقطار، إذ انتقل، بالمتوسط، من 71 % إلى 104 % ، ومن 286 % إلى 531 % بامريكا اللاتينية وحدها، حيث تميز النشاط الاقتصادي بالركود. وفي افريقيا، لم يتجاوز النمو نسبة 2,8 % ، وانتشرت البطالة على نطاق أوسع في حين ظل نسق تزايد السكان جد مرتفع. ولم تزل سوى اقتصاديات بعض الدول الأسيوية تتمتع بتواصل نمو قوي، وإن اعتراه شيء من التباطؤ إثر سياسات مالية تحديدية وانخفاض الطلب.

وفي أقطار أوروبا الشرقية تراجعت نسبة النمو في المجمل من 2,2 % إلى 0,4 % من سنة لأخرى. ولما كانت تواجه صعوبات بنيوية، فإن العديد من هذه الدول دخلت في مسلسل تغيير عميق لنظامها الاجتماعي و الاقتصادي، يرتكز على الدور المتزايد للقطاع الخاص و قوانين السوق و كذا على انفتاح أكبر للاقتصاد على باقي أقطار العالم.

وتواصل توسع التجارة العالمية من حيث الحجم خلال هذه السنة، إذ بلغت نسبته 7,5 % . وقد شملت هذه الزيادة، بالأساس، البلدان المتقدمة الرئيسية وكذا الأقطار الآسيوية المصنعة حديثا، إذ ارتفعت صادراتها بمعدل 7,7 % و 10 % على التوالي. وبخلاف ذلك، ورغم الانخفاضات الهامة لقيمة عملاتها، فإن تزايد مبيعات باقي البلدان، الذي تحدد عند 2,3 % في إفريقيا و 2,8 % في أمريكا اللاتينية، قد ظل على العموم غير كاف لتمكينها من مواجهة تسديد مستورداتها وبصفة خاصة من القيام بخدمة مديونيتها. وبالفعل، لم يتم تخفيف الاجراءات الحمائية في حظيرة العالم المتقدم، خاصة في شكل دعوم تقدم للفلاحة والصناعة، في حين بذلت العديد من الأقطار النامية جهودا من أجل الانفتاح. إلا أنه على الصعيد الجهوي تم إحراز بعض التقدم في مجال تحرير التجارة خاصة فيما بين دول أوروبا الاثنتي عشرة، وبين كندا والولايات المتحدة. وقد ظلت المخاوف والحالة هذه، شديدة لدى دول العالم الثالث، وخاصة منها الافريقية، إزاء تمركز المبادلات داخل تكتلات تجارية ، لاسيما وأن المفاوضات الجارية داخل الأورجواي راوند تتم خاصة بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية، ولا تأخذ بعين الاعتبار مصالح بلدان الجنوب.

وقد بلغت قيمة التجارة العالمية ما يزيد عن 3.100 مليار دولار، فسجلت بذلك ارتفاعا نسبته 7,5 % ، أسهمت فيه بقدر بالغ زيادة أسعار النفط بمعدل 21,5 % خاصة على إثر توسع الطلب. وبخلاف ذلك، شهدت أسعار باقي المواد الأولية تراجعا اجماليا بنسبة 2 % . وهكذا طرأت انخفاضات ملموسة فيما يرجع للمواد الاستوائية التي كانت أسعارها مترددة وقد تدنت بما يقارب 15 % بسبب توافر بالغ للعرض وانعدام تنظيم محكم للأسواق. وكانت أثمان المواد المعدنية والتعدينية لوحدها هي المستفيدة من التحسن المتواصل للأنشطة الصناعية بالبلدان المتقدمة، إذ تواصل ارتفاعها من جديد، ولو بوتيرة محدودة في 5,4 % ، وهي أدنى بكثير من نسبة 40,3 % ، التي تم تسجيلها خلال 1988 . أما أسعار المواد المصنعة، فقد شهدت شبه ركود، يأتي عقب تزايد ملحوظ طيلة السنوات الثلاث الماضية. ونتيجة لذلك، سجلت معدلات التبادل للأقطار المصدرة للنفط زيادة نسبتها 9 % ، فيما ظلت شبه مستقرة سواء تعلق الأمر بباقي البلدان النامية أو بالأقطار الصناعية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبموازاة مع ذلك، كان تطور أرصدة موازين الأداءات جد متباين الاتجاه من مجموعة بلدان لأخرى، وقد واكب هذا التباين، كما كان الأمر فيما مضى، توسع الفوارق في أسعار الفائدة، واستمرار توترات حادة بأسواق الصرف، مما زاد في المخاطر المرتبطة بالتسديدات فيما بين الدول. وهكذا سجلت الأقطار النامية غير المنتجة للنفط عجزا قدره 7,2 مليار دولار، عقب تقلص أسعار مواد أولية عديدة وتباطؤ صادرات المواد المصنعة، وقد سبق لها أن أفرزت فائضا بلغ 7,2 مليار دولار في العام الماضي. وبالمثل، سجلت أقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عجزا متزايدا للسنة الثالثة على التوالي، وصل إلى 84 مليار. ولم يتقلص سوى الرصيد السلبي للأقطار المنتجة للنفط، بحيث تراجع من 20 مليار إلى 4,5 مليار دولار. وما زالت تلاحظ، زيادة على ذلك، فوارق هامة بين البلدان المنتمية لنفس المجموعة، على مستوى نتائج موازين الأداءات.

وقد كان لحاجيات التمويل المترتبة عن تلك الاختلالات أثر بالغ على أسعار الفائدة، خاصة وأن الوضعية الدولية مازالت مدعاة للريب. وفي هذه الظروف، تميز تطور العملات الرئيسية بأسواق الصرف ببعض الاضطراب رغم التدخلات من أجل التنظيم المبذولة فرديا أو بصفة منسقة بين البنوك المركزية، مما أدى إلى تضاؤل الين، بأكثر من 13 % ، والجنيه الأسترليني بحوالي 11 % بإزاء الدولار ولو أن هذه العملة شهدت تطورا متباين الاتجاه خلال كل من النصف الأول والثاني من السنة، بحيث أنها تدنت، بها يقارب نسبة 4 % بالمقارنة مع الوحدة الحسابية الأوروبية. وبخلاف ذلك، فإن قيمة العملات المكونة للنظام النقدي الأوروبي، بما فيها البسيطة الاسبانية التي تم قبولها ضمن هذا النظام في شتنبر 1989 ، لم تتغير بالقياس لبعضها البعض، وظلت الفوارق فيما بينها محدودة.

وبموازاة مع ذلك، ظل سوق الذهب قليل النشاط، بفعل الاغراء الذي كان لمستوى أسعار الفائدة و تعدد التوظيفات المتوافرة. لذلك، لم يطرأ أي تغيير يذكر من سنة لأخرى على سعر الاونصة من الذهب الذي بقي محددا عند حوالي 410 دولارات.

وبالسوق العالمية للرساميل، بات مجموع الموارد المتوفرة قارا عند حوالي 430 مليارا، وقد تلقت الأقطار الصناعية القسط الأوفر من الأموال خلال هذه السنة أيضا، فيما ظلت حصة البلدان النامية جد ضعيفة، بما يناهز نسبة 4 %" . ويبين هذا التوجه، مرة أخرى، تحفظ البنوك التجارية في إمداد هذه الأقطار بتسليفات إضافية، وأثر اجتذاب المستويات المغرية لأسعار الفائدة التي تعرضها الدول الميسورة.

وعلاوة على ذلك، تضافر ضعف الرساميل الخاصة وتضاؤل المساعدات العمومية، التي كانت تمنح غالبا على شكل إعادات لجدولة الديون مقرونة بتسهيلات تجارية وإعانات لميزان المدفوعات، مما يشكل في الواقع تشجيعا لمصدرات الأقطار المتقدمة من السلع و الخدمات. وفي المجموع، ظل المبلغ الجاري لاستدانة البلدان النامية قارا تقريبا عند حوالي 1.290 مليار دولار. وزيادة على ذلك، وصلت التسديدات، برسم تحملات أقساط الدين والفوائد، إلى ما قدره 153 مليار دولار، وقد تجاوزت بقدر بالغ دخول الرساميل، وتشكل بذلك عائقا كبيرا لنمو أقطار العالم الثالث. وفي نهاية الأمر، إذا كان مستوى المديونية لم يرتفع قط فإنه مع ذلك ما زال يبدو عاليا بالنظر لامكانات تسديد الدول المدينة، رغم الجهود التي تبذلها من أجل تقويم وتصحيح وضعيتها المالية والحصول، مقابل تضحيات جسيمة أحيانا، على العملات الأجنبية الضرورية للوفاء بالتزاماتها.

وعلى أي حال، فإن الانشغالات الناشئة عن مشكل المديونية، والتي تهم المجتمع الدولي بأكمله، كانت موضع ادراك ووعي عام منذ عدة سنوات مضت، إلا أن الحلول المقترحة لحد الساعة ما زالت تبدو غير قمينة بأن تؤدي إلى تسوية شاملة لهذا المشكل. ومن ضمن تلك الحلول يتبين بعد التحليل أن مقترح وزير المالية الأمريكي السيد برادي جزئي ولايشمل سوى ديون البنوك التجارية. وترمي هذه المبادرة إلى التخفيض من مبلغ الدين و من مستوى تسديدات الدين وكذا إلى إمكانية تقديم تمويلات جديدة ويمكن أن يقتصر الاختيار الذي هو من شأن البنوك وحدها على واحد فقط من هذه الخيارات التي تأخذ بعين الاعتبار مجهود التقويم المبذول من طرف البلدان تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وعند نهاية 1989 فإن هذا البرنامج لم يكن قد حظي بعد بتنفيذ فعلي . ومن جهة أخرى فقد أعلنت الدول الأكثر ثراء في توزنتو عن نيتها في العدول عن تقاضي الفوائد بل وحتى رأس المال بذمة بعض الأقطار المدينة ذات الدخل المتواضع. وفي الأخير، وافق كل من نادي باريس ونادي لندن على اعادة الجدولة الى حدود 25 مليار دولار لمديونية بعض الاقطار التى شرعت في تطبيق برنامج تصحيح هيكلي طبقا لشرطية صندوق النقد الدولي.

وفي هذه الأوضاع، ظلت مساعدات المنظمات الدولية دون امكانات السحب، بشكل واضح، ولم ترفع من مواردها بنسبة تتلاءم وحاجيات الأقطار المدينة. وعلاوة على ذلك، مازالت تدخلات تلك الهيئات ترتكز على مباشرة تقويم التوازنات بأسرع مما يلزم، مع مايواكب ذلك من تكلفة، باهظة في غالب الأحيان، على الصعيد الاجتماعي. ومن جهة أخرى، فإن تلك المؤسسات لم تتوصل بعد إلى تعزيز دورها بشكل ملحوظ لا في تصحيح الأوضاع الاقتصادية، ولا في مسلسل تخفيف المديونية وكلفة خدمتها. وفي هذا الصدد، تم إشراكها في إطار مبادرة « برادي »من أجل دعم عمليات تخفيض الدين، بما فيه الفوائد ورأس المال، وقد خصصت مبالغ هامة لهذا الغرض، وإن كانت تبدو بشكل جلي أبعد ما تكون عما فيه الكفاية بالمقارنة مع حجم المديونية.

وخلال سنة 1989 ، رفع صندوق النقد الدولي من مبلغ القروض الجديدة المفتوحة من 3,6 إلى 10,3 مليار من حقوق السحب الخاصة، منها 7,2 مليار برسم التسهيلات الموسعة، وماتبقى في شكل قروض للموازرة وتسهيلات للتصحيح الهيكلي. إلا أنه، نظرا للطابع القاسر لقاعدة الشرطية، فإن المبالغ المسموح بسحبها في إطار 51 اتفاقا السارية المفعول إلى غاية نهاية 1989 ، تحددت في 4 ملايير من حقوق السحب الخاصة. وبالاضافة إلى ذلك، لم يكن بالامكان الشروع في اصدار جديد من حقوق السحب الخاصة أو الاقدام على الرفع من رأس مال صندوق النقد الدولي، نظرا لمعارضة بعض الأمم المتقدمة.

ومن جانبه، سعى البنك الدولي جاهدا إلى تكثيف عمله من أجل مقاومة الفقر، خاصة مع الاخذ بالاعتبار أكثر مما مضى ضرورة الحفاظ على البيئة بهدف تلافي الاستعمال غير المرشد للموارد بالبلدان الأقل يسرا. وهكذا رفع البنك خلال السنة المالية المختتمة في 30 يونيو 1989 ترخيصات القروض من 14,8 إلى 16,4 مليار دولار، خصص منها قرابة النصف لصالح الاقطار ذات الدخل المتوسط المثقلة بالديون ، غير أن السحوبات، التي ناهزت 11 مليار، ظلت بدون تغيير. ومن جهة أخرى، زاد البنك من 6,6 إلى 9,9 مليار في مبالغ عملياته للتمويل المشترك المبرمة مع البنوك التجارية ومؤسسات التنمية الثنائية أو المتعددة الأطراف وعزز موارده بما قدره 9,3 مليار دولار عن طريق إقتراضات بالسوق الدولية للرساميل.

أما الجمعية الدولية للتنمية، وهي الفرع الرئيسي للبنك، فقد فتحت اعتمادات لأجل طويل بمبلغ 4,9 مليار دولار، خصصتها بالأساس لأقطار إفريقيا بجنوب الصحراء، ورخصت بالفعل بسحب 3,6 مليار. وتبدو هذه المبالغ في ارتفاع خفيف بالمقارنة مع السنة الماضية. وفي إطار إعادة التكوين التاسعة لمواردها لفترة السنوات الثلاث المبتدئة في يوليوز 1990 ، حصلت هذه المؤسسة خلال شهر دجنبر على مايناهز 15 مليار دولار، بالاضافة إلى استرجاع أقساط القروض التي آن استحقاقها، إلى حدود مليارين، والتي يعود عهدها إلى السنوات الأوائل لتأسيسها.

وفيما يرجع للشركة المالية الدولية، فقد ساهمت في تمويل 90 مشروعا استثماريا وصلت كلفتها الاجمالية إلى 7,9 مليار دولار لكن اسهامها في شكل سلفات واقتناء مساهمات كان محدودا عند مقدار 1,7 مليار.

وأخيرا، فقد منح صندوق النقد العربي قروضا جديدة بمبلغ يناهز 74 مليون دينار عربي أو مايساوي بضع 285 مليون دولار. وفي ذات الوقت، وصلت تسديدات أقساط السلفات من لدن كافة البلدان الأعضاء إلى ما قدره 45,4 مليون دينار عربي.

وفي المجموع، فإن الحالة الاقتصادية والمالية الدولية ما زالت أساسا غير مستقرة، ومن ثم غير مواتية للأقطار النامية. ذلك أن التقلبات الواسعة المدى وغير المتوقعة التي تطرأ على الأسعار بالأسواق العالمية، سواء تعلق الأمر بأثمان الطاقة أو بأسعار العملات التي تعتمد في الصفقات، تحبط أية محاولة للتخطيط، كما أن

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاقتطاع الذي تسببت فيه تلك التقلبات عن طريق تردي معدلات التبادل، يتجاوز بكثير الفائض الذي يتم إحرازه بصعوبة بفضل جهود التقويم المبذولة. وعلاوة على ذلك، فإن التهادي في التصرفات الحمائية يشكل حاجزا أمام مبيعات العالم الثالث بصفة خاصة. كما أن اختلال التوازنات الداخلية منها والخارجية للأقطار المتقدمة يسهم في ارتفاع أسعار الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى استفحال متزايد للمشكل العصيب للمديونية ، التي يحول عبئها دون تحسن جدير بالذكر في تزايد إنتاج الأقطار النامية وفي وضعها المالي. وفي هذه الظروف، يتضح أنه لا مناص من مباشرة عمل متناسق من أجل إعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والمالية الدولية. أجل، هناك وعي تام بخطورة المشاكل المطروحة، وبضرورة إيجاد حل لها، لكن، من حيث التطبيق، لم يتحقق إلا تقدم بسيط في هذا المجال خلال 1989 .

وقد أسست دول المغرب العربي من جهتها في فبراير 1989 اتحادا يشكل إطارا بنيويا وقانونيا لتنسيق المواقف واتخاذ إجراءات مشتركة من شأنها أن تسمح بإنشاء كيان اقتصادي موحد، ومن شأنها أيضا تنسيق السياسات في أحسن الظروف واتخاذ موقف موحد لمواجهة الوضع الاقتصادي الذي تزايدت صعوبته مع تكون تكتلات قوية ومنغلقة على نفسها نسبيا. وفي الحقيقة، فقد ظهرت بجلاء ضرورة إنشاء هذا الاتحاد عندما طرأت أحداث غير منتظرة في أوروبا الشرقية جاذبة من ورائها انقلاب معطيات الوضع الدولي، ومنطوية على احتمال قوي للتأثير على علاقات الشمال والجنوب.

لقد تأثر تطور الاقتصاد الوطني خلال هذه السنة بتوجه معاكس للمسار الملائم، الداخلي والخارجي، والذي كان سائدا في العام الماضي، ونتيجة لذلك، بدى النمو الحقيقي محدودا، وسجلت مؤشرات مالية عديدة بعض التدهور تجلى أثره لاسيما وأنه كان شديدا وبالغ المدى ومغايرا لحركات الارتفاع التي لوحظت منذ بضع سنوات.

وبالفعل، فعلى الصعيد الخارجي كان الطلب خاصة على المواد الغذائية والفوسفاط ضعيفا، بحيث انخفضت الصادرات ليس فقط من حيث الوزن، ولكن أيضا من حيث القيمة عقب تدني الأسعار المعمول بها وذلك من أجل مواجهة المنافسة الحادة التي سادت الأسواق الأكثر أهمية، وتخطي الحواجز القائمة بحكم حمائية أكثر فعالية ومتطورة. وفضلا عن ذلك، فإن كلا من أسعار النفط، وأسعار معظم المواد من ضمنها الغذائية، ومستوى معدلات الفائدة وتغيرات أسعار الصرف، كان لها وقعا سلبيا على المبادلات والأداءات.

وقد ميز نفس الاتجاه غير الملائم عددا من العوامل الداخلية المؤثرة على الانتاج الوطني. ففي المقام الأول، مكنت الظروف المناخية في المجمل من الحصول على إنتاج زراعي يفوق بقليل نظيره للسنة الماضية، غير أن القطاعات الأخرى لم تتمكن من تسجيل سوى زيادات ضئيلة، بل وسجلت بعض التراجع، كما هو الشأن فيما يتعلق بالقطاع المعدني الذي تضرر على إثر تراجع بين للطلب الخارجي. و زيادة على ذلك، ومقابل هذا العرض المحدود، فإن الطلب الداخلي، الصادر عن كل من القطاع العمومي والحر، وبفضل النتائج الايجابية خلال 1988 ، وتحسن الرواتب والأجور المؤداة للخواص في 1989 ، قد كان قويا سواء فيما يخص الاستهلاك أو الاستثمار وحتى فيما يرجع لتعزيز المخزونات.

وفي هذه الظروف، سجل الناتج الداخلي الاجمالي معدل نمو بلغ 2,2 % ، فقط بعد النسبة، الاستثنائية في الواقع، التي تحققت سنة من قبل. وبالاضافة إلى ذلك، فإن القطاعين الأولي والثانوي لم يسهما في المجمل إلا بقدر ضئيل في هذا النمو، الذي ترتب بالأساس عن التجارة والادارة العمومية.

غير أن ارتفاع أسعار الاستهلاك ظل معتدلا، بنسبة 3,1 % ، رغم ظهور بعض التوترات خلال النصف الثاني من السنة.

وهكذا، يعود مصدر النشاط الاقتصادي إلى الطلب الداخلي المتواصل، خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات التي تنامت بشكل ملموس وكذا فيما يرجع للاستهلاك الذي ظلت حصته مرتفعة ضمن الدخل الوطني.

فعلا، لقد تعزز الاستثمار، ويعزى في جانب منه إلى ارتفاع نفقات التجهيز للدولة. وفي ذات الوقت تزايد إقبال القطاع الحر على الاستثمار، عقب مختلف الاجراءات المتخذة من أجل إنعاش الطاقة الانتاجية. ويتعلق الأمر أولا بالتعليمات الملكية الرامية إلى تبسيط مسطرات قبول الاستثمارات. كما يتعلق الأمر كذلك بالتدابير المتخذة من أجل التخفيف من مسطرة منح المساعدات للمقاولات الصغرى والمتوسطة. كما تمت مراجعة معايير الموافقة على إعادة التمويل من طرف البنك المركزي. وزيادة على ذلك، وقع تحسين ظروف العرض خاصة فيما يرجع للتمويلات، وقد ساعد على ذلك في آن واحد، مواصلة تحرر المبادلات، وتبسيط نظام الصرف وإلغاء الايداع المسبق المفروض لاقتناء العملات الأجنبية.

ومن جهة أخرى تدهورت وضعية الخزينة بحيث سجلت عجزا أهم بكثير مما كان متوقعا. وقد نتج انقلاب الاتجاه هذا عن تنامي المداخيل بقدر أقل أهمية بالنسبة للنفقات، وبالأخص منها مصاريف التجهيز. لذا، سجلت الخزينة إعادة تكوين متأخرات أداء، ولجأت إلى تمويل نقدي بمبالغ عالية.

وفضلا عن ذلك، اتسع العجز التجاري، وزاد من عبء رصيد الحساب الجاري لميزان الأداءات، الذي أظهر عجزا لأول مرة منذ ثلاث سنوات. وعلى أي استلزم تمويله من جديد اللجوء إلى المساعدات الخارجية بمبالغ فائقة، سيما وأنه كان من الواجب بالاضافة إلى ذلك تغطية تحملات أصل الدين.

وفي هذه الظروف، فإن ضغوطا مورست على الانشاء النقدي. وفي هذا الميدان كان الهدف المتوخى ، يرمي إلى استقرار الأسعار ودعم النمو في آن واحد. وقد تم، في هذا الصدد تحديد ضابط لتنامي المجموعة النقدية، يأخذ بالاعتبار تعزيزا ملموسا لمستوى احتياطيات الصرف وارتفاع القروض الداخلية بقدر موزون. واستمر العمل بإجراءات تأطير الائتمان، لكن اتخذت تدابير ذات الطابع الانتقائي لصالح الاستثمار والتصدير. وهكذا، تم حذف الموافقة المسبقة للبنك المركزي، سواء تعلق الأمر بتعبئة قروض التمويل المسبق للتصدير أو فيما يخص العمليات على أوراق الخزينة. وفي ذات الوقت، أسند دور أكثر فعالية لاستعمال أداة الاحتياطي النقدي. وفي آخر الأمر، بلغ نسق توسع وسائل الأداء ما نسبته 13,2 % ، بالمتوسط السنوي، وقد نجم عن القروض الداخلية فقط. وتجاوز بكثير معدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالأسعار الجارية، والبالغ 7,5 % . وفي المجموع فإن سيولة الاقتصاد، التي كانت مستقرة تقريبا، قد تعززت بقدر بالغ خلال هذه السنة.

وصل مجموع الموارد إلى مقدار 208,2 مليار خلال 1989 ، ويشتمل على الناتج الداخلي الاجمالي بمبلغ 194,1 مليار درهم وعلى التحويلات الاجمالية التي تقدر بمبلغ 14,1 مليار. وباعتبار استهلاك كلي بقيمة 152,7 مليار، يكون الادخار قد بلغ 55,5 مليار درهم. ومقابل ذلك، فإن الاستثمار، الذي تعزز مع ذلك خلال هذه السنة عقب توسع بين لتكوين الرأس مال الثابت وتضخم ملحوظ للمخزونات، قد تم تمويله بصفة شاملة بواسطة الموارد الوطنية، بل وأمكن إفراز فائض قدره 4,5 مليار مكن من تغطية جزء من تحملات الدين، الذي يتسبب في اقتطاع تزداد أهميته بقدر ما تحد من إمكانية تعزيز الاستثمارات. وفيما يرجع للفارق، أي 14,5 مليار درهم، فقد استلزم اللجوء إلى التمويل الخارجي لتأمين تغطية شاملة لتحملات الدين الخارجي الفعلية فقط، والتي مثلت قرابة 10 % من الناتج الداخلي الاجمالي، وذلك رغم إعادة جدولة مبلغ يناهز 11 مليار درهم.

الانتاج

يقدر الانتاج الداخلي الاجمالي، محسوبا بأسعار السوق لعام 1980 وعلى أساس معطيات مؤقتة، بمبلغ 103,7 مليار درهم وقد تنامى بمعدل 2,2 % فقط. غير أن هذه الزيادة تقع بعد الارتفاع الاستثنائي بنسبة 10,4 % المسجل في العام الماضي. وشمل هذا التباطؤ جل القطاعات، وخاصة منها الفلاحة التي لم تشهد إلا نموا طفيفا، وإنتاج الفوسفاط ومشتقاته الذي سجل انخفاضا شديدا يعكس الوقع غير الملائم لتأثير العوامل الخارجية. وهكذا فإن إسهام القطاعين الأولي والثانوي ضمن النمو الاجمالي، كان رغم النمو الملحوظ لفرع البناء والأشغال العمومية، محدودا في معدل 11 % ، في حين وصلت حصة القطاع الثالث إلى 57 % والخدمات الغير القابلة للمتاجرة للادارات العمومية إلى 32 % .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي هذه الظروف، تكون بنية الناتج الداخلي الاجمالي قد تغيرت بقدر خفيف، بحيث تدنت شيئا ما حصتا القطاعين الأول و الثانوي، إلى 19,4 % و 28,3 % ، وذلك لفائدة نصيب كل من القطاع الثالث و قطاع الادارات العمومية الذي انتقل بالتتابع إلى 36,9 % و 15,4 % [1] .

واتسم الانتاج الزراعي، الذي تميز في 1988 بتوسع ملحوظ وشامل، بتطورات مغايرة لبعضها البعض خلال هذه السنة وأسفر، في المجمل ، عن ارتفاع محدود في نسبة 1 % . وهكذا ، تراجع محصول الحبوب الأربعة الرئيسية إلى 73,3 مليون قنطار وتدنى بنسبة 6,4 % ، على إثر انخفاض المردودات بمعدل 10 % . كما أن هذه الأخيرة نزلت بها يناهز الربع فيما يرجع للقطاني التي لم يتجاوز إنتاجها 3,5 مليون قنطار. كما أن الزراعات السكرية من جانبها لم تنتج سوى 4 ملايين طن، لكنها مكنت من تأمين تغطية ثلثي حاجيات استهلاك السكر. وعلى العكس من ذلك، بلغ إنتاج الحوامض مستوى قياسيا، بما يناهز 1,5 مليون طن وتزايد بأكثر من 17 % ، كما ارتفع إنتاج البواكير بحوالي 30 % . أما القطيع، فقد وصل إلى أكثر من 22مليون رأس، وسجل تزايدا بما يناهز 7 % . وفي الأخير، بلغت الكميات المصطادة 516 ألف طن، فتراجعت بنسبة 6 % من سنة لأخرى.

وفي قطاع المعادن، الذي اجتاز، في المجمل، سنة صعبة من جراء ظرفية خارجية غير ملائمة فقد تدنى، من حيث القيمة المضافة، بأكثر من الخمس. ويعكس هذا التراجع، بالأساس، انخفاض إنتاج الفوسفاط إلى 18 مليون طن، وسجلت الكميات المسلمة تقلصا بينا سواء فيما يرجع للتصدير أو إمداد الصناعة المحلية.

وسجلت القيمة المضافة لفرع الطاقة و المياه زيادة بمعدل 5 % ، نجمت، من جهة عن ارتفاع كل من إنتاج الكهرباء بنسبة 8,4 % ، وتكرير البترول بنسبة 6,6 % ، ومن جهة أخرى عن انخفاض استخراج الفحم بما يزيد على الخمس. وتجاه ذلك، ارتفع استهلاك الطاقة بنسبة 8,4 % ، بحيث ظل العجز في ميدان الطاقة يناهز 90 % من الحاجيات.

واتسمت الصناعة التحويلية بالركود، في المجمل، وقد جاء نتيجة انخفاض بنسبة 20 % في إنتاج الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية لم يكد يعوضه الارتفاع الذي شمل باقي الفروع وظهر بشكل بارز على الخصوص في فرع مواد البناء.

وبالفعل، شهد قطاع البناء والأشغال العمومية المزيد من الازدهار، بنسبة 14,5 % نجم في آن واحد، عن تعزيز تشييد المساكن وتهيئة التجهيزات الأساسية، بفضل ارتفاع نفقات الدولة في مجال التجهيز.

وسجلت من جانبها نشاطات القطاع الثالث تزايدا بنسبة 3,4 % عكس الارتفاع بنفس الوتيرة تقريبا، في مجالات النقل والمواصلات، والتجارة والخدمات الأخرى.

وفي الأخير، بلغ نمو الخدمات غير القابلة للتسويق التي تؤديها الادارات العمومية، نسبة قدرها 4,6 % وهو معدل يفوق بكثير نسب الزيادة المسجلة خلال العام الماضي ويقارب نسب السنوات السابقة.

وصل الناتج الداخلي الاجمالي بعد قياسه بالأسعار الجارية، وباعتبار ارتفاع في أسعار الانتاج التي تقدر بنسبة 5,2 % إلى مقدار 194,1 مليار درهم. وقد تنامى في ظرف سنة بمبلغ 13,6 مليار أو 7,5 % بدل 22,7 مليار أو 14,4 % خلال العام الماضي. وهكذا فإن الناتج الوطني الاجمالي، الذي يشتمل زيادة على ذلك على الدخول الصافية من الخارج وتقدر بمبلغ 3,7 ملايير، قد ارتفع إلى 197,8 مليار واتسع بنسبة 6,6 % في نظير 11,8 % خلال 1988 [1] .

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 1 و 2

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 3 إلى 5

في الواقع، يبدو لدى التحليل أن الدخل المتاح على نطاق التراب الوطني قد وصل إلى 208,2 مليار درهم فمكن من تغطية الانفاق الوطني، وخلف فائضا قدره 4,5 مليار لتغطية جانب من تسديد خدمة الدين.

الطلب

وهكذا، وصلت النفقات الكلية للاستهلاك والاستثمار إلى 230,7 مليار درهم. وقد أسفرت، بالمقارنة مع الموارد الداخلية، عن عجز بمقدار 9,6 ملايير من الدراهم، مثل ما يفوق ضعف نظيره للسنة الماضية، أي 4,9 % من الناتج الداخلي الاجمالي. وبخلاف ذلك، تبدو الموارد المتاحة أي 208,2 مليار درهم، أعلى من ذلك إلا أنها غير كافية لمواجهة مجموع النفقات، التي ارتفعت إلى 222,7 مليار درهم، من ضمنها ما يقارب 19 مليار برسم تسديد الدين الخارجي بما فيه الفوائد والرسمال.

بلغ الاستهلاك العمومي والخاص 152,7 مليار درهم، فازداد بنسبة 7,3 % ، إلا أن حصته ضمن الناتج الداخلي الاجمالي ظلت بدون تغيير تقريبا من سنة لأخرى.

أما التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت، فقد ارتفع إلى 44 مليار درهم، بنسبة 19,6 % ، وهي أعلى وتيرة تلاحظ منذ سبع سنوات، كما انتقل معدل الاستثمار من 20,4 % إلى 22,7 % في ظرف سنة. وباعتبار تضخم المخزونات بمقدار 7 ملايير، خاصة على إثر تكوين تموينات احتياطية، لأسيما من المنتجات المستوردة، فإن الاستثمارات الاجمالية وصلت إلى 51 مليار درهم وتنامت بما يناهز الخمس.

وفي آخر الأمر، تقدر حاجة التمويل بمبلغ 14,5 مليار درهم، وتمت تغطيتها بواسطة المساعدات الخارجية [1] .

العلاقات المالية مع الخارج

أسفرت المبادلات التجارية عن رصيد سلبي يكاد يساوي ضعف نظيره للسنة الماضية. وقد كان هذا التدهور خلال هذه السنة، والذي ينعكس من خلال تدني معدل التغطية من 76 % إلى 60,7 % ، ناتجا عن زيادة الواردات بمبلغ 7,5 مليار درهم فيما نزلت الصادرات بمقدار 1,5 مليار. وبالفعل، تحددت المبيعات للخارج في مبلغ 28,3 مليار درهم و بوجه خاص عقب تقلص بأكثر من الثلثين في مصدرات الحامض الفوسفوري. أما قيمة الواردات بما فيها كلفة النقل والتأمين، فقد وصلت إلى 46,6 مليار مسجلة بذلك توسعا نسبته 19,1 % ، أسهمت فيها جميع أصناف المنتجات، ماعدا المواد الخام المعدنية.

وهذا التردي الشديد في المبادلات التجارية، والذي تضافر مع تزايد عبء فوائد الدين الخارجي، لم يتم تعويضه بواسطة تنامي الايرادات السياحية وانتعاش تحويلات العمال المغاربة بالخارج. ونتيجة لذلك، أفرز ميزان الأداءات الجارية عجزا قدره 5,5 مليار درهم، أي ما يمثل 2,8 % من الناتج الداخلي الاجمالي، ويتناقض والفوائض الهامة المسجلة في نهاية السنتين الماضيتين.

وفي المجموع، لم يكن بالامكان تأمين التوازن النهائي لميزان الأداءات إلا بواسطة التمويل الخارجي، لكن لم يكن في المستطاع تعزيز مستوى احتياطيات الصرف.

المالية العمومية

رغم الجهود المبذولة في إطار التقويم وتصحيح المالية العمومية، اتضح أن النتائج دون المستوى المتوخى، بحيث توقف التطور نحو التقليص التدريجي لعجز الميزانية.

ذلك أن مداخيل الخزينة كانت محدودة في مقدار 44 مليار درهم ولم تصل المستوى المتوقع بينما تجاوزت التحملات الاجمالية 64 مليارا، خاصة على إثر تعديل نظام التعويضات والزيادة في نفقات التجهيز.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 6 و 7

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي هذه الظروف، تبين أن تمويل العجز من الصعوبة بمكان، واستلزم، بالاضافة إلى إعادة تكوين مؤخرات أداء، اللجوء إلى المساعدات الخارجية وإنشاء نقدي مرتفع.

وهكذا، ورغم تأثير إعادة جدولة خدمة الدين الخارجي، تجاوزت حاجيات الخزينة مبلغ 20 مليار درهم ووصل عجز الخزينة، باستثناء تسديدات رأس المال، إلى ما قدره 10,2 مليار أي 5,3 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 3,3 % في العام الماضي، وقد تجاوز بذلك الهدف المرسوم.

النقد و الائتمان

ظلت السياسة النقدية وتوزيع القروض تندرج في نطاق توجهات برنامج تقويم التوازنات الأساسية، بحيث تواصل العمل بالمراقبة الكمية لكن مع توسيع مجال التمويل خارج التأطير.

وفي هذه الظروف، بلغت الكتلة النقدية 96,8 مليار درهم وتنامت بمعدل 11,8 % من نهاية سنة لأخرى وبنسبة متوسطة قدرها 13,2 % . وقد شملت هذه الزيادة كلا من العملة الكتابية وشبه النقد، وهمت بصفة خاصة العملة الائتمانية.

ومن جهة أخرى، اتضح أن تطور مقابلات المجموعة النقدية غير مطابق للتوقعات. فبدلا من التعزيز المرتقب، سجلت الموجودات الخارجية بعض الركود، بحيث كانت الزيادات في النهاية أكثر مما كان متوقعا بالنسبة للقروض على الخزينة وللقروض للاقتصاد والتي كانت مصدر الانشاء النقدي الاضافي، في حدود 59 % و 41 % على التوالي.

وإذا ما ضبط على أساس متوسط أواخر الأشهر فإن التوسع النقدي يبلغ 13,2 % وهو نسق أعلى بكثير من وتيرة تزايد الناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الجارية. لذا، فإن معدل سيولة الاقتصاد الذي ظل قارا خلال 1988 ، قد تعزز هذه السنة مما شجع على طلب مستفيض واكبه بعض الضغط على الأسعار وعلى الخصوص تدهور الحساب الخارجي.

الفلاحة والصيد البحري

إن قطاع الفلاحة و الصيد البحري الذي بلغ إنتاجه خلال السنة الماضية مستوى لم يسبق له مثيل قد سجل في المجمل توسعا في سنة 1989 رغم ضآلته واقتصاره على بعض الفروع. وهكذا فإن نتائج الموسم الفلاحي تبدو في مجملها جد مرضية، بينما سجل قطاع الصيد بعض التراجع. وتعزى هذه النتائج بشكل أساسي إلى ظروف مناخية ملائمة نسبيا، وبدرجة أقل إلى التدابير التي اتخذت دعما لهذا القطاع (1).

وفي الواقع، فإن تساقطات الأمطار بشكل كاف خلال شهري أكتوبر و نونبر 1988 وكذا خلال ربيع 1989 قد شجعت على توسيع المساحات المزروعة، كما أنها كانت مفيدة بالنسبة لنمو جل أصناف المزروعات و كذا بالنسبة لتربية المواشي. إلا أن ضآلة كمية الأمطار خلال شهري دجنبر ويناير التي تزامنت مع طقس بارد أثرت على مردودات ومحاصيل الحبوب والقطاني والزراعات الصناعية. وعلى الصعيد الجهوي، فقد عانت المنطقة الشرقية وحدها مجددا من نقص الموارد المائية.

ومن جهة أخرى، فإن المجهودات التي تبذلها الدولة لفائدة القطاع الفلاحي الذي يوفر قرابة 40 % من مناصب الشغل ويشكل مصدر الدخل لأكثر من نصف عدد السكان قد تجلت في عدد من التدابير أهمها الرفع من الأجر الأدنى المضمون للعمال الفلاحيين بنسبة 10 % وكذا الزيادة في أسعار الانتاج بالنسبة للأصناف النباتية الرئيسية في بداية الموسم بعد أن ظلت مجمدة منذ سنة 1986 . وبالاضافة إلى ذلك، فإن نشاط تربية المواشي الذي تعثر خلال السنة الماضية بسبب تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأغذية المركبة المخصصة لتغذية الماشية بمعدل 14 % ، قد استفاد من تخفيض هذه النسبة التي تراجعت إلى 7 % . وفي نفس السياق، فإن مراقبة الحالة الصحية للمواشي ظلت صارمة، وتم تعزيزها بشكل بارز لمواجهة ظهور بؤر لطاعون الخيول أتت عن طريق إسبانيا. وأخيرا، وفيما يتعلق بقطاع الصيد البحري فقد تواصل تعزيز تجهيزات الموانيء وإحداث وحدات التبريد وتشييد معامل التحويل.

وفي المجمل، بلغت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بالأسعار الثابتة 20 مليار درهم مسفرة عن ارتفاع محدود بنسبة 1 % مقارنة بالمستوى الاستثنائي المسجل في سنة 1988 . بيد أن حصة هذا القطاع في الناتج الداخلي الاجمالي تراجعت في ظرف سنة واحدة من 19,6 % إلى 19,3 % .

وبالاضافة إلى ذلك، لازالت بعض العراقيل تعترض المبيعات ذات الأصل النباتي بسبب قابليتها للتلف وتكاليف النقل المرتفعة نسبيا، وبشكل خاص نتيجة لتغير العلاقات التجارية مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية التي تشكل الزبون الرئيسي. إن هاته المجموعة التي توسعت سنة 1986 لتشمل إسبانيا والبرتغال، قد منحت لهذين البلدين نفس المزايا التفضيلية التي تتمتع بها منتجاتنا طوال فترة تنتهي هذه السنة. وبالفعل، سيستفيد هذان البلدان ابتداء من سنة 1990 من ولوج غير محدود ومن انخفاض تدريجي في الرسوم الجمركية التي سيتم إلغاؤها سنة 1995 ، بينما سيتم تحديد كميات المنتجات المغربية خلال نفس الفترة، رغم استفادتها من هذا الالغاء. وزيادة على ذلك، فإن المنتجات المغربية ستظل خاضعة لأسعار مرجعية زجرية بينما سيستفيد كل من إسبانيا والبرتغال من دعم الصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الفلاحي وسيحصلان على استردادات على الصادرات خارج السوق المشتركة.

الحبوب

تميز الموسم الفلاحي 1988-1989 بتساقطات مطرية غير منتظمة زمنيا إلا أنها كانت كافية في المجمل وموزعة بشكل جيد نسبيا على التراب الوطني حيث أن المنطقة الشرقية وحدها عرفت هذه السنة أيضا عجزا في الموارد المائية. وهكذا، فإن الأعمال المبكرة لتهييء الأراضي وكذا الأمطار التي تساقطت في أكتوبر و نونبر قد مكنت من توسيع المساحات المزروعة بنسبة 4,3 % خصوصا منها المساحات المخصصة للقمح الطري التي ارتفعت من 1,2 مليون إلى 1,5 مليون هكتار. وقد تلا ذلك خلال شهري دجنبر ويناير نقص مؤقت في الأمطار وظهور الجليد في بعض الأحيان مما أعاق نمو المزروعات. غير أن هذه الآثار المضرة قد خفت بفعل الطقس المعتدل والممطر خلال شهري مارس وأبريل.

وفي هذه الظروف، فقد تحدد إنتاج الحبوب الرئيسية الأربعة في 73,3 مليون قنطار ولم يتراجع إلا بمعدل 6,4 % مقارنة مع المستوى القياسي المسجل في نهاية الموسم السابق، وذلك رغم انخفاض بنسبة 10 % في المردودات. ويعزى هذا التطور الاجمالي بدرجة كبيرة إلى الشعير الذي يشكل أهم صنف مزروع، والذي انخفض محصوله من 34,5 مليون إلى 30 مليون قنطار بسبب التراجع المتزامن لكل من المساحات والمردودات. كما أن محصول القمح الطري ناهز 21,6 مليون قنطار، في انخفاض بنسبة 4,1 % نتيجة انهيار المردودات بمعدل 20,4 % . وبعكس ذلك فإن انتاج القمح الصلب لم يتغير من موسم لآخر حيث ظل يناهز 17,7 مليون قنطار. وقد كان إنتاج الذرة الذي استفاد من الأمطار الغزيرة خلال فصل الربيع الوحيد الذي سجل ارتفاعا من 3,6 مليون إلى 4 ملايين قنطار بفضل زيادة المساحات وكذا المردودات على التوالي بنسبة 2,3 % و 10 % .

إن وفرة المحاصيل خلال المواسم الفلاحية الاخيرة قد أدت للسنة الثانية على التوالي إلى تقلص في واردات الحبوب المكونة أساسا من القمح الطري، حيث لم تبلغ سوى 13 مليون قنطار عوض 15,1 مليون في سنة 1988 . بيد أن تكلفتها تزايدت بها يناهز 20 % وبلغت 1.878 مليون درهم عاكسة بذلك ارتفاع الأسعار العالمية.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن كميات الحبوب التي تم تسويقها خلال النصف الثاني من سنة 1989 من طرف الوسطاء المقبولين لدى المكتب الوطني المهني

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 8 إلى 20

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

للحبوب والقطاني قد بلغ مجموعها 11,5 مليون قنطار، أي بتزايد نسبته 8,5 % مقارنة مع الفترة المماثلة من السنة الماضية، نتيجة للمستوى العالي للانتاج من جهة، ومن جهة أخرى بفضل الرفع من 200 درهم إلى 220 درهم في سعر الانتاج للقنطار من القمح الطري الذي يعد أهم صنف متداول في هذه السوق.

أدى نقص الموارد المائية للسدود في منطقة الغرب التي تشكل المنطقة الوحيدة المجهزة لانتاج الأرز إلى زراعة هذا الصنف خارج القطاع المجهز وعلى مساحة تقلصت إلى 700 هكتار عوض 7.500 هكتار في سنة 1988 . وهكذا، إنهار الانتاج بشكل حاد حيث تراجع في ظرف سنة من 334 ألف قنطار إلى 44 ألف قنطار فقط، رغم تحسن المردودات بنسبة 41,6 % .

وبالموازاة مع ذلك، فقد ناهز محصول الحبوب الثانوية 459 ألف قنطار مسجلا تراجعا بحوالي 40 % ، يعزى بشكل اقتصاري إلى تقليص المساحات بنفس النسبة.

القطاني

إن انتاج القطاني الذي تأثر من جراء نقص الأمطار خلال شهري دجنبر ويناير وكذا بسبب موجة البرد التي سادت خلال هاته الفترة، قد تحدد في 3,5 مليون قنطار نظرا لتراجع حاد في المردودات بمعدل 23,7 % . وقد شمل هذا التوجه غير الملائم كل الأصناف تقريبا. وهكذا فإن محصول الفول الذي يشكل الصنف الرئيسي من القطاني، لم يتجاوز 1,7 مليون قنطار، في تقلص بأكثر من الربع بسبب تراجع المردودات من 11,2 إلى 7,8 قنطار للهكتار. كما أن إنتاج الحمص الذي بلغ 437 ألف قنطار انخفض بنسبة 21,4 % ، وانهار محصول العدس الذي تحدد في 223 مليون قنطار بمعدل يفوق 56 % . وعلى العكس من ذلك، فإن محصول الجلبان لم يتغير من موسم لآخر وقارب 388 ألف قنطار حيث أن توسع المساحات قد عوض تراجع المردودات.

البواكير

استفاد إنتاج البواكير من أمطار بداية الموسم وربيع 1989 وكذا من توسع المساحات بنسبة 28 % ، وبلغ في المجموع 520 ألف طن فتزايد بمعدل 30 % . وبموازاة ذلك، ارتفعت صادرات موسم 1988-1989 إلى 213 ألف طن مسجلة بذلك أحسن نتيجة خلال السنوات العشر الأخيرة. ويعزى هذا التطور الملائم بشكل خاص إلى إرساليات البطاطس التي قاربت 100 ألف طن وتزايدت بأكثر من الضعف من موسم لآخر. كما أن شحنات الطماطم إلى الخارج بلغت 105 آلاف من الأطنان ، في ارتفاع بنسبة 18 % بينما تصاعدت امدادات الخضر الأخرى من 8 آلاف طن إلى 9 آلاف من الأطنان.

وقد تميز التوزيع الجغرافي لصادرات البواكير بتراجع حصة فرنسا، التي تشكل زبوننا الرئيسي، من 92 % إلى 78 % وبزيادة حصة ألمانيا الفدرالية التي ارتفعت من 4,9 % إلى 11,7 % .

الحوامض

استفاد محصول الحوامض بدوره من الأمطار الغزيرة خلال شهر نونبر 1988 وأثناء ربيع 1989 وبلغ مستوى قياسيا قدره 1,5 مليون طن أي بتوسع نسبته 17,2 % يعزى بشكل رئيسي إلى النمو البين لمنتجات الأصناف المبكرة، الكليمانتين والنافيل على التوالي بمعدل 40 % و 30 % . وبموازاة ذلك، فقد هم موسم التصدير كمية قدرها 643 ألف طن عوض 581 ألف طن سنة من قبل، وهذا راجع بصفة خاصة إلى توسع ملموس في إرساليات الكلمانتين والنافيل التي بلغت على التوالي 184 ألف طن و 151 ألف طن، في نمو بنسبة 35,3 % و 65,9 % . وعلى النقيض من ذلك، فإن شحنات الأصناف المتأخرة تراجعت من موسم لآخر من 279 ألف طن إلى 245 ألف طن بسبب نقص حجم الفواكه التي تأثر نموها النباتي من جراء موجة البرد التي سادت خلال شهري دجنبر ويناير.

تلقت المجموعة الاقتصادية الأوروبية هاته السنة أيضا ما يناهز 73 % من صادرات الحوامض محتفظة بذلك بمركز الزبون الرئيسي.

حصلت السوق الداخلية من جهتها على 825 ألف طن تقريبا مقابل 672 ألف طن في نهاية الموسم السابق. وقد خصص أكثر من 495 ألف طن للاستهلاك الطازج، في ارتفاع بمعدل 18,8 % بينما تلقت معامل التحويل كمية لم يسبق لها مثيل قدرها 329 ألف طن أي بتوسع نسبته 29,7 % .

إن التوسع البين لامدادات الحوامض والبواكير الموجهة إلى دول السوق المشتركة لم يواكبها تحسن مقابل في المداخيل، حيث عرفت الأسعار انخفاضا يعزى من جهة إلى وفرة العرض في هذه السوق في بعض الأحيان، ومن جهة أخرى إلى ضعف التنسيق على مستوى تجمعات المصدرين المحليين. وقد أدت هذه الوضعية إلى هبوط في الأسعار وإلى تطبيق الضريبة التعويضية بل وحتى إلى توقفات مطولة للصادرات نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

الزراعات الصناعية

إن الظروف المناخية الرديئة خلال شهري دجنبر ويناير قد أضرت بالنمو النباتي للزراعات السكرية التي لم تتمكن بسبب ذلك من معادلة النتائج الاستثنائية للموسم السابق. وهكذا، فقد بلغ إنتاج الشمندر 2,9 مليون طن في تراجع بمعدل 3,5 % على إثر انخفاض للمردودات قدره 6,4 % بينما تزايدت على العكس من ذلك المساحات المزروعة بنسبة 3 % . وبموازاة ذلك، لم تجلب زراعة قصب السكر سوى 986 ألف طن مقابل 1,1 مليون طن سنة من قبل نتيجة لتراجع المردودات.

وفي هذه الظروف، فإن الكميات المستخرجة من السكر قد ناهزت 480 ألف طن، تأتي 80 % منها من تحويل الشمندر، وسجلت تراجعا بنسبة 6 % مقارنة مع الكمية التي تم إنتاجها في سنة 1988 . وبهذا المستوى فقد مكنت هذه الكميات رغم ذلك من تغطية قرابة الثلثين من حاجيات الاستهلاك. ومن جهتها فإن الواردات من السكر استقرت عند حوالي 276 ألف طن، غير أن قيمتها المقابلة بلغت 673 مليون درهم في توسع يفوق 20 % .

وبالاضافة إلى ذلك، فإن إنتاج القطن الذي تحدد في 282 ألف قنطار وتحسن مردوده بمعدل 14,6 % يبدو في تراجع ضئيل قدره 3,3 % في ظرف سنة على إثر تقلص كبير في المساحات.

وفي الأخير، وبهدف تعويض الارتفاع في تكاليف عوامل الانتاج ومن أجل الحث على تطوير الزراعات الصناعية فإن السعر للانتاج بالنسبة للقنطار من القطن قد تم رفعه من 630 إلى 670 درهما، ومن 200 إلى 210 دراهم بالنسبة للقنطار من بذور القطن، ومن 215 إلى 240 درهما للطن من الشمندر، ومن 160 إلى 175 درهما للطن من قصب السكر.

زراعة الزيتون

إن الحرارة المرتفعة خلال صيف 1988 التي أضرت بنمو شجر الزيتون في مناطق البور قد أدت إلى انخفاض المردودات. وهكذا فإن عملية جني الزيتون التي أنجزت في نهاية نفس السنة لم تهم إلا 345 ألف طن، في انهيار بمعدل 23 % . وبالمثل، لم يتم استخراج سوى 30 ألف طن من زيت الزيتون مقابل 35 ألف طن سنة من قبل.

وعلى العكس من ذلك، فإن الطقس المعتدل والممطر خلال ربيع 1989 قد ساعد على إزهار البساتين كما كانت تساقطات المطر خلال شهري أكتوبر ونونبر ملائمة لنمو حجم الثمرات. وفي هذه الظروف، فإن محصول الزيتون الذي شرع في جنيه في خريف 1989 قد يصل حسب التقديرات الأولية إلى حوالي 470 ألف طن، في توسع يفوت الثلث، كما أن إنتاج الزيت قد يبلغ 47 ألف طن.

الحبوب الزيتية

ارتفع إنتاج الحبوب الزيتية من موسم لآخر بفضل توسع المساحات بينما عرفت المردودات اتجاها نحو الانخفاض. ويعزى هذا التحسن الاجمالي بنصيب وافر إلى إنتاج العباد الذي ارتفع إلى مليون قنطار في تزايد بمعدل 18,4 % نشأ بشكل اقتصاري عن توسع قوي للمساحات. وبالاضافة إلى ذلك، فإن سعر الانتاج للعباد قد تم رفعه من 410 إلى 430 درهما للقنطار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

زراعة الكروم

تميز موسم زراعة الكروم 1988-1989 بالشروع في الانتاج بالنسبة لكروم جديدة تم زرعها خلال السنوات الأخيرة، وكذا بطقس معتدل وممطر خلال فصل الربيع مما ساعد على النمو النباتي للدالية. وهكذا، فقد تجاوز إنتاج النبيذ 500 ألف هكتوليتر وأسفر عن توسع قوي يفوق 40 % مقارنة مع إنتاج السنة السابقة. ومن جهتها، همت صادرات النبيذ ما بين أكتوبر 1988 وشتنبر 1989 حوالي 45 ألف هكتوليتر، في تزايد قدره 10 % ، وجلبت إيرادا يناهز 29 مليون درهم، كما أنها كانت موجهة بشكل أساسي نحو فرنسا.

تربية المواشي

إن ظروفا مناخية ملائمة وكذا توسع المساحات المخصصة لزراعة الأعلاف قد شجعا على إنتاج أغذية القطيع الذي استفاد من جهة أخرى من عناية صحية مرضية. وهكذا قدر عدد البقر والغنم والماعز حسب الاحصاء المنجز في نهاية 1989 بـ 22,4 مليون رأس، أي بتزايد من سنة لأخرى بمعدل 7,2 % .

وبالمثل، بلغ مجموع إنتاج اللحوم الحمراء 215.500 طن وأسفر عن توسع بمعدل 8,8 % بالمقارنة مع السنة السابقة. وعلى العكس من ذلك، فإن حصيلة تربية الدواجن التي تأثرت من جراء تقلص الطلب بسبب مستوى الأسعار قد تحددت في 122 ألف طن من اللحوم البيضاء و 1.050 مليون بيضة، في تراجع بنسبة 2,4 % و 5,4 % على التوالي. أما إنتاج الحليب فقد بلغ 963 مليون لتر عوض 888 مليون سنة من قبل. ومع ذلك، فقد بلغت الواردات من المواد الحليبية المكونة أساسا من الزبدة 32.400 طن فارتفعت بمعدل 8,7 % ، غير أن تكلفتها قاربت 564 مليون درهم في توسع بين قدره 61 % يعزى إلى الزيادة في الأسعار العالمية.

الصيد البحري

إن قطاع الصيد البحري الذي عرف نموا بارزا خلال السنوات الأخيرة قد سجل في سنة 1989 بعض التراجع سواء على مستوى الانتاج أم على صعيد الاستهلاك والصادرات.

وهكذا، فإن الكميات المصطادة من طرف أسطول أعالي البحار والتي انقطعت خلال شهر أكتوبر مراعاة لفترة الراحة اللازمة لاعادة تكوين الأصناف البحرية لم تتعد 100 ألف طن، أي بتراجع يفوق الخمس، كما قدرت قيمتها بحوالي 1,7 مليار درهم، في انخفاض بمعدل 18 % . وبالمثل، فإن الكميات المصطادة في المناطق الساحلية عرفت تقلصا خفيفا وتحددت في 416 ألف طن، لكنها جلبت إيرادا قدره 1,1 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 14 % . ومن جراء ذلك، فقد انخفض استهلاك السمك الطري وكذلك صادرات منتجات الصيد الخام والمحولة. بيد أن الصادرات جلبت ما يناهز 3,6 مليار درهم، في ارتفاع بمعدل 4,8 % ، وشكلت حوالي نصف المداخيل المتأتية من إرساليات المواد الغذائية.

ومن جهة أخرى، فقد أسفرت التدابير المتخذة لفائدة قطاع الصيد البحري عن منجزات هامة. وهكذا تواصل مجهود تجهيز الموانئ، خصوصا تلك التي تقع بالجنوب، بواسطة توسيع وحدات التبريد وورشات بناء وإصلاح السفن. وفضلا عن ذلك، فإن معامل تصبير السمك قد تمت إعادة هيكلتها وتحديثها من أجل ملاءمة أحسن لمتطلبات الأسواق الداخلية والخارجية. وبهدف تطوير تجهيزات الاستقبال هذا فيما يهدف إليه تسهيل الرجوع التدريجي لأسطول أعالي البحار ممكنا بذلك من إدماج هذا القطاع ضمن النشاط الاقتصادي عبر مختلف الآثار المنشطة التي يمكنه أن يخلفها سواء في العالية أو في السافلة بالنسبة للقطاعات الأخرى. وبالاضافة إلى ذلك، فقد تم الترخيص لشركات الصيد في أعالي البحار بفتح حسابات لدى البنوك الوطنية بالدراهم القابلة للتحويل تمكن من تجميع كل عملياتها من إيرادات ومصروفات وتمون في بعض الحالات حسابات بالعملة الأجنبية مفتوحة في الخارج لمواجهة نفقات الاستغلال في عين المكان.

وفيما يتعلق بمبلغ الاستثمارات المقبولة المتعلقة بهذا القطاع فقد بلغ 1,8 مليار درهم ومثل ما يناهز ثلاثة أضعاف المبلغ الذي تم تحقيقه سنة من قبل. وقد خصصت هذه الاستثمارات بالأساس إلى اقتناء 78 سفينة للصيد في أعالي البحار، كما قدر مجموع مناصب الشغل الجديدة المباشرة وغير المباشرة بأكثر من 11 ألف منصب.

إن أهمية قطاع الفلاحة والصيد البحري والأثر التحريكي الذي يحدثه على القطاعات الأخرى يظلان رهينين بالأساس بالأحوال المناخية كما أن إنتاج هذا القطاع يؤثر بنصيب وافر على إعداد الحسابات الكلية للمحاسبة الوطنية التي أصبح تطورها يخضع لتغيرات كبيرة ومتناقضة من سنة لأخرى. إن الجهود المبذولة بهدف تعزيز طاقة الانتاج الغذائي بغض النظر عن الظروف المناخية المتغيرة يجب أن تتواصل ليس فقط من أجل تحقيق إنتاج غذائي منتظم بل وكذا بغية الاقتراب من الاكتفاء الذاتي عن طريق مواصلة عمليات الارشاد الفلاحي التي تم القيام بها سابقا، وكذا بواسطة استغلال أكثر عقلانية للموارد المائية وللتجهيزات المنجزة.

المعادن والطاقة

اجتاز القطاع المعدني ظرفية صعبة في سنة 1989 .

وبالفعل، تميز الاستخراج المعدني هاته السنة بتراجع قوي وسجل مقياسه الخاص انهيارا يناهز الربع حيث أن مستواه لا يفوق إلا بقليل مستوى سنة الأساس. وقد نتج هذا الاتجاه عن التطور الذي عرفه الفوسفاط الذي يشكل المكون الأساسي للانتاج المعدني ، والذي اعترضت تسويقه صعوبات كبيرة. وفي الواقع، فقد تعرضت الكميات المصدرة من المعادن لانخفاض كبير بينما بلغت المداخيل مستواها سنة من قبل بفضل تحسن بين في الأسعار.

وعلى العكس من ذلك، فقد سجل مقياس إنتاج الطاقة ارتفاعا نسبته 7,1 % يلي التصاعد بمعدل 6,6 % الذي تم تحقيقه عند نهاية السنة السابقة. وفضلا عن ذلك، تميزت الظرفية العالمية بارتفاع يفوق الخمس في أسعار البترول مما أثر على تكلفة الطاقة التي أسفرت عن تزايد كبير من سنة لأخرى.

الأساس 100 في 1982	1986	1987	1988	1989
مقاييس				
ـ الاستخراج المعدني	115,7	115,1	133,3	101,5
ـ إنتاج الطاقة	113,5	116.5	124,2	133

المعادن

إن تطور الصناعة المعدنية التي بدت نتائجها جد مواتية في سنة 1988 قد شهد توجها غير ملائم في المجمل هاته السنة بسبب صعوبات في التسويق. وقد كان هذا الاتجاه جليا بشكل خاص بالنسبة للفوسفاط الطبيعي بل وحتى المنتجات المحولة. ومع ذلك، فقد عرفت جل أسعار المعادن مجددا اتجاها تصاعديا هم على الخصوص قطاع الفوسفاط الذي استفاد فضلا عن ذلك من ارتفاع قيمة الدولار. ومن جهتها، فإن أسعار الرصاص والنحاس التي استفادت كذلك من هذا التوجه الملائم قد تأثرت رغم ذلك من جراء تدهور قيمة الجنيه الأسترليني، وهي العملة المعتمدة لابرام الصفقات الخاصة بهذين المنتجين.

وفي هذه الظروف، فقد انخفضت القيمة المضافة لهذا القطاع محسوبة بالأسعار الثابتة بنسبة 21,5 % وتراجعت حصته ضمن الناتج الداخلي الاجمالي في ظرف سنة من 3,8 % إلى 2,9 % . وبالفعل، لم يتجاوز مجموع الانتاج المعدني إلا بقليل 19 مليون طن في انهيار يفوق الربع، وتقلصت القيمة بمكان الاستخراج التي قدرت بـ 5,5 مليار درهم بأكثر من 10 % (1) . وبالمثل، فقد تحددت الصادرات في 13,2 مليون طن عوض 15 مليون في السنة الماضية حيث هم الانخفاض أغلب المواد و بشكل خاص الفوسفاط. وقد أدى التراجع بمعدل 12,3 % الذي تم تسجيله إلى إلغاء التأثير الملائم لارتفاع الأسعار، حيث عرفت الايرادات المجلوبة شبه ركود عند مستواها سنة من قبل. ومن جهتها، فإن المبيعات الداخلية المكونة أساسا من الفوسفاط لم تبلغ سوى 5,6 مليون طن مشكلة بذلك ما يقارب نصف الكميات المحولة سنة من قبل. وهذا الانهيار الذي نجم أساسا عن تدهور إنتاج الحامض الفوسفوري والذي يعزى بشكل رئيسي إلى عدم التزام بعض الزبناء، ترتب عنه تراجع حاد في معدل التحويل المحلي للانتاج المعدني الذي انخفض إلى أقل من 30 % مقابل ما يناهز 43 % سنة من قبل.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 21 و 22 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفوسفاط

إن الظرفية العالمية التي ميزت سوق الفوسفاط كانت صعبة واتسمت بعدة عوامل غير ملائمة كان لها تأثير لم يقتصر فقط على المعدن بل هم كذلك المشتقات.

وهكذا، فعلى صعيد العرض لوحظ تزايد في الولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق بالأسمدة، مما أدى إلى انخفاض أسعارها. وبالمثل، فقد تقلص الطلب على الفوسفاط المغربي لأسباب تتعلق على الخصوص بالظروف المناخية في جنوب أوروبا والتي حالت دون نثر الأسمدة. ومن جهة أخرى، شهدت أوروبا الغربية عمليات لاعادة هيكلة وحدات الانتاج بهدف تحويل الفوسفاط الذي يزودها به منتجون من نفس مجموعة هاته الوحدات. وهكذا تعرض كل من الانتاج والتسويق والتحويل وتصدير الفوسفاط لتراجع قوي وحاد.

لم يتجاوز إنتاج الفوسفاط القابل للتسويق 18 مليون طن وبدا بذلك في انخفاض يناهز 28 % في ظرف سنة. أما المبيعات الاجمالية فقد تحددت من جهتها في 17,7 مليون طن وسجلت انهيارا يفوق 29 %" ويعزى إلى التراجع البين في حاجيات الصناعة المحلية وكذا إلى تقلص محسوس للصادرات.

إن الصادرات التي بلغت 12,4 مليون طن قد عرفت بالفعل انخفاضا بمعدل 12,9 % مما أدى إلى تراجع حصة المغرب ضمن التجارة العالمية للفوسفاط من 31 % إلى أقل من 29 % . إلا أن الايراد المتأتي من هاته الارساليات عرف شبه استقرار عند حوالي 4,2 مليار درهم عقب الرفع في بداية السنة من أسعار الفوسفاط الخام التي انتقلت من 36 دولار إلى 40,8 دولار للطن، وبدرجة أقل على إثر ارتفاع قيمة العملة الأمريكية.

كانت الشحنات موجهة نحو أوروبا الغربية والشرقية في حدود ما يناهز 70 % من إجمالي الصادرات. وقد قلصت معظم الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية وعلى الخصوص أهم البلدان المستوردة من مشترياتها التي لم تتعد 5,8 مليون طن، في انخفاض بنسبة 15,4 %" . وكانت التقلبات أكثر بروزا على صعيد المبادلات مع أوروبا الشرقية حيث أن الطلبيات لم تبلغ سوى 2,4 مليون طن خاصة بسبب تقلص بحوالي الثلثين في الارساليات نحو بولونيا. كما تحددت مقتنيات باقي أقطار العالم في 3,7 مليون طن مسجلة بذلك في ظرف سنة واحدة تراجعا بمعدل 6,2 % وواضعة بذلك حدا للاتجاه التصاعدي المستمر الملاحظ منذ عدة سنوات.

وبالمثل، فإن ظرفية غير ملائمة ميزت نشاط التحويل. وهكذا، تم بيع 5,3 مليون طن لوحدات المعالجة، وهي كمية تبدو في تراجع بأكثر من النصف من سنة لأخرى وتمثل 29,4 % من الانتاج الاجمالي من الفوسفاط مقابل 43,5 %" سنة من قبل. ويعزى ضعف معدل التقييم على الخصوص إلى عدم وفاء واحد من أهم المشترين للحامض الفوسفوري بالتزاماته خلال فترة طويلة من السنة. وبالفعل، لم تتجاوز الكميات المنتجة من الحامض الفوسفوزي 1.307 آلاف طن، أي بتراجع بنسبة 50 % ولم تتعد الصادرات 485 ألف طن في انخفاض بمعدل 72 % . وقد حمل هذا التدهور المكتب الشريف للفوسفاط على التوسع بشكل أكبر في إنتاج الدياموئيك الذي هم إنتاجه وصادراته على التوالي 1,2 مليون و 1,1 مليون طن، أي بتزايد بنسبتي 38 % و 31,3 % بحيث أن إنتاج ومبيعات الأسمدة ظلت في المجمل قريبة من المستويات المسجلة في سنة 1988 . والحاصل أن الايرادات المتأتية من مشتقات الفوسفاط التي تجاوزت بقليل 4,1 مليار درهم قد سجلت انهيارا بمعدل 43,4 % يعزى بشكل اقتصاري إلى تراجع إرساليات الحامض الفوسفوري.

وفي النهاية، لم يتجاوز مبلغ معاملات المكتب الشريف للفوسفاط 8,3 مليار درهم تقريبا مسجلا بذلك انهيارا يناهز 28 % مقارنة مع المبلغ القياسي للسنة الماضية، بيد أنه يظل أعلى من المداخيل المحققة خلال سنتي 1986 و 1987 . إن حجم معاملات المكتب الشريف للفوسفاط الذي تأتى بنسب متساوية من كل من الفوسفاط الخام والمشتقات قد تضرر من جراء تقلص الكميات أكثر من تأثره بالتطور المتباين للأسعار. فقد تميزت هاته الأخيرة بارتفاع محسوس بالنسبة للفوسفاط والحامض الفوسفوري عقب الرفع من أثمان البيع في بداية السنة، غير أنها عرفت على العكس من ذلك انخفاضا مستمرا بالنسبة للأسمدة.

إن التطور المسجل خلال سنة 1989 يبين بجلاء الصعوبات المرتبطة بسوق عالمية غير مستقرة ومتميزة بمنافسة حادة، إذ يظل الطلب هاما بالتأكيد لكنه يتسم بعدم الانتظام ومواكبته لعوامل تؤثر سلبيا على وتيرة كل من الطلبيات والأداءات.

المنتوجات المعدنية الأخرى

بالرغم من تحسن جديد في أسعار كافة المعادن وخاصة خلال النصف الأول من السنة، فإن الانتاج المنجمي بغض النظر عن الفوسفاط قدر بما يفوق قليلا المليون طن وسجل في المجمل ارتفاعا تحدد في 4,9 % . وترجع أسباب تباطؤ وتيرة النشاط المنجمي إلى مستوى الأسعار الذي يظل متدنيا وإلى انعدام أي استثمار جديد منذ سنتين وإغلاق بعض المناجم ونضوب عدد منها، كما يعزى بالأخص إلى تدني الطلب. وقد أثرت هذه العوامل المقرونة في بعض الأحيان بانخفاض قيمة العملات المعتمدة لابرام الصفقات على نتائج هذا القطاع. ومن جهة أخرى، فإن الكميات التي تم بيعها والتي بلغت 773 ألف طن قد تقلصت قليلا بسبب تراجع إرساليات بعض المواد، غير أن قيمتها وصلت إلى 862 مليون درهم في توسع نسبته 8,5 % .

الرصاص

إن ارتفاع سعر الرصاص قد تم إلغاؤه عمليا بسبب انخفاض قيمة الجنيه الأسترليني الذي يعتبر العملة المعتمدة لانجاز الصفقات. وفي هذا الظرف الغير الملائم والذي زاد من وطأته إغلاق منجم سيدي لحسن، فإن الكمية المستخرجة تراجعت في ظرف سنة من 100 ألف طن إلى 88.700 طن وانخفضت المبيعات إلى 32.500 طن مقابل قيمه قدرها 127 مليون درهم في تقلص من سنة لأخرى على التوالي بنسبتي 14,9 % و 12,4 % . وبدورها فإن مقتنيات معمل الصهر بزليجة التي تحددت في 65 ألف طن تقريبا قد تراجعت بمعدل 10,5 % ، كما انخفضت كميات الرصاص الخالص التي تم إنتاجها وتسويقها.

النحاس

اتسم إنتاج النحاس بتوجه أكثر ملاءمة حيث أن الأسعار العالمية عرفت ارتفاعا قويا. وبالفعل، تزايد الاستخراج وانتقل من 38 ألف طن إلى 41.600 بالرغم من إيقاف استغلال منجم وانسيني، كما أن الصادرات التي بلغت 41 ألف طن قد سجلت بدورها تقدما نسبته 6,7 % وجلبت إيرادات ارتفعت إلى 261 مليون درهم.

البارتين

وصل إنتاج البارتين إلى 370 ألف طن مسفرا عن توسع سنوي بنسبة 15 % يلي التحسن بما يناهز ثلاثة أضعاف الذي سجل سنة من قبل. وبالرغم من تراجع خفيف في الشحنات فإن العائد المترتب عن المبيعات للخارج تجاوز 133 مليون درهم، أي بتزايد بمعدل 14,6 % بفضل تحسن الأسعار وارتفاع قيمة الدولار.

الفليورين

إن تحسن استغلال الفليورين الذي بدأ في السنة الماضية عقب توسيع منجم الحمام قد تعزز من جديد في سنة 1989 . وفضلا عن ذلك، فقد تحسنت ظروف التسويق. وفي المجمل، فقد تم بيع الانتاج البالغ 110.500 طن بأكمله وتزايدت الايرادات التي وصلت إلى 124 مليون درهم بما يناهز 40 % .

المنغنيز الكيماوي

وصل استخراج المنغنيز إلى 32 ألف طن وسجل توسعا نسبته 6,7 % . وبخلاف ذلك، فإن مبلغ المعاملات الذي تم تحقيقه والذي بلغ 61 مليون درهم تراجع بحوالي 6 % على الرغم من ارتفاع الأسعار، بسبب تقلص بما يقارب 12 % في الكميات التي تم بيعها.

الزنك

لازال الزنك يستعمل بشكل كبير في قطاعي البناء وصناعة السيارات. وقد عرفت أسعاره التي صارت تحتسب بالدولار ارتفاعا قويا نسبته 36 % في سنة 1989 . وهكذا، فإن الايرادات المتأتية من بيع 26 ألف طن بلغت 98 مليون درهم، أي بتزايد يفوق 85 % .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الحديد

انتقلت الكميات المستخرجة من الحديد في ظرف سنة من 156.400 طن إلى 176 ألف طن، بيد أنه بالرغم من تحسن محسوس للأسعار بعد الانخفاض الذي عرفته خلال عدة سنوات، فإن الصادرات من الحديد التي تحددت في 84,7 ألف طن قد تراجعت من جديد.

الطاقة

تميز تطور قطاع الطاقة بارتفاع بين للانتاج نسبته 7,1 % يعقب تزايد الطلب بالنسبة لكل المنتوجات الطاقية، خصوصا الفيول والفحم الحجري، وذلك في ارتباط مع تزايد حاجيات المحطات الحرارية.

وبالمقابل، فقد عرف إسهام الموارد المحلية من الطاقة شبه ركود عند مستواه قبل سنة ولم يتمكن بذلك من تغطية سوى 10 % من الاستهلاك الكلي. وفي هذه الظروف فقد بدا من اللازم الزيادة في الواردات التي سجلت بالفعل توسعا في الكميات يفوق 15 % ، ويتجاوز بشكل بين الزيادة في الاستهلاك. وقد بلغت كلفة الطاقة أكثر من 7,1 مليار درهم وأبدت توسعا يناهز 40 % يعزى بالتأكيد إلى تزايد الكميات التي تم اقتناؤها، لكنه ترتب أيضا عن الارتفاع بما يفوق الخمس في سعر البرميل من البترول وعن الزيادة في سعر الفحم الحجري وكذا عن تصاعد قيمة الدولار الأمريكي. وهكذا، يتبين بجلاء أنه قد تم تكوين مخزونات تفوق المعايير الاحتياطية.

وفيما يتعلق بالأسعار الداخلية لبيع المنتوجات النفطية التي حددت في سنة 1985 على أساس سعر البرميل المطبق في تلك الفترة فقد ظلت دون تغيير. وعلى العكس من ذلك، فإن تسعيرات الكهرباء عرفت ارتفاعا جديدا بمقدار 3 % .

أما الاستهلاك الكلي للطاقة فقد بلغ 6.280 ألفا من الأطنان المعادلة للنفط وبدا في ارتفاع بنسبة 8,4 % مقابل 6,4 % سنة من قبل. وقد سجل استهلاك الفحم توسعا يناهز 10 % ، وقارب نمو استهلاك الكهرباء من أصل مائي الربع. ورغم هذا التزايد فلم تكد حصة الكهرباء من أصل مائي تصل إلى 5 % من الاستهلاك الكلي. وبالمقابل، فإن وتيرة نمو الامدادات من المنتوجات النفطية تراجعت في ظرف سنة من 8,1 % إلى 7,3 % . وقد ترتب هذا التباطؤ بالخصوص عن المنتجات البيضاء، بينما سجل توسع في المبيعات بالنسبة لأغلب المنتجات الأخرى. وهكذا، بلغت حصة المنتوجات النفطية ضمن إجمالي الاستهلاك 76,2 % في انخفاض طفيف من سنة لأخرى (1).

أسهمت الموارد المحلية للطاقة بـ 651 ألف طن معادل للنفط، وهي كمية تفوق قليلا مثيلتها للسنة السابقة، ويعزى ذلك بشكل اقتصاري إلى التوسع القوي في إنتاج الكهرباء من أصل مائي بينما تراجعت بخلاف ذلك الكمية المستعملة من الفحم الحجري واستقر إنتاج المحروقات عند مستوى جد متدن. وفي النهاية، فقد تفاقم العجز الطاقي بنسبة 9,4 % ووصل معدل التبعية إزاء الخارج إلى 89,6 % .

المنتوجات النفطية

بلغ إنتاج المحروقات حدا أعلى قدره 82 ألف طن حيث تراجعت مردودات الآبار المستغلة بينما توقف استغلال حوض الصويرة ولم يتم اكتشاف أي حقل جديد. وإزاء هذه الوضعية، فإن الاستهلاك الكلي للمنتوجات المكررة بلغ حوالي 4,8 مليون طن في نمو نسبته 7,3 % مقابل 8,1 % سنة من قبل. ويعزى هذا التباطؤ الخفيف في وتيرة النمو إلى انخفاض معدل توسع إمدادات زيت الغاز والوقود. وبخلاف ذلك، فإن مبيعات الغازات السائلة والفيول تزايدت أكثر من السنة الماضية.

أدى نمو الاستهلاك إلى توسع محسوس في نشاط وحدتي التكرير اللتين عالجتا معا 5,5 مليون طن وسلمتا 5,1 مليون طن، وهي كميات في تزايد على التوالي بنسبتي 7,8 % و 9,7 % . وقد استلزم هذا النشاط استيراد حوالي 5,6 مليون طن من النفط الخام، تأتى في حدود ما يفوق أربعة أخماس من الدول العربية مقابل قيمة قدرها 6 ملايير من الدراهم، أي بتوسع يناهز 40 % بالنسبة لمثيله في السنة الماضية. وترتبت هذه النتيجة عن تزايد بمعدل 13 % في الكميات وعن ارتفاع بنسبة 23 % في السعر المتوسط للبرميل. وقد خلف هذا التطور أثرا سلبيا في نفس الوقت على صعيد الميزان التجاري والمالية العامة. وبالفعل، فإن حصة البترول ضمن الواردات انتقلت من 11,2 % إلى 13,1 % ، وتقلص الفائض المتأتي من البترول بمعدل 17,3 % حيث تحدد في 5,1 مليار درهم، وهو مبلغ يظل هاما رغم ذلك وينضاف إلى الرسوم والضرائب المفروضة على المنتوجات النفطية. إن هذه المنتوجات التي لم تتغير أسعار بيعها منذ خمس سنوات تظل خاضعة لرسوم عالية حيث أن نسب الضريبة مقارنة بأسعار البيع تصل إلى أكثر من 60 % بالنسبة للوقود، و 54 % بالنسبة لزيت الغاز و 37 % بالنسبة لغاز البوطان و 52 % بالنسبة للفيول.

الكهرباء

قدر الانتاج الصافي للكهرباء بحوالي 9 ملايير كيلواط/الساعة وسجل توسعا نسبته 8,5 % بلي النمو بمعدل 11,6 % الملاحظ في السنة الماضية. كما أن إسهام المحطات الحرارية الذي يظل أساسيا قد بلغ 7,9 مليار كيلواط/الساعة، في تقدم بنسبة 6,6 % وبدورها فإن الكهرباء المتأتية من السدود تجاوزت 1,1 مليار كيلواط/الساعة، أي بتزايد يناهز الربع من سنة لأخرى.

وفي نفس الوقت، ارتفع الاستهلاك إلى حوالي 8,1 مليار كيلواط/الساعة مسجلا بذلك تصاعدا بمعدل 8 % عوض 11,9 % سنة من قبل. وقد نتج هذا التطور عن تزايد الاستهلاك في جل القطاعات بالرغم من الرفع بنسبة 3 % في سعر الكيلواط ابتداء من فاتح ماي 1989 وعن تقلص الطلب الصادر عن القطاع المنجمي خاصة قطاع الفوسفاط وحركة نقل هاته المنتجات بواسطة السكة الحديدية.

الفحم

إن ظروف استخراج فحم جرادة الذي يبدو سعر تكلفته غير قادر على منافسة الأسعار المطبقة عند الاستيراد وكذا نزاعات الشغل التي أفرزتها هذه الوضعية لم تمكن من معادلة النتائج المحققة في سنة 1988 . وبالفعل، فقد تحدد الانتاج في 504 آلاف طن، أي بانهيار بأكثر من الخمس، ولم تبلغ كمية المبيعات سوى 479 ألف طن، وهي كمية أدنى بنسبة 17,3 % من مثيلتها قبل سنة.

وفي هذه الظروف، وبهدف مواجهة ارتفاع في الطلب، فإن واردات الفحم تجاوزت 1,3 مليون طن مسجلة بذلك توسعا بمعدل 22 % . وقد أنجزت هاته الواردات بشكل رئيسي لدى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بأسعار تبدو مع ذلك في تزايد بنسبة 9,4 % . وهكذا وصلت التكلفة المقابلة إلى 613 مليون درهم، أي بتصاعد يناهز 44 % من سنة لأخرى. وبالفعل، فإن الطلب الاجمالي على الفحم الذي تراجع بشكل طفيف في السنة الماضية ارتفع بنسبة 8,3 % حيث وصل إلى 1,8 مليون طن تقريبا. وبمفردها، حازت المحطات الحرارية ما يفوق الثلثين من كمية المبيعات واقتنت معامل الأسمنت أكثر من الربع وحصلت معامل السكر والشركات المنجمية على ما يقارب 5 % .

إن تغطية الحاجيات من الطاقة تتم بشكل متزايد بواسطة الكهرباء التي استلزم الطلب القيام عليها إبرام اتفاقيات مع البلدان المجاورة بهدف تزويد المناطق الحدودية، وحث على الاسراع في كل من أعمال تجهيز المحطات الكهرمائية واستغلالها وإنشاء معامل حرارية جديدة خصوصا بالجرف الأصفر والمحمدية. وبموازاة ذلك فقد تواصلت عمليات البحث عن موارد بديلة للطاقة.

إن قطاع الطاقة وكذا قطاع المناجم يظلان شديدي التبعية إزاء الخارج، الأول على مستوى الشراء والثاني عند البيع. وقد كانت تقلبات الأسعار في الماضي حادة ومفاجئة وهامة، كما كانت لها عواقب وخيمة على صعيدي الانتاج والتسيير الداخلي نظرا لانعدام نظام اقتصادي عالمي. لذا يبدو من المستحب أن يحصل استقرار مناسب سواء على مستوى الأسعار الفعلية أم على مستوى الطلب الذي يتسم بعدم الانتظام.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 23 إلى 26

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الصناعة والسياحة

الصناعة

إن توسع النشاط الصناعي الذي سجل في سنة 1988 لم يتواصل خلال هذه السنة. وهكذا عرفت القيمة المضافة لقطاع الصناعة والصناعة التقليدية محتسبة بالأسعار الثابتة شبه استقرار، وبلغ إسهامها في تكوين الناتج الداخلي الاجمالي 16,7 % . وبموازاة ذلك، سجل مقياس الانتاج الصناعي الذي يستند إلى الأساس 100 في سنة 1982 انخفاضا قدره 0,4 % (1) . إلا أن هذا المقياس لا يأخذ بالاعتبار الوحدات الانتاجية التي تم إنشاؤها بعد سنة الأساس ولا النشاطات التي تعمل وفقا لنظام الاستيراد المؤقت.

وقد ترتبت هذه الحالة من شبه الركود التي تعقب الارتفاع البين بمعدل 8,6 % في السنة الماضية عن اتجاهات جد متباينة. وتعزى من جهة إلى انهيار إنتاج الحامض الفوسفوري بشكل قوي، ومن جهة أخرى إلى تباطؤ نشاط بعض الصناعات الغذائية وصناعة النسيج. وبخلاف ذلك، تم تحقيق توسع ملموس في باقي الفروع وبالأخص على صعيد كل من مواد البناء وصناعة المعادن. وفي الواقع، فقد ظلت الظرفية في مجملها جد ملائمة. وبالفعل، فقد تعزز الطلب الداخلي برسم الاستهلاك تحت تأثير الزيادة في المداخيل المتأتية من الفلاحة وكذا الرفع من الأجور. وبالمثل فإن الطلب برسم الاستثمارات كان قويا.

وبالفعل، فإن الرسالة الملكية المتعلقة بتبسيط إجراءات الاستثمار والبث فيها بسرعة أثارت بالتأكيد اهتمام المستثمرين المغاربة والأجانب كما يتضح من خلال التزايد الهام لمشاريع إنشاء وتوسيع المقاولات التي تم قبولها والتي انتقل مبلغها في ظرف سنة من 5,8 مليار إلى 8 ملايير من الدراهم، أي بتوسع يناهز 40 % .

وفي المجموع، فقد تمت المصادقة على 2.157 مشروعا مقابل 1.809 سنة من قبل. ومن المتوقع أن يتم خلق أكثر من 66 ألف منصب شغل، خاصة في فروع النسيج والجلد والكيمياء وشبه الكيمياء. ومن جهة أخرى، تظل حصة الصناعة الصغرى والمتوسطة راجحة حيث أنها بلغت 60 % . وأخيرا فإن حوالي 60 % من المقاولات التي تم إنشاؤها تعتزم تصدير إنتاجها بالكامل أو في جزء منه.

مواد التجهيز و المواد الوسيطة

صناعة المعادن

إن الاتجاه نحو انتعاش النشاط داخل قطاع المعادن الذي بدأ في سنة 1988 قد تعزز بفضل ظرفية ملائمة تميزت بتوسع قطاع البناء والأشغال العمومية وتزايد الاستثمارات العمومية وتصاعد الطلبيات المتعلقة بالمواد الوسيطة وتنامي الصادرات وبالأخص منها صادرات السيارات النفعية وقطع الغيار.

وهكذا، فقد أعقب الارتفاع بمعدل 7,5 % الملاحظ في السنة الماضية تصاعد نسبته 9,1 % هم فضلا عن ذلك غالبية الفروع فيما عدا الاستثناء البارز لفرع معدات التجهيز. ومع ذلك، فقد ظلت الطاقات الانتاجية في معظم الأوقات غير مستعملة بأكملها.

إن نشاط صناعة التعدين الأساسي الذي استفاد من إمداد وافر بالمواد الأولية المستوردة والذي تدعم بفضل تزايد الطلب الصادر عن قطاع البناء قد سجل نموا يفوق معدله 21 % ويلي التوسع بنسبة 25 % المسجل في سنة 1988 . كما تواصل انتعاش صناعة الأدوات التعدينية حيث بلغ معدل الارتفاع 8,1 % . وقد هم هذا الأخير على الخصوص النجارة المعدنية وصنع الأواني المعدنية وإنتاج التلفيفات في ارتباط مع تزايد الامدادات لكل من الصناعات النفطية وصناعة التصبير وإنتاج الأصباغ. وبخلاف ذلك، تقلص بشكل محسوس إنتاج الأواني المنزلية ومشتقات الأسلاك.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 27

وعلى الرغم من التراجع الهام لانتاج معدات السكك الحديدية بما يقارب الثلثين فإن تركيب معدات النقل أسفر في المجمل عن توسع للسنة الثانية على التوالي، بما معدله 6,2% . وقد تسارعت وتيرة الانتاج في فرع السيارات النفعية بنسبة 13,3 % مما يعكس زيادة على ثبات السوق المحلية بروز حركة للتصدير نحو الدول الافريقية. كما تزايدت كذلك وتيرة تجميع السيارات الخصوصية بمقدار 12,9 % ومكنت من رفع معدل استعمال الطاقات المتوفرة من 47 % إلى 56 % في ظرف سنة واحدة. بيد أن الانتاج الذي بلغ قرابة 14.000 وحدة ظل يواجه على الخصوص منافسة السيارات المستعملة المستوردة والتي قدر عددها بحوالي 34.000 سيارة وشكل ما يناهز 70 % من مجموع السيارات المسجلة. أما تركيب الدراجات والدراجات النارية فقد عرف تراجعا طفيفا عقب سنتين من الارتفاع.

وعلى العكس من ذلك، فإن الاتجاه نحو تقلص نشاط فرع آلات ومعدات التجهيز الذي بدأ منذ سنة 1987 قد تواصل بمعدل 15 % . وهكذا، فباستثناء صنع المعدات الموجهة لقطاعي المناجم والبناء والأشغال العمومية الذي توسع بنسبة 29,4 % فإن النشاط الانتاجي عرف تدهورا هم بالخصوص المعدات الصناعية بما قدره 6,3 % وكذا الآلات والمعدات الفلاحية بمعدل 13,8 % .

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وتحويل المطاط ومواد البلاستيك

إن النشاط الانتاجي لصناعات الكيمياء وشبه الكيمياء الذي يمثل 15 % من مجموع الانتاج الصناعي قد وضع حدا للاتجاه نحو التصاعد الملاحظ خلال السنوات الأخيرة بفضل النمو البارز لصادرات مشتقات الفوسفاط وسجل تراجعا هاما نسبته 20 % بسبب الظرفية العالمية غير الملائمة. وبخلاف ذلك، فإن إنتاج المواد المطاطية والبلاستيكية الذي سبق أن حقق توسعا معدله 9 % في السنة الماضية تعزز بمقدار 13 % هذه السنة.

وقد تحدد إنتاج الحامض الفوسفوري المرتبط بتطور الطلب الخارجي في 1,3 مليون طن، وسجل في ظرف سنة واحدة انهيارا بحوالي النصف بينما عرفت الصادرات تراجعا نسبته 72 % . كما أن إنتاج الأسمدة الذي ارتفع بما يناهز الضعف في سنة 1988 تقلص بمعدل 1,8 % ولم يكد يتجاوز 2,1 مليون من الأطنان. وفي هذه الظروف تراجع معدل التحويل المحلي للفوسفاط في ظرف سنة من 43,5 % إلى 29,4 % . وقد عرف إنتاج الأصباغ والملمعات شبه ركود، وبمفرده عزز إنتاج مواد البلاستيك الاتجاه الملاحظ في السابق حيث عرف تزايدا قويا.

وفي المجمل، فقد تصاعد تحويل المطاط والبلاستيك بوتيرة سريعة قدرها 13 % . ويشمل هذا التطور الاجمالي توسعا يفوق 36 % بالنسبة لمواد البلاستيك وتقدما بمعدل 3,6 % بالنسبة للمنتجات المطاطية المختلفة وأخيرا فإنه يعكس ركودا في إنتاج العجلات المطاطية.

أمتعة الاستهلاك

الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ

سجلت الصناعات الغذائية وصناعات المشروبات والتبغ توسعا قدره 2,6 % يقل عن الارتفاع بمعدل 7 % الملاحظ في السنة المنصرمة. ويعكس هذا التوجه التحسن الحاصل على صعيد غالبية الفروع والذي حد من أهميته تراجع نشاط المطاحن وصناعة التبغ.

وبالفعل، فإن نشاط المطاحن الذي سبق وأن عرف انخفاضا نسبته 5 % في سنة 1988 قد سجل تراجعا جديدا بمعدل 8,9 % يعزى على الخصوص إلى تقلص الطلب المترتب عن تنامي الاستهلاك الذاتي الملاحظ عادة عقب تحقيق محصول جيد من الحبوب. وعرف إنتاج السكر من جهته شبه ركود عند مستواه في سنة 1988 . وفي الواقع، فقد بلغت كميات السكر المحلي المستخرجة من الشمندر وقصب السكر 480 ألف طن، أي بانخفاض قدره 6 % من سنة لأخرى ومكنت بالرغم من ذلك من تغطية حوالي ثلثي الحاجيات. وفي نفس الوقت، فإن إنتاج السكر الصافي الذي يتم تزويده بشكل جزئي بواسطة الواردات من السكر الخام لم يتزايد إلا بمعدل 1,7 % . وقد استفادت صناعة المواد الدهنية من جودة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المحصول ومن تعزيز الامدادات وسجلت توسعا نسبته 4,9 % . وسجل إنتاج الحليب ومشتقاته بدوره نموا قدره 7,4 % بفضل كل من تحسن الامدادات وطاقات التخزين وكذا تنامي الطلب على المشتقات بشكل بين. ومن جهة أخرى عرف إنتاج المخابز ومعامل الحلويات والكعك ارتفاعا نسبته 2,4 % . وفي الأخير، تحدد توسع صناعة تصبير السمك في 1,1 % في ارتباط مع تأخر انطلاق موسم الصيد ومع عدم انتظام الامدادات. وبخلاف ذلك، ارتفع إنتاج المصبرات النباتية بمعدل 23 % تحت التأثير المتزامن للطلب الخارجي القوي وكذا تحسن التنسيق فيما يتعلق بالمبيعات.

وقد عرف فرع المشروبات والتبغ ارتفاعا بأقل من 1 % مقابل 8,7 % سنة من قبل ترتب عن تراجع ملموس نسبته 9,4 % في صناعة التبوغ وعن تزايد بين في صنع المشروبات.

صناعة النسيج

إن نشاط صناعة النسيج الذي تحسنت طريقة ضبطه نسبيا بواسطة المقياس الجديد قد أسفر في المجمل عن انخفاض طفيف يشمل مع ذلك تطورا متباينا ما بين الفروع. وبوجه عام، فقد استفادت الوحدات التي تعمل من أجل التصدير من تحسن مستوى الطلبيات بالرغم من الحواجز التي واجهتها على صعيد الأسواق التقليدية. وهكذا تزايد إنتاج كل من الملابس الجاهزة بنسبة 8,6 % والملابس الداخلية بمعدل 1,9 % . وبخلاف ذلك، عرفت فروع صناعة الصوف والقطن انخفاضا محسوسا.

وبالفعل، واجهت صناعة القطن على الخصوص منافسة من جانب الأقمشة المستوردة وسجلت تراجعا نسبته 3,3 % بلي التقلص بمقدار 0,9 % الملاحظ في السنة الماضية. كما أن صناعة الصوف التي عرفت توسعا متواصلا خلال السنوات الخمس الأخيرة سجلت انخفاضا معدله 2,4 % يعزى في جزء منه إلى عدم تجديد أهم عقود التصدير. وبدوره فإن إنتاج الزرابي الذي يواجه منافسة شديدة من البلدان الآسيوية قد شهد تراجعا قدره 8,7 % . وبالعكس من ذلك سجلت صناعة الحرير والألياف الاصطناعية تحسنا نسبته 15,6 % وعززت بذلك الانتعاش الذي بدأ في سنة 1988 بفضل سياسة تسويق أكثر ديناميكية، خصوصا على صعيد التصدير.

إن نشاط صنع الملابس الداخلية الذي استفاد من تعزيز الطلبيات الصادرة عن أهم تجمعات المشترين الأوروبيين ومن دخول أسواق جديدة بفضل تحسين أصناف الجودة وتنويع المنتجات لم يحقق سوى توسع بمعدل 1,9 % حسب المقياس. كما عرف نشاط صناعة الملابس الجاهزة الذي تقلص بنسبة 7,1 % قبل سنة تزايدا قدره 8,6 % . وبالرغم من مواصلة تطبيق نظام تحديد الحصص لدى ولوج أسواق الدول الأعضاء في السوق المشتركة فإن صادرات الملابس الجاهزة لازالت تشهد تحسنا مستمرا. وفي هذا الصدد، فقد تم التوقيع على اتفاقية جديدة بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية تتضمن تجديد العمل بالنسبة للفترة الممتدة ما بين سنة 1990 و 1991 بالتحديد الذاتي لصادرات الألبسة الجاهزة وكذا الرفع بمعدل 5 % من الحصص.

صناعة الجلد

سجلت صناعة الجلد التي استفادت من التطور الملائم للصادرات تقدما بمعدل 3,4 % . وقد توسع نشاط كل من معامل الدباغة بنسبة 2,2 % وصناعة الأحذية بمقدار 5,5 % وتقلص على العكس من ذلك صنع المنتوجات الجلدية بمعدل 1,1 % بسبب عدم كفاية الامدادات من الجلود الممتازة.

صناعة المواد الصيدلية
الصابون ومواد الصيانة

سجلت صناعة المواد الصيدلية تحسنا نسبته 14,3 % يعزى بالخصوص إلى تيار هام للتصدير في اتجاه دول المغرب العربي. كما تعزز نشاط فرع الصابون ومنتجات الصيانة بمعدل 9 % بفضل ارتفاع المبيعات المحلية وبالخصوص عقب مباشرة تصدير الصابون والغليسيرين ومواد التجميل.

صناعة الورق والورق المقوى

تواصل نمو نشاط صناعات الورق والورق المقوى الملاحظ خلال السنوات الأخيرة وبلغ معدله 2,3 % في سنة 1989 ، وهو معدل يبدو مع ذلك أقل من وتيرة 7,8 % التي سجلت سنة من قبل. وهكذا انخفض إنتاج عجين الورق بنسبة ضئيلة بعد سنتين من الارتفاع. وبخلاف ذلك تزايد صنع منتوجات الورق والورق المقوى بمعدل 5,8 % بهدف مواجهة الطلب على الملفات الصادر عن المقاولات المصدرة.

صناعات مختلفة

سجلت الصناعات المختلفة توسعا بينا في سنة 1989 . وهكذا تعزز إنتاج الخشب والمنتجات الخشبية بمقدار 6,4 % نظرا لتوافر الامدادات من المواد الأولية. وبدورهما فإن كلا من فرع المعدات الكهربائية والالكترونية وفرع الآلات المكتبية والتجهيزات السلبية قد عرفا تقدما على التوالي بنسبتي 13,3 % و 50,9 % . وقد كان كل من إنتاج المولدات والمحركات الكهربائية وصنع المعدات الكهربائية الصناعية الوحيدين اللذين شهدا تقلصا في نشاطهما.

مواد البناء ـ المباني والأشغال العمومية

مواد البناء

تزايد إنتاج مواد البناء بوتيرة قدرها 12,9 % تلي معدل 12,3 % المسجل في السنة المنصرمة. وقد هم هذا التحسن الذي يعكس التوجه الملائم لنشاط قطاع المباني مختلف مواد البناء. وبالفعل، انتقل إنتاج الأسمنت من 4,3 مليون إلى 4,6 مليون طن في ارتفاع قدره 7 % في ظرف سنة، وتزايد صنع كل من المكتلات بمعدل 24,5 % ومنتجات الأميانت بنسبة 44,5 % والمواد الخزفية بمقدار 19,6 % .

المباني والأشغال العمومية

سجلت القيمة المضافة لفرع المباني والأشغال العمومية توسعا بمعدل 14,5 % يقارب النمو بنسبة 14,1 % الذي لوحظ في سنة 1988 ، كما بلغ ارتفاع التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت في هذا الفرع 20 % .

لقد تدعمت الظرفية الملائمة لنشاط فرع المباني هذه السنة سواء بفضل تنامي حركة البناء لدى الخواص أم نتيجة للانطلاقة التي عرفتها المشاريع المنجزة من طرف الدولة في إطار محاربة السكن غير اللائق. وهكذا، سجلت رخص البناء التي فاق عددها 31 ألف رخصة تزايدا بمعدل 2,5 % . وارتفعت مساحة السقوف إلى 8,6 ملايين متر مربع، أي بتوسع نسبته 3,4 % ، مقابل قيمة قدرها 9,2 ملايير من الدراهم في تصاعد بمقدار 8,5 % . وفي الأخير، تزايد عدد الوحدات السكنية بنسبة 15,2 % ووصل إلى ما يقرب من 60 ألف وحدة، وقد هم على الخصوص بناء مساكن من الصنف الاقتصادي.

وبموازاة ذلك، أسهم انتعاش نفقات التجهيز في تحريك نشاط فرع الأشغال العمومية. وقد تميزت سنة 1989 زيادة على صيانة شبكة الطرق بانطلاق مشاريع هامة للتجهيز في ميداني الموانىء والسدود.

وفي الأخير، يبدو جليا أن المقياس الخاص بالصناعة لا يعكس بدقة تطور هذا النشاط الذي يستحق أن تتحسن وسائل الاحاطة بظروف استعمال طاقاته. وفضلا عن ذلك، فإن كلا من النمو المتواصل لصادرات هذا القطاع وكذا توسع الاستثمارات الذي يكتسي نفس الأهمية يشكلان دليلا على قوة النشاط التي لا تعكسها على أتمها الاحصائيات المتوفرة حاليا.

السياحة

في الوقت الذي يظهر بعض التراجع في عدد الوافدين على جل البلدان السياحية في حوض البحر المتوسط، تواصلت هذه السنة حركة الانتعاش التي تميز بها القطاع السياحي بالمغرب خلال سنة 1988

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وهكذا بلغ عدد الزوار الأجانب 2.612.657 وتزايد بنسبة 27,1 % عوض 23,4 % سنة من قبل. بيد أن هذا التوافد لم يكن له سوى أثر محدود على صعيد المداخيل من العملة الأجنبية بسبب تقلص مدة الاقامة بالمتوسط الذي يعزى بدوره إلى تغيير في فئات الزوار. وفي الواقع، وصل عدد ليالي الاقامة بالفنادق المصنفة إلى 8,9 مليون وبدا في ارتفاع ضئيل بمعدل 1,1 % فقط. ونتيجة لذلك، تراجع معدل شغل الأسرة بهاته المؤسسات من 44,6 % إلى 42,1 % . وبالمثل، تقدر المداخيل برسم الأسفار بحوالي 9,2 مليار درهم وتبدو في ارتفاع محدود يناهز 1,7 % مقابل 16 % في السنة السابقة. ومن جهتها قدرت نفقات المواطنين بالخارج بمبلغ 1,2 مليار درهم، في انخفاض بمعدل 10.8 % .

وفي المجمل، بلغت المداخيل الصافية برسم الأسفار 8 ملايير درهم، بعد ارتفاع بنسبة 3,9 % .

دخول السياح

وصل عدد الزوار غير المقيمين إلى أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون وارتفع بها يفوق 22 % (1) . وبمفرده، فإن عدد الوافدين من المواطنين المقيمين بالخارج تجاوز 950 ألف وتزايد بأكثر من 10 % ، كما ناهز عدد الزوار برسم سياحة العبور 100 ألف. وفي هذه الظروف، فإن توافد السياح الأجانب من أجل الاقامة تجاوز بقليل مليونين ونصف مليون زائر وتوسع بأكثر من 27 % .

وضمن هذا المجموع، فإن حصة السياح المغاربيين وأغلبهم جزائريون مثلت بأكثر من مليون زائر ما يفوق 40 % عوض 22 % سنة من قبل و 1 % فقط في سنة 1987 ، بينما تقلصت حصة السياح القادمين من الدول الغربية بشكل كبير حيث تراجعت من 72 % إلى ما يقارب 55 % . بيد أن عدد هؤلاء بلغ 1.400 ألف سائح، في انخفاض نسبته 3 % .

وبالموازاة مع ذلك، فإن توزيع الحركة السياحية حسب وسيلة النقل يظهر أن نصيب الطريق البرية قد تعزز حيث استأثرت بأكثر من نصف عدد الزوار، بينما تقلصت حصة النقل الجوي بشكل إذ تراجعت من حوالي 50 % إلى 38 % واستقر نصيب النقل البحري عند حوالي 11 % .

وفضلا عن ذلك، فقد لوحظ تحسن في امتداد الموسم السياحي حيث أن عدد الوافدين خلال النصف الثاني من السنة لم يتجاوز إلا بقليل عدد السياح خلال النصف الأول منها.

ومن جهة أخرى، فإن عدد ليالي الاقامة التي تم إحصاؤها فعليا لا يتعلق إلا بالفنادق المصنفة، كما يبدو أنه لا يعكس الوضعية على أتمها. وقد بلغ هذا العدد حوالي 8,9 مليون ، في توسع بمعدل 1,1 % على إثر تزايد مدة إقامة الزوار القادمين من جنوب أوروبا وأمريكا والدول العربية.

التجهيز والسياسة السياحية

بصرف النظر عن الوضع الظرفي فإن النتائج التي حققها القطاع السياحي خلال السنوات الأخيرة كانت حافزا على تعزيز وسائل الاستقبال مع الحرص على تحقيق ملاءمة أفضل للتحولات التي تشهدها سوق الأسفار.

وهكذا، فإن عدد الأسرة التي شرع في استغلالها خلال سنة 1989 وحدها قد وصل إلى 5.658 سرير، مقابل استثمارات فاقت 1,4 مليار من الدراهم فتزايدت بمعدل 57 % وهمت على الخصوص الفنادق من الدرجة الممتازة، من ضمنها وحدة بالدار البيضاء والأخرى بمراكش. وقد خصص بالفعل لهاته المدينة وضواحيها 2.788 سريرا إضافيا كما حصلت مدينة الدار البيضاء على 1.230 سريرا، بينما استفادت مدن الوسط والجنوب بنسب تكاد تكون متكافئة من حوالي 30 % من التجهيزات الجديدة. وعلى صعيد التصنيفات تكمن الميزة الأساسية في استثمار الفنادق من صنف أربع نجوم وكذا المجمعات السياحية بأوفر قسط، بحيث تجاوزت 55 % بينما مثل نصيب المؤسسات من صنف خمس نجوم حوالي 19 % وتعززت المنشآت من صنف أدنى بأكثر من الربع.

إن حركة الاستثمار النشيطة التي يشهدها القطاع السياحي تتجلى كذلك من خلال أهمية التجهيزات التي ما زالت في طور الانجاز، وهكذا فإن أكثر من 100 مشروع تبلغ كلفتها الاجمالية المرتقبة 4,8 مليار ستمكن من رفع طاقة الاستقبال بحوالي 30.500 سرير. ومستنصب الوحدات التي توجد في مرحلة التشييد بشكل رئيسي في المناطق التي تتوفر حاليا على إمكانيات استقبال عالية حيث تمثل مدن مراكش وأكادير وتطوان 55 % من الطاقة الاجمالية.

وبالمثل، فقد تمت المصادقة خلال سنة 1989 على 34 مشروعا لبناء فنادق تمثل استثمارا قدره 2,6 مليار درهم وطاقة إيوائية تبلغ 15.700 سريرا. وفيما يتعلق بالنقل السياحي أعطيت ترخيصات لتعزيز حمولة الحافلات بما يقرب من 6 آلاف مقعد.

وفي المجموع، وصلت الطاقة الايوائية الفعلية في نهاية 1989 إلى حوالي 80 ألف سرير مصنف، واتسعت بما يفوق معدله 7 % . بيد أن الطلب على وسائل الاستقبال هاته كان ضعيفا حيث أن عدد ليالي الاقامة لم يتعد 10,7 مليون ليلة ولم يرتفع إلا بنسبة 1,9 % مقابل 4 % في السنة الماضية. ويشمل هذا المعدل نموا بأكثر من 6 % للسياحة الداخلية وارتفاعا محدودا نسبته 1,1 % في مدة إقامة الزوار الأجانب. ويعزى هذا التطور في جزء منه إلى عدم تلاؤم وسائل الاستقبال هاته مع حاجيات عدد كبير من الزوار القادمين من دول المغرب العربي الذين يفضلون وسائل إيواء من صنف أدنى، حيث أن الفنادق غير المصنفة شهدت توسعا في نشاطها بمعدل 5 % . كما أن هذا التطور يرجع أيضا إلى تضاؤل توافد السياح الأوروبيين، عانت منه على الخصوص بعض الأقطاب السياحية، حيث سجل تراجع في أكادير بمعدل 7 % وفي طنجة بنسبة 11 % . وعلى العكس من ذلك، لوحظ انتعاش في الحركة السياحية في كل من مراكش والدار البيضاء بلغ على التوالي 8,8 % وحوالي 15 % .

وعلى مستوى فئات مؤسسات الايواء لوحظ ركود في نشاط الفنادق من صنف أربع نجوم وتراجع في الاقبال على الفنادق من صنف خمس نجوم بنسبة 4 % تقريبا، بينما شهدت وسائل الايواء من الدرجة المتوسطة تحسنا في معدل شغل الأسرة لوحظ على الخصوص على صعيد الاقامات السياحية.

إن أهمية قطاع السياحة تتجلى في إسهامه الهام ضمن الناتج الداخلي الاجمالي وفي المداخيل من العملة الأجنبية وكذا في أثره البين على صعيد كل من التشغيل والانتاج. وهاته الأهمية تستلزم بدورها سياسة تتسم بالعزم والاقدام وترتكز على إجراءات طويلة النفس على صعيد كل من الترويج والتدبير اللذين يجب أن تخصص لهما عناية بالغة سيما على مستوى الموارد المالية والبشرية.

أجل، إن النتائج المحصل عليها في هذا الميدان تبدو ملائمة على المدى البعيد. بيد أنه يمكن تجاوز التقلبات الظرفية وذلك بنهج خطة ترمي إلى المحافظة باستمرار على حصة البلاد، بل وإلى تعزيزها بواسطة تطبيق أسعار مناسبة لنوعية الخدمات وكذا عبر اجتذاب فئة أخرى من الزبناء إذا بدا ذلك ملائما. وفي كل الأحوال، يتضح أن جودة الاستقبال وكذا أسباب التسلية من شأنها أن تعود بالتأكيد بأحسن النتائج.

الأسعار - الأجور - السكان - التشغيل

الأسعار

إن الاتجاه نحو تباطؤ الأسعار الذي بدأ منذ بضع سنوات لم يتواصل خلال سنة 1989 . ورغم ذلك، فقد ظل ارتفاع الأسعار معتدلا. وبالفعل، أبدى مقياس كلفة المعيشة تصاعدا نسبته 3,1 % يلي الزيادة بمعدلي 2,3 % و 2,8 % المسجلة خلال السنتين السابقتين والتي تقل بشكل بين عن معدلات التزايد المحتسبة في السابق. كما أن نفس الاتجاه نحو الاعتدال قد لوحظ على مستوى كل من مقياس أسعار

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 28

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الجملة ومقياس أسعار الانتاج الصناعي اللذين سجلا ارتفاعا وصل على التوالي إلى 3,8 % و 6,3 % مقابل 4,3 % و 5,6 % في سنة 1988 ومثل نصف الارتفاع الملاحظ في سنة 1986 .

لقد ساهمت ظروف مناخية جد ملائمة في المجمل في وفرة العرض على صعيد العديد من المنتجات الفلاحية وأدت بالتالي إلى بعض التراجع في الأسعار. بيد أن كلا من الزيادة في أسعار دعم المواد الغذائية الأساسية أي الزيت والدقيق والسكر والتي لم تطبق إلا ابتداء من النصف الثاني من السنة والارتفاع البين في أسعار الواردات وكذا الرفع بشكل هام من بعض أسعار الانتاج الفلاحي قد أحدثت تأثيرا تصاعديا. وفيما يتعلق بأسعار بيع المنتجات النفطية فقد ظلت مستقرة.

وقد تأثرت أسعار الانتاج الصناعي بفعل ارتفاع الأسعار لدى الاستيراد لعدد من المواد الأولية وأنصاف المنتوجات وكذا من جراء الزيادات في الأجور وسجلت بذلك تزايدا لم ينعكس في جل الأحوال على صعيد التوزيع.

مقياس تكاليف المعيشة

إن مقياس كلفة المعيشة الذي لازال العمل به جاريا يتخذ كأساس له الفترة الممتدة ما بين مايو 1972 وأبريل 1973 ويستند إلى عينة مكونة من 210 مواد وخمس فئات اجتماعية واقتصادية ذات مداخيل متوسطة وإلى ثمان مدن. وقد أدى كل من قدم فترة الأساس وكذا الطابع المحدود لمجال امتداده إلى إعداد مقياسين جديدين. ويمكن اعتبار المقياس الأول بمثابة صيغة معدلة لمقياس كلفة المعيشة الحالي حيث أنه يشمل إحدى عشر مدينة ويتابع تطور أسعار 600 مادة تدخل في استهلاك سكان حضريين ذوي دخل متوسط. ويستند المقياس الثاني إلى 744 مادة تشكل استهلاك جميع الأسر على امتداد التراب الوطني. وبناء على ذلك يمكن لهذا المقياس أن يستعمل كأداة لقياس الأسعار عند الاستهلاك.

غير أنه نظرا لعدم توفر هاتين الأداتين حاليا فإن تطور كلفة المعيشة ومن خلاله تطور أسعار التقسيط لازال يتابع هذه السنة بواسطة المقياس القديم.

بلغ ارتفاع كلفة المعيشة كما تم احتسابه بالمقياس الذي يستند إلى 210 مواد 3,1 % في سنة 1989 ، وهو ارتفاع يفوق بشكل بين معدل 2,3 % المسجل في سنة 1988 وكذا معدل 2,8 % الملاحظ في سنة 1987 . بيد أنه يكرس الاتجاه نحو وتيرة معتدلة لتزايد الأسعار والذي ساد طيلة ثلاث سنوات [1].

عقب حركة تصاعدية امتدت هذه السنة إلى غاية شهر أبريل بسبب الزيادات في الأسعار خلال شهر رمضان، بدا التراجع الموسمي الملاحظ عادة أثناء فصل الربيع أقل بروزا مما كان عليه خلال السنتين الماضيتين. وعلاوة على ذلك، فقد سجل توجه نحو ارتفاع الأسعار ابتداء من شهر يوليوز ترتب بشكل أساسي عن الضغوط التي شهدتها أسعار اللحوم بمناسبة عيد الأضحى. وقد تسارعت حركة الارتفاع في شهر غشت على إثر الرفع من أسعار الدقيق والسكر وتواصلت إلى غاية شهر أكتوبر. وقد أعقب هذا التطور خلال الشهرين الأخيرين من السنة تراجع موسمي آخر، بيد أنه كان أقل حدة من المعتاد.

وقد لوحظت فوارق هامة بين مختلف المدن التي يشملها المقياس. وهكذا لم يتجاوز ارتفاع الأسعار 1,7 % في تطوان و 2,6 % في أكادير و مراكش. وعلى العكس من ذلك، بلغت نسبة الزيادة 4,3 % في وجدة حيث سجل للسنة الثانية على التوالي أعلى معدل يعكس في جزء منه تأثير الطلب الصادر عن سكان المناطق الحدودية، خاصة على صعيد أثمان كل من المواد الغذائية والملابس.

وسجلت مختلف المجموعات المكونة للمقياس بدورها تباينا هاما مابين القطاعات. وعلى الخصوص، فإن الأركان المتعلقة بالمنتجات الصناعية والخدمات تزايدت بوتيرة أسرع من ارتفاع الركن المتعلق بالمنتوجات الغذائية بحيث أن إسهامها الاجمالي في تطور المقياس ناهز الثلثين.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 29 .

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1988	المتوسط السنوي 1989	التغير الاجمالي %	التغير المرجح %
التغذية	54	396	404	2 -	1,1 +
الملبس	8,5	309,4	322,7	4,3 -	0,3 +
المسكن	13,5	321	334	4 -	0,5 +
الصيانة والصحة والعلاج ...	5,5	295,7	311,1	5,2 -	0,2 +
النقل والتسلية وغير ذلك ...	18,5	446,8	468,2	4,8 -	1 +
المقياس العام	**100**	**382,4**	**394,4**	**3,1 -**	**3,1 -**

وبالفعل، فإن تزايد أسعار المواد الغذائية الذي بلغ في المجمل 2 % سنة 1989 بدا دون الارتفاع الذي سجل في المجموعات الأخرى. كما أنه يبدو مخالفا للاستقرار الذي لوحظ خلال السنتين السابقتين، ويعد نتيجة للارتفاعات التي عرفتها الأسعار الخاضعة للتحديد لكل من الحليب في دجنبر 1988 والزبدة في فبراير 1989 والزيت في يونيو والدقيق والسكر في شهر غشت، وهي ارتفاعات ترتب عنها ما يقارب خمسي الزيادة الاجمالية لكلفة المعيشة. وعلى النقيض من ذلك تواصل انخفاض أسعار بعض المواد الفلاحية ذات التسعير الحر بالموازاة مع وفرة العرض بالنسبة للطلب. ويتعلق الأمر على الخصوص بأسعار كل من اللحوم التي سجلت انخفاضا نسبته 1,6 % والخضر والفواكه الطرية التي تراجعت على التوالي بمعدلي 3,9 % و 2,6 % وكذا التوابل التي تقلصت بمقدار الخمس.

إن ركن النقل والتسلية وغير ذلك الذي يترتب عنه ما يقارب ثلث الارتفاع الاجمالي لكلفة المعيشة قد سجل بدوره تزايدا نسبته 4,8 % ، وهو ارتفاع قوي لاسيما وأنه يعقب التصاعد بمعدل 5,4 % الملاحظ في سنة 1988 ، وقد نتج بالخصوص عن الرفع من أسعار النقل الخاص وكذا أسعار التسلية والنفقات الأخرى.

وسجل ركن المسكن تزايدا نسبته 4 % يلي الارتفاع بمعدل 3,7 % الملاحظ في السنة الماضية ويعكس بصفة خاصة الزيادات في تكاليف الكهرباء والأكرية وأسعار الأدوات والأثاث والأفرشة المنزلية.

وفي الأخير عرف ركن الملبس زيادة نسبتها 4,3 % على إثر الارتفاع الذي شمل كل مكونات هذا الركن، وسجلت مجموعة الصيانة والصحة والعلاج تصاعدا بوتيرة سريعة نسبيا معدلها 5,2 % تعزى بشكل خاص إلى تطور أسعار الأدوية.

مقياس أسعار الجملة

لازال تتبع تطور أسعار الجملة يتم بواسطة مقياس يرجع أساسه إلى سنة 1977 ويستند إلى عينة تشمل 231 مادة زراعية وصناعية وطاقية.

وقد سجل هذا المقياس زيادة تبلغ 3,8 % دون الارتفاع بنسبة 4,3 % في سنة 1988 بيد أنها تفوق بشكل بين التصاعد بمعدل 1 % في سنة 1987 [1].

إن تطور مقياس أسعار الجملة الذي عكس التقلبات الموسمية للعرض على صعيد المنتجات الفلاحية وكذا تزايدا تدريجيا في أسعار المواد الصناعية والطاقية قد تميز بحركة تصاعدية شبه متواصلة طيلة الشهور الأربعة الأولى أعقبها تراجع خلال شهري مايو ويونيو. وابتداء من شهر يوليوز حصل ارتفاع على إثر الزيادة في أسعار الفواكه والخضر واللحوم، وتسارعت وتيرة الارتفاع في شهر غشت عقب الرفع من أسعار المواد المدعمة. وقد تقلص المقياس العام فيما بعد بالموازاة مع تراجع أسعار الفواكه اليابسة والأسماك.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 30

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1988	المتوسط السنوي 1989	التغير الاجمالي %	التغير المرجح %
القطاع الفلاحي	39,6	250,3	255,2	+ 2	- 0,8
القطاع الصناعي	60,4	260	272,9	+ 5	- 3
منه :					
- الطاقة	6,2	336	346,1	- 3	+ 0,2
- الصناعات الغذائية	25	228,5	243,6	+ 6,6	+ 1,5
- الملبس والنسيج	7,3	213,2	216,6	+ 1,6	- 0,1
- صناعات التعدين	10,4	312,7	331	+ 5,9	+ 0,7
- صناعات خفيفة أخرى ...	11,5	267	280 ,5	+ 5,1	+ 0,6
المقياس العام	**100**	**256,1**	**265,9**	**+ 3,8**	**- 3,8**

وفي القطاع الفلاحي لم يتجاوز ارتفاع الأسعار الذي بلغ 5,9 % في السنة الأخيرة معدلا نسبته 2 % هذه السنة. وضمن هذا الارتفاع الاجمالي سجلت أسعار الزراعات الخضرية والفواكه تراجعا على التوالي بنسبتي 6,8 % و 2,6 % ، كما شهدت أسعار منتجات تربية الماشية تباطؤا خفيفا يعزى في آن واحد إلى تقلص الطلب على الدواجن وإلى التخفيض من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على أغذية الماشية. أما أسعار المنتوجات الغابوية والأسماك فقد تزايدت بمعدلي 9,8 % و 9,2 % ، أي بوتيرة تناهز مثيلتها في السنة السابقة. وبخلاف ذلك، فقد عكس المقياسان المتعلقان بالزراعات الصناعية والحبوب الارتفاعات التي عرفتها أسعار الانتاج المطبقة بعد تجميد لمدة سنتين.

ومن جهتها، بلغت الزيادة في أسعار القطاع الصناعي 5 % وفاقت بشكل بين الارتفاع بحوالي 3 % المسجل في نهاية السنتين السابقتين. غير أن هذا التفاوت يعكس بالأساس تأثير الزيادة في أسعار كل من الزيت والدقيق والسكر، بينما ظل تصاعد تكلفة الطاقة شبه مستقر من سنة لأخرى وتميز ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية الأخرى بتباطؤ بين.

مقياس أسعار الانتاج الصناعي

يتخذ مقياس أسعار الانتاج الصناعي كفترة أساس السنة الممتدة من يوليوز 1975 إلى يونيو 1976 ويستند إلى أسعار 142 مادة يتم احتسابها دون اعتبار الرسوم على مستوى المقاولات المنتجة.

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1988	المتوسط السنوي 1989	التغيرات %
الصناعات الغذائية	46	232,5	253,4	+ 9
الملبس والنسيج	13,5	396,7	394,1	- 0,7
صناعات التعدين	21,3	338,2	359,1	+ 6,2
صناعات أخرى خفيفة	19,2	305,6	329,1	+ 7,7
المقياس العام	**100**	**291,1**	**309,4**	**+ 6,3**

بلغ ارتفاع أسعار الانتاج الصناعي 6,3 % في سنة 1989 مقابل 5,6 % في سنة 1988 و 3,6 % في سنة 1987 ومعدلات تفوق 10 % فيما قبل ذلك.

وتشمل الزيادة الاجمالية بالتأكيد توجهات قطاعية متباينة، إلا أنها ترتبت بالأساس عن تأثير ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة حيث أن تكلفة كل من الطاقة واليد العاملة تصاعدت بوتيرة تناهز مثيلتها للسنة الماضية.

وبالفعل، فقد عرف فرع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ارتفاعا إجماليا نسبته 9 % يعزى على الخصوص إلى الزيادة في الأسعار المسجلة على صعيد المطاحن ومعامل الزيوت والسكر والمترتبة عن ارتفاع قيمة المواد الخام المستوردة. وفي الفروع الأخرى كاد التباطؤ أن يكون شاملا بل أن أسعار صناعات النسيج عرفت توجها نحو الانخفاض.

الأجـــور

تم الرفع من الأجر الأدنى القانوني بنسبة 10 % للسنة الثانية على التوالي. وبالفعل، انتقلت الأجرة المؤداة عن الساعة بالنسبة لعمال ومستخدمي الصناعة والتجارة والمهن الحرة من 4,32 درهم إلى 4,75 درهم ابتداء من فاتح ماي 1989 بينما تم الرفع من الأجر اليومي الفلاحي من 22,35 درهم إلى 24,58 درهم. وفي القطاع العمومي، استفاد رجال التعليم علاوة على الزيادات الناتجة عن الترقيات الفردية من القسط الثاني من تعديل المكافآت المقرر في السنة السابقة وتم تطبيق إصلاح نظام التعويضات المخطط إنجازه على مدى سنتين.

ومن جهة أخرى منحت زيادات تعاقدية في الأجور والتعويضات لمستخدمي المقاولات الشبه العمومية والخاصة، إلا أن تقدير حجمها يظل صعبا نظرا لانعدام معطيات شاملة.

السكان و التشغيل

إن عدد السكان الذي يتزايد بمعدل سنوي يقارب 2,6 % قد قدر عند نهاية 1989 بحوالي 25 مليون نسمة يتراوح عمر شريحة تمثل 55 % منهم ما بين 15 و 64 سنة ويتزايد عددها بنسبة 3,2 % سنويا.

وفي هذه الظروف، فإن سوق الشغل تتعرض كل سنة لضغوط شديدة تكتسي صبغة أقوى داخل المدن، ولا يتمكن النمو الاقتصادي من الحد منها إلا بصفة جزئية. وهكذا، قدر عدد السكان النشيطين في الوسط الحضري حسب آخر المعطيات المتعلقة بسنة 1988 حوالي 3,6 مليون شخص وبلغ معدل تزايده 4 % في السنة. وبالمقابل، سمح توسع القطاعات غير الفلاحية الذي وصل إلى 6,4 % من إبقاء عدد العاطلين مستقرا عند حوالي 500 ألف شخص ومن تقليص نسبته ضمن السكان النشيطين من 14,3 % إلى 13,9 % .

ومن وجهة نظر ظرفية، فإن وضعية التشغيل في سنة 1989 كما تتجلى من خلال المعطيات الجزئية المتوفرة واصلت تحسنها بالموازاة مع التطور الملائم في المجمل للقطاع الفلاحي وبفضل ثبات التهاء الاقتصادي وتعزيز الاستثمار داخل الفروع التي تلجأ بكثافة إلى اليد العاملة. وهكذا فإن التوظيفات المحصاة رسميا في قطاعات الصناعة والبناء والخدمات شملت 30.000 منصب في حين بلغ عدد التسريحات 8.400 . وبذلك، ارتفع صافي المناصب المحدثة إلى 21.600 منصب، أي بتوسع بنسبة الخمس في ظرف سنة. وبموازاة ذلك، شمل تقليص أوقات العمل عددا أقل من العمال مقارنة بسنة 1988 بينما ارتفع عدد المستفيدين من إعادة وقت العمل إلى حصته العادية بحوالي 40 % . وبالمثل، ينتظر أن تمكن الاستثمارات الصناعية المقبولة من خلق 66.000 منصب، متجاوزة بنسبة 10 % عدد السنة الماضية. وأخيرا حدد عدد التوظيفات المتوقعة داخل الادارة العمومية في 12.000 منصب. ومن جهة أخرى، شاب الوضع الاجتماعي بعض الاضطراب بسبب نزاعات الشغل التي همت بشكل رئيسي قطاعات المعادن والصناعات الغذائية والنسيج.

لقد اتخذت السلطات العمومية في سنة 1989 عدة تدابير بهدف تدعيم التشغيل والتخفيف من وطأة البطالة. ويتعلق الأمر على الخصوص بإحداث وكالة وطنية لتشغيل الأطر والاسراع في تطبيق البرامج المقرر إنجازها ضمن مخطط المسار وتبسيط إجراءات الاستثمار والتشغيل خاصة بالنسبة للشبان المقاولين.

ومهما يكن من أمر فمن المستبعد أن تشهد سوق التشغيل التي تتعرض للضغوط البنيوية المترتبة عن التزايد السكاني أي تغيرات هامة على المدى القصير، وعلى الأخص في ظرفية تتميز بضرورة مراعاة متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد، كما أن تحسن هذه السوق يظل مرتبطا بإنعاش النمو الاقتصادي وإرسائه على أسس سليمة ودائمة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التجارة الخارجية

تميزت سنة 1989 بانقلاب أثر العوامل الملائمة التي سادت خلال العام الماضي. وهكذا تضاءل الطلب الخارجي وعلى الخصوص ما تعلق منه بالفوسفاط ومشتقاته التي سجلت تقلصا قويا، وفضلا عن ذلك، لم تشهد الأسعار لدى التصدير في المجمل، إلا زيادة جد محدودة، بل تراجعت بشكل ملموس بالنسبة للمواد الزراعية الغذائية وأمتعة الاستهلاك. وبخلاف ذلك وفيما يرجع للواردات، تزايدت الكميات المقتناة فيما يخص جل الأركان وارتفعت قيمتها الاجمالية بشكل بين.

وعلى الصعيد الداخلي، تواصل مسلسل تحرير التجارة الخارجية بتوسيع جديد للبرنامج العام للاستيرادات إذ تم نقل العديد من المواد من اللائحة « ب » إلى اللائحة « ا »، وإلغاء التكوين الاجباري للمخصص من أجل اقتناء العملة الأجنبية وكذا بتبسيط أكثر للمسطرات الادارية والجمركية. وبموازاة مع ذلك، اتخذت إجراءات جديدة من أجل إنعاش الصادرات وتتعلق بتخفيف مراقبة الصرف، وقد شملت على الخصوص إدخال المزيد من المرونة على أساليب تعبئة الديون التجارية بالعملة الأجنبية لدى المراسلين الأجانب، وفتح حسابات إيداع بالدراهم القابلة للتحويل لفائدة المصدرين وشركات الصيد بأعالي البحار.

وفي هذه الظروف، بلغت المعاملات التجارية ما قدره 74,9 مليار درهم، فتزايدت بمعدل 8,7 % ومثلت ما يساوي قرابة الخمسين من الناتج الداخلي الاجمالي. وعلاوة على ذلك، كان هذا الارتفاع ناتجا عن توسع الواردات فقط، في حين انخفضت الصادرات لأول مرة منذ اثنتي عشرة سنة.

وهكذا ارتفعت الواردات إلى مقدار 46,6 مليار وقد تنامت بما يقارب الخمس، على إثر زيادة في الأسعار كادت أن تكون شاملة. وعلى العكس من ذلك، انخفضت الكميات المقتناة بنسبة 5,5 % . وينطوي هذا التطور الاجمالي على حركتين متباينتي الاتجاه، شملت أولاهما انخفاض المنتوجات الغذائية وخاصة المواد الخام وبالتحديد مادة الكبريت، وهمت الثانية ارتفاع باقي أصناف المنتوجات ومن ضمنها المقتنيات من المواد الطاقية والمصنعة التي تؤلف علاوة على ذلك أهم قسط من الواردات. وهكذا سجلت هذه الواردات من حيث الوزن، زيادة نسبتها 14,5 % ظهرت أكثر أهمية خلال الستة أشهر الأولى من السنة. ومن ناحية أخرى، تجدر الاشارة إلى أن قيمة المشتريات باستثناء النفط ارتفعت بما يناهز السدس فيما انخفضت الكميات بمعدل 15 % . وفي نهاية الأمر فإن اللجوء إلى استيرادات هامة وبهذا القدر البالغ سواء تعلق الأمر بالمنتجات الطاقية، والمواد نصف المصنعة أو بالأمتعة المنتهية الصنع، يعزى ولاشك إلى ضرورة تلبية الطلب على مستوى كل من الانتاج والاستهلاك، لكنه من المحتمل أن يكون صادرا أيضا عن الحرص على تكوين مخزونات احتياطية، بما يؤمن الاحتراس من أي ارتفاع مرتقب في الأسعار ولو كان من العسير الاحاطة بشيء من الدقة بمدى أهمية جانب المضاربة في ذلك.

وبإزاء ذلك، كانت القيمة المقابلة للصادرات شديدة الانخفاض ولم تبلغ سوى 28,3 مليار درهم، مسجلة بالتالي تراجعا نسبته 5 % وقد كان هذا التراجع أكثر أهمية فيما يخص الكميات الموجهة للخارج، التي انخفضت بقدر ملحوظ، بلغت نسبته 14,7 % . وقد اتضحت معالم هذا التوجه بداية من الربع الثاني من السنة، وشمل فضلا عن ذلك كلا من الفوسفاط ومشتقاته بحيث تدنت إيراداتها بأكثر من الربع، والكميات المصدرة بمعدل 17 % ، وكذا باقي المصدرات التي تراجعت بنسبة 3 % من حيث الوزن، لكنها جلبت إيرادات في تزايد بنسبة 9,5 % .

ويكمن مصدر هذه النتائج بصفة أساسية في التقلص الملحوظ للطلب على الفوسفاط ومشتقاته، خاصة على إثر تملص أحد الزبناء الرئيسيين للمكتب الشريف للفوسفاط، وكذا عقب تراجع إرساليات الحوامض وانخفاض المداخيل المتأتية من البواكير، بسبب عرض وافر، مما أدى إلى انهيار الأسعار ، كما أن مبيعات أمتعة الاستهلاك اتسمت بارتفاع الكميات بقدر محدود وأقل أهمية مما كان متوقعا، وبانخفاض بين للأثمنة.

وقد بلغت القيود التي عرقلت التجارة الدولية خلال 1989 حدا يستحيل معه تصدير كميات أهم من الفوسفاط ومشتقاته نظرا، على الخصوص، لتواجد مخزونات وطاقات إنتاجية عاملة، وكذا من الحوامض التي كانت وافرة العرض في أعقاب إنتاج استثنائي زيادة على مستوى الأسعار.

وفي المجمل، أسفرت الصفقات التجارية عن رصيد سلبي هام كاد يساوي ضعف نظيره للعام الماضي، بل تجاوز حتى المستوى القياسي السابق، المسجل سنة 1985 . ويبرز مدى هذا العجز من حيث أنه يشكل ما يناهز ثلثي صادرات هذه السنة، ويمثل نسبة 9,4 % من الناتج الداخلي الاجمالي. وعلاوة على ذلك، استلزم تمويله اللجوء من جديد، إلى مساعدات أجنبية، مما أدى بالتالي إلى استفحال مستوى المديونية الخارجية. وفي هذه الظروف سجل معدل تغطية الواردات بالصادرات انكماشا بينا، بحيث لا يتجاوز إلا بقليل نسبة التغطية المسجلة في آخر 1985 . وبالاضافة إلى ذلك، يتضح أن معدلات التبادل قد تدهورت بقدر بالغ، وصلت نسبته إلى 10 % وقد شمل هذا التردي بدرجة متفاوتة جل أصناف المنتجات، بحيث أن المستوى المتوسط لتلك المعدلات يوجد أدنى مما تم تسجيله خلال السنتين الأخيرتين.

إن التحليلات التالية تتناول إحصاءات التجارة الخارجية كما تم إصدارها من لدن مكتب الصرف، وهي لا تشتمل من حيث الواردات على المشتريات بدون مقابل، ولا تلك التي أنجزت بموجب أنظمة الجمرك في إطار القبول المؤقت بدون تسديد، ولا استيرادات الأمتعة لأغراض شخصية وخاصة منها السيارات.

وهكذا، فإن الميزان التجاري، الناتج عن احتساب المبادلات مسلمة بميناء الشحن، قد أسفر، كما يتضح من خلال الجدول التالي، عن عجز قدره 14,1 مليار درهم أي ما يكاد يتجاوز بمرتين ونصف المبلغ المسجل في العام السابق.

بملايين الدراهم	1985	1986	1987	1988	1989
الواردات (1) مسلمة بميناء الشحن	35.194	31.493	32.097	35 .611	42.401
الصادرات (2) مسلمة بميناء الشحن .	21.740	22.104	23.390	29.751	28.271
الرصيد	13.454 -	9.389 -	8.707 -	5.860 -	14.130 -
التغطية (٪)	61,8	70,2	72,9	83,5	66,7

(1) دون اعتبار السلع المستوردة بدون مقابل.
(1) و (2) بما في ذلك المحروقات المخصصة لتزويد البواخر والطائرات.

وبعد الاحتساب على أساس أن الصادرات مسلمة بميناء الشحن، والواردات تشتمل على تكاليف التأمين والنقل التي تقدر هذه السنة بمبلغ 4,2 ملايير درهم عوض 3,5 ملايير سنة 1988 فإن العجز التجاري يصل إلى 18,3 مليار درهم، أي ما يناهز ضعف نظيره للسنة الماضية ويساوي قرابة ثمانية أشهر من قيمة الصادرات. وعلاوة على ذلك، انخفض معدل التغطية بنسبة الخمس، إذ تراجع في ظرف سنة من 76 % إلى 60,7 % (1).

يبدو من خلال تحليل التدفقات التجارية بحسب أصناف المنتجات انكماش لفائض الميزان الغذائي، وبدرجة أقل تضاؤل فائض سلع الاستهلاك، كما أنه يتبين استفحال واضح للعجز الحاصل على صعيد المواد الطاقية، وأمتعة التجهيز، وبصفة خاصة أنصاف المنتجات. وبخلاف ذلك، فإن الرصيد الناجم عن تبادل المنتجات الخام، والذي كان سلبيا خلال 1988 ، قد أضحى إيجابيا على إثر الانخفاض الشديد لمشتريات الكبريت، والمرتبط بصنع الحامض الفسفوري.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 31 إلى 36

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1985	1986	1987	1988	1989
المواد الغذائية	+ 389	+ 2.197	+ 2.366	+ 3.353	- 2.269
الطاقة ومواد التزييت	- 9.965	- 4.865	- 5.528	- 4.543	6.424
المواد الخام	+ 214	- 492	- 848	- 142	1.243 -
أنصاف المنتجات	- 2.136	- 2.558	- 2.592	- 1 681	6.195 -
أمتعة التجهيز	- 6.367	- 7.832	- 7.066	- 8.393	10.974 -
مواد الاستهلاك	+ 930	- 1.046	+ 1.787	+ 2.024	1.758 -
المجموع	- 16.935	- 12.504	- 11.881	- 9.382	18.323 -

ويزكي التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية المكانة البارزة للأسواق التقليدية بالمجموعة الاقتصادية الأوربية، التي في الواقع سجل بإزائها عجز متزايد على إثر ارتفاع المشتريات بقدر أهم من المبيعات. ومن البديهي أن هذه الوضعية تتطلب إعادة التوازن التجاري مع هذه الأسواق، مما يعود بالمنفعة على جميع الأطراف.

الـــواردات

وصـل مجمـوع الـواردات إلى 46.594 مليون درهم، وسجـل إرتفـاعـا قويا نسبته 19 % عوض 11 % خلال 1988 . أما الكميات المقتناة فقد تحددت، بخلاف ذلـك، عنـد 13,8 مليون طن وانخفضت بنسبـة 5,5 % بعـد أن تنـامت بمعدل 7,4 % أثناء العام الماضي، مما يعكس تزايد السعر المتوسط للطن المستورد.

وتنطوي هذه النتيجة الاجمالية على حركات متباينة الاتجاه، وهكذا تقلصت المقتنيات من المواد الغذائية من حيث الحجم، لكن كلفتها كانت بالغة الارتفاع، فيما تدنت الكميات المستوردة من المنتجات الخام بشكل ملموس، إلا أن قيمتها إنخفضت بقدر أقل. وبخلاف ذلك، تزايدت مشتريات المواد الطاقية والمنتجات المصنعة، من حيث الوزن وعلى الخصوص فيما يرجع للكلفة.

وعـلى إثـر هذه التغيرات المختلفة، طرأ تغيير طفيف في تركيبة الواردات. وهكـذا، تعـززت حصص المنتجـات الـطاقية وأمتعـة التجهيز، وبلغت 15,4 % و 25,7 % على التوالي، وتدنت الأهمية النسبية للمواد الخام إلى 11,4 % ، بينما ظل نصيب باقي المنتجات مستقرا على الاطلاق، عند 10,7 % و 10,8 % تواليا بالنسبة للمواد الغذائية وامتعة الاستهلاك، وعند 26 % فيما يرجع لأنصاف المنتجات.

المـواد الغذائية

ارتفعت النفقات برسم دخول المواد الغذائية للسنة الثانية على التوالي حيث وصلت إلى مبلغ 4.992 مليون درهم، وتنامت بنسبة 19,6 % على إثر زيادة الأسعار، بينما إنخفضت الكميات المتلقاة بمعدل 10,8 % عوض 25,6 % في سنة 1988 .

وقد مكنت ، بالفعل، النتائج الجيدة للموسم الفلاحي الأخير، من تخفيض خفيف لمقتنيات القمـح والـدرة إلى 1,3 مليون طن، لكن قيمتهـا، التى بلغت 1.878 مليون درهم، تزايدت بنسبة 20 % .

أما مشتريات المواد الأخرى، بقيمة قدرها 3.114 مليون درهم، فقد سجلت زيادة تنـاهز الخمس، وهي ناتجة بالأساس عن ارتفاع الأثمان خاصة منها أسعار السكر، والمنتجات اللبنية، والشاي والتبغ. وعلى العكس من ذلك تضاءلت تكاليف استيراد البن.

الطاقة ومواد التزييت

وصـل مجمـوع المقتنيات من المنتجـات الـطاقية ومواد التزييت إلى 7.157 مليون درهم، على إثر توسع بأكثر من الثلث، ارتبط بارتفاع الأسعار العالمية لكل من النفط والدولار، كما هو ناتج أيضا عن الزيادة في الكميات. وقد بلغت هذه الأخيرة 7,2 ملايين طن وتنامت بمعدل 15,2 % متجاوزا لنسبة ارتفاع كل من إنتاج الطاقة واستهلاكها.

وهكذا، بلغت كلفة مشتريات البترول 6.094 مليون درهم وسجلت بهذا القدر زيادة ملمـوسـة نسبتهـا 39 % ، مقـابـل حجم يسـاوي 5,6 ملايين طن، بعـد ارتفاع بمعدل يناهز 13 % . وبالمثل، تعززت واردات المنتجات الأخرى بشكل بين، وخاصة منها الفحم.

المواد الخام

تحددت مشـتريات المـواد الخـام في مبلغ 5.332 مليون درهم، وتـراجعت بنسبة 16,8 % من حيث القيمة وبمعدل 45 % من حيث الحجم، وذلك على إثر تخفيض المقتنيات من مادة الكبريت، التي تراجعت تكلفتها إلى ما قدره 1.047 مليون درهم وتدنت بنسبة 62 % نتيجة انخفاض إرساليات الحامض الفسفوري.

وبخـلاف ذلـك انتقلت مستـوردات المنتجـات من أصـل حيواني ونبـاتي إلى ما قدره 3.462 مليون درهم وسجلت زيادة نسبتهـا 15,5 % ولـو أن الكميات انخفضت بمعدل 4,6 % ، وقد نجم هذا التطور عن تقلص الطلب على الأخشاب الخام بقدر يتجاوز ارتفاع حجم المقتنيات من الزيوت النباتية والقطن المستوردة.

أنصاف المنتجات

تمثل التموينات من أنصاف المنتجات لوحدها أكثر من ربع الواردات، ويتوقف عليهـا تشغيل صناعات التحويل الموجهة للسوق الداخلية وللتصدير. وقد بلغت 12,1 مليار درهـم، أي بزيادة نسبتهـا 17,6 % فيما يرجـع للقيمـة و 12,5 % من حيث الكميات ، والتي تشتمل على تنامي الحاجيات من جل أنصاف المنتجات، ولكن من المحتمل أيضا، أن تكون ناجمة عن الرغبة في تعزيز المخزونات.

أمتعة التجهيز

سجلت الطلبات على أمتعة التجهيز، التي استلزمها جهد الاستثمار، توسعا تجاوز الثلث فبلغت قرابة 12 مليار درهم، وتحتل بذلك الدرجة الثانية بعد أنصاف المنتجات. وقد نتج هذا التطور أيضا عن تزايد فاق نسبة 11 % في حجم الواردات التي شملت المواد الزراعية وخاصة التجهيزات الصناعية، من بواخر وآلات وسيارات النقل.

أمتعة الاستهلاك

تم تنفيذ الطلبات على أمتعة الاستهلاك، التي شهدت استقرارا نسبيا في الأثمان، ليس فقط للاستجابة لحاجيات السوق المحلية ولكن أيضا لتموين المخـزونـات، وقـد أدرجت بمبلغ 5.018 مليون درهم، بتـزايد نسبتـه 15 % في الحجم و 16 % في القيمة. وشمل هذا التوجه كافة المنتجات المكونة لهذه المجموعة وخاصة منها السيارات الخاصة، والأدوية والمصنوعات من مادة البلاستيك ومنسوجات الألياف والقطن.

الصـــادرات

وصلت الصادرات في المجموع إلى 28.271 مليون درهم وتكون قد انخفضت بمعـدل 5 % بعـد أن ارتفعت بنسبة 27,2 % خلال 1988 . وتراجعت الكميات المقابلة، البالغة 18,1 مليون طن، بمعدل 14,7 % بالمقارنة مع العام الماضي حيث تنامت بنسبة 18 % .

وهكـذا تقلصت مبيعات المواد الغذائية تحت التأثير المزدوج لتراجع الأسعار وكساد بعض المواد، كما أن مصدرات المواد المعدنية وأنصاف المنتجات قد تأثرت من جراء انخفاض الطلب على الفوسفاط والحامض الفسفوري. وعلى النقيض من

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ذلك، تزايدت الايرادات المتأتية من إرساليات المنتاجات الخام من أصل حيواني ونباتي، ومن المواد المنتهية الصنع، وذلك رغم انخفاض مصدرات عجين الورق وتقلص أسعار مواد الاستهلاك.

وفي المجمل يلاحظ تغير في تركيبة الصادرات، وهكذا ارتفعت الحصص النسبية للمواد الخام وأمتعة الاستهلاك، إلى 23,2 % و 24 % على التوالي. وبخلاف ذلك، ظل نصيب المواد الغذائية شبه مستقر بنسبة قدرها 25,7 % ، أما أنصاف المنتجات فلم تصبح تمثل سوى 21 % من المجموع. وفي الأخير ما تزال الأركان الأخرى تحتل المكانة الأقل أهمية بنصيب 6,1 % .

المواد الغذائية

أسفرت مصدرات المواد الغذائية عن إيراد قدره 7.261 مليون درهم، بعد أن تراجع بنسبة 3,5 % ، مقابل انخفاض الكميات بمعدل 15 % ، عقب تدني مبيعات الحوامض وإيقاف شبه تام لارساليات الشعير. غير أن المواد الأخرى، باستثناء هذا الصنف من الحبوب، سجلت ارتفاعا طفيفا من حيث الوزن مع انخفاض في قيمتها.

وهكذا بلغت مبيعات الحوامض 1.168 مليون درهم، وقد تدنت بها يزيد على الربع عقب تراجع كل من الأسعار والكميات المسلمة، ولم تتجاوز مصدرات البواكير مقدار 732 مليون درهم، أي بانخفاض نسبته 6 % في مقابل تزايد في الوزن يتجاوز الخمسين وبخلاف ذلك، جلبت منتجات الصيد البحري ما قدره 3.592 مليون درهم، وسجلت زيادة بمعدل 4,8 % رغم انكماش في الحجم، خاصة فيما يرجع للقشريات. أما إرساليات مصبرات الخضر وعصير الفواكه فقد كانت في تطور جيد.

المواد الخام

وصلت القيمة المقابلة بالدرهم لمصدرات المواد الخام إلى 6.575 مليون وكان ارتفاعها، بنسبة 5 % ، خفيفا، نتج عن زيادة في الأسعار فيما تضاءلت الكميات المسلمة بمعدل 11,5 % .

وما تزال المنتجات المعدنية تشكل أربعة أخماس هذا الركن، وقد جلبت ما قدره 5.252 مليون درهم، ولم تسجل إلا توسعا محدودا نسبته 2,3 % ، نظرا لتقلص الكميات المصدرة. ذلك أن مبيعات الفوسفاط، بمجموع 12,4 مليون طن، تراجعت بمعدل 13 % مقابل إيراد ظل مستقرا عند مبلغ 4.148 مليون درهم. أما إرساليات باقي المعادن فقد سلكت توجها خفيفا نحو الارتفاع.

وفيما يرجع لمبيعات المنتجات من أصل حيواني ونباتي فقد تنامت القيمة المقابلة لها بنسبة 17 % بحيث بلغت 1.323 مليون درهم بفضل تحسن الأسعار وتوسع الامدادات خاصة من القطن الخام، مما عوض عن انخفاض الكميات من عجين الورق.

المواد نصف المنتهية الصنع
والمنتهية الصنع

تتكون صادرات المنتجات المصنعة بأكثر من النصف من المواد المنتهية الصنع، وقد قدرت بمبلغ 13,7 مليار درهم، في تراجع يناهز 11 % ، مقابل كميات تدنت بها يقارب الثلث بالمقارنة مع مستوى العام الماضي، كما أن نصيبها ضمن المبيعات الاجمالية لم يتعد 48,5 % عوض 51,6 % في 1988 .

وهكذا، كانت إرساليات أنصاف المنتجات، التي تم احتسابها بمبلغ 5.940 مليون درهم، في انخفاض بحوالي الثلث. ويعود مصدر هذا التطور إلى تقلص إيرادات الحامض الفسفوري التي تدهورت بأكثر من الثلثين لتصل إلى 1.454 مليون درهم في أعقاب تخلي الزبون الرئيسي عن إنجاز صفقة البيع. أما المخصبات فقد استقرت مبيعاتها عند 2.653 مليون درهم ولم يزد حجمها إلا بقدر قليل:

وقد تميزت المنتجات المنتهية الصنع بتوجه مخالف، بحيث سجلت الكميات المصدرة ارتفاعا بالغا، تجاوز الثلث، فيما لم تزد القيمة المقابلة لها، وقدرها 7.762 مليون درهم، إلا بمعدل 15,8 % . وينطوي هذا التطور الاجمالي على توجه جيد لمبيعات أمتعة التجهيز التي كادت أن تصل من حيث القيمة والحجم معا إلى ثلاثة أضعاف بالمقارنة مع السنة الماضية، رغم أنها لا تمثل إلا 3,5 % من المجموع. ومع ذلك فإنه لايزال يتأثر إلى حد بعيد، بتزايد أقل بروزا، لصادرات أمتعة الاستهلاك. فقد تنامى حجم هذه المنتوجات بنسبة 16 % وبلغ إيرادها 6.776 مليون درهم ولم يرتفع سوى بمعدل 6,8 % ، بسبب انهيار أسعار العديد من السلع، وخاصة منها الألبسة الجاهزة والزرابي.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

يبرز التحليل الجغرافي للمبادلات التجارية تعزيز مكانة أوروبا التي تستأثر بنصيب 67 % من الواردات و 73 % من الصادرات. ويحتل التبادل التجاري مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية مكانة الصدارة بما يناهز 60 % من مجموع المعاملات، وقد أسفر عن مضاعفات للعجز، تعزى بما يقارب النصف إلى توسع الرصيد إزاء فرنسا، التي تتم معها أكثر من ربع المبادلات، بحيث أن الرصيد السلبي تجاوز ثلاثة أضعاف القدر المسجل في السنة السابقة نتيجة ارتفاع المشتريات بقدر أهم بكثير من المبيعات.

ومع باقي الشركاء الرئيسيين، تردى الاختلال التجاري بشكل بين، نظرا للزيادة في وضعيتنا المدينة تجاه الأقطار العربية المصدرة للنفط، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وكذا نتيجة تقلص الفائض بإزاء الهند التي خفضت بقدر بالغ مشترياتها من الحامض الفسفوري. وعلى النقيض من ذلك، أفرزت المبادلات مع كندا عجزا في انخفاض إثر تراجع مشتريات الكبريت فقط.

وأخيرا، فيما يرجع للشركاء الآخرين، استفحل العجز خاصة نتيجة زيادة الرصيد السلبي تجاه البرازيل، والسويد وسويسرا.

بعد ثلاث سنوات متتالية من التحسن في التجارة الخارجية والأمل الذي كان يبعث عليه في استتباب وضعية طويلة الأمد تستجيب لما يستهدفه مسلسل التحرير المعمول به، تبدو نتائج سنة 1989 ، التي أسفرت عن عجز بالغ وكأنها تفرض إعادة النظر في ذلك المسار. فعلا، فإن الأسباب الظرفية لهذا التطور غير الملائم تبدو عديدة، ومن المحتمل أن تكون الرغبة في تكوين مخزونات احتياطية قد أسهمت في تزايد المستوردات، ليس فحسب من حيث الحجم، ولكن أيضا من حيث القيمة إثر ارتفاعات ملموسة للأسعار. وإن مسارا كهذا، ليعكس، على كل حال، أحد الجوانب السلبية لتحرر سريع أكثر مما يلزم. وفيما يرجع للمصدرات، فإن بعضها كان مواجها لمنافسة حادة والبعض الآخر كان عرضة لتحريف القواعد المألوفة عن طريق ممارسات أدت في نهاية الأمر إلى إقامة حدود للابتياع. لذا، فإن وضعية التجارة الخارجية في آخر سنة 1989 تبدو، حسب بعض الاعتبارات، متميزة ولا يجوز تأويلها كانعكاس نهائي في الوضعية. إلا أنها تعبر عن مشكلات حقيقية تقف حاجزا أمام تحسين النتائج، وعن هشاشة التقدم المحتمل إحرازه ما لم يتحقق استتباب نظام اقتصادي دولي جديد.

وفي انتظار ذلك، يتعين التكيف مع هذه الوضعية باعتماد استراتيجية إجمالية، تندرج في إطار تحرر قمين بتحقيق توازن أفضل، والكفيل وحده بالتقليل من الضغوط التي تمارس على الحساب الخارجي، وتخفيف شدة العبء الثقيل للدين الخارجي.

العلاقات المالية مع الخارج

أسفر ميزان الأداءات الجارية خلال 1989 عن عجز بالغ الأهمية يناهز 5,5 مليار درهم. وتأتي هذه النتيجة الغير الملائمة بعد فترة من التحسن بدون انقطاع منذ سنة 1985 ، كما أنها تتناقض بشكل نادر مع الفوائض الهامة التي تم تسجيلها في آخر السنتين الماضيتين والتي وصلت إلى 1,4 مليار درهم في عام 1987 و 3,8 مليار سنة 1988 وهي تمثل بالتتابع 0,9 % و 2,1 % من الناتج الداخلي الاجمالي. ويعزى مثل هذا التطور إلى عوامل داخلية وخارجية. ذلك أن الطلب على الأمتعة والخدمات من أصل خارجي سواء من أجل الاستثمار أو الاستهلاك أو الزيادة في المخزونات كان جد قوي وأدى إلى استفحال العجز التجاري. وعلاوة على ذلك، إتسمت البيئة الدولية بانخفاض الطلب، وبالأخص

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الطلب على المنتجات الفوسفاطية، وغلاء شبه عام للأثمان، وارتفاع أسعار الفائدة، واستمرار عدم الاستقرار في أسعار الصرف. ووجود حواجز هامة أمام ترويج البضائع بأسواق الأقطار المتقدمة.

وفي هذه الظروف، فإن التدهور الهام نسبيا في الحساب الجاري تمخض، في آن واحد، عن شبه مضاعفة للعجز التجاري وتزايد النفقات برسم فوائد الدين. كما يعكس ذلك التردي أيضا الأثر الايجابي للمداخيل السياحية وتحويلات المدخرات من أجور العمال المغاربة بالخارج والتي سجلت كلتاهما تقدما طفيفا. ويبقى في آخر الأمر أن هذا التطور، الذي واكبه فضلا عن ذلك تردي ملموس لمعدلات التبادل، يبعث على الانشغال، وقد تزامن مع نمو متزايد في الانتاج الداخلي خاصة في بعض الفروع الزراعية والصناعية. ذلك أن هذا التطور، بتجاوز الجانب الظرفي، يفرض إعادة النظر في الاستراتيجية المتبعة لحد الآن على صعيد العلاقات مع الخارج، كما أن الاختلال الحاصل قد استلزم من جديد التجاءات بالغة إلى التمويلات الخارجية.

وبالفعل، شملت العمليات الجارية مبلغا يناهز 123 مليار درهم، أي ما يقارب ثلثي الناتج الداخلي الاجمالي، لكن المصروفات كانت أهم من المداخيل إلى حد أنها أسفرت عن عجز هام يناهز 5,5 ملايير أو 2,8 % من الناتج الداخلي الاجمالي.

ولم يتسن تقويم هذا الاختلال الحاصل سنة 1989 إلا عن طريق زيادة في الاستثمارات الأجنبية، وبصفة خاصة بواسطة تعبئة المساعدات الخارجية، وكذا إعادة جدولة أصل الدين. والواقع أنه، فضلا عن تمويل عجز الحساب الجاري، كان من المتعين تغطية نفقة رأس المال البالغة 8,7 مليار درهم. وعلى هذا الصعيد، وصلت الموارد الخارجية المتلقاة إلى 14,2 مليار، وهو مقدار لم يسبق له مثيل منذ ثلاث سنوات، وقد مكن في النهاية من تأمين التوازن لميزان الأداءات و بالتالي الحفاظ على مستوى احتياطيات الصرف بحيث بلغت هذه الأخيرة 7.542 مليون درهم، وهو مستوى ظل يدون تغيير تقريبا من سنة لأخرى، ولم يؤمن سوى ما يقل بقدر ضئيل عن قيمة شهرين من الاستيرادات، ولا يكاد يغطي إلا بضع أسابيع إذا ما أخذت بالاعتبار الأصول الخارجية المتاحة لوحدها (1).

ميزان الأداءات

بعد أن خلفت العمليات الجارية خلال سنتي 1987 و 1988 أرصدة إيجابية بلغت بالتتابع 1.370 مليون و 3.756 مليون درهم سجل عجز قدره 5.480 مليون. وهذا الانقطاع في مسار التحسن الذي لوحظ منذ 1984 يرجع إلى انخفاض الصادرات، وإلى تزايد قيمة فوائد الدين، وعلى الخصوص إلى تضخم قيمة الواردات وهي عوامل لم يكن بالامكان موازنتها بكيفية تامة لابواسطة التقدم الخفيف للايرادات السياحية ولاعن طريق دخول المدخرات من أجور العاملين المغاربة بالخارج. ومع ذلك، أمكن تغطية عجز ميزان العمليات الجارية بواسطة التمويلات الخارجية. وفي هذه الظروف، ظهر ميزان الأداءات، في آخر الأمر، متكافئا غير أن بنيته العامة تدهورت، كما يتبين ذلك من خلال الجدول التالي :

الأرصدة بملايين الدراهم	1985	1986	1987	1988 *	1989 **
السلع والخدمات	- 19.343	- 16.065	- 13.332	- 9.344	- 18.520
أداءات التحويل	+ 10.702	+ 14.103	+ 14.702	+ 13.100	+ 13.040
العمليات الجارية	- 8.641	- 1.962	+ 1.370	+ 3.756	- 5.480
عمليات رأس المال	+ 9.821	+ 2.704	+ 132	- 2.105	+ 5.504
ـ الرساميل غيرالنقدية	(+ 8.827)	(+ 5.301)	(+ 1.037)	(- 1.452)	(+ 6.084)
ـ العمليات مع صندوق النقد الدولي	(+ 994)	(- 2.597)	(- 905)	(- 653)	(- 580)
ميزان الأداءات	+ 1.180	+ 742	+ 1.502	+ 1.651	+ 24

(*) أرقام مصححة.
(**) أرقام متوقعة.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 37

السلع والخدمات

لقد كاد رصيد حساب الأمتعة والخدمات ذو الطابع السلبي بنيويا أن يتضاعف، إذ انتقل من 9.344 إلى 18.520 مليون درهم، ويمثل عند هذا المستوى 9,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 8,4 % سنة 1987 و 10,4 % خلال 1986 . وهذا التزايد البين، الذي يتناقص والتخفيضات التي طرأت على ذلك الرصيد منذ 1986 ، والبالغة بالمتوسط ما يناهز نسبة سنوية قدرها 20 % ، يعزى إلى تنامي مصاريف فوائد الدين، وبقدر أهم، إلى العجز التجاري. ومع ذلك، كان من الممكن أن يزداد ترديا لولا استمرار الايرادات السياحية في الارتفاع. وبالفعل، أفرز الميزان التجاري، بفعل اقتران تضخم الواردات وانخفاض الصادرات، عجزا ارتفع إلى 14.130 مليون درهم، وهو مقدار لم يسبق له مثيل بحيث أنه يتجاوز ضعف نظيره لآخر السنة الماضية. وهكذا سجلت المشتريات من الخارج توسعا بمعدل 18,5 % أسهم في احرازه تحرير التجارة الخارجية وكاد يشمل كافة مجموعات المنتجات الرئيسية المقتناة ليس فقط لتلبية الطلب على الاستهلاك و الاستثمار ولكن أيضا بهدف تكوين مخزونات للاحتياط. وبالمقابل، انخفضت الصادرات بنسبة 4,6 % وقد سبق لها أن سجلت تقدما بها يفوق الربع خلال السنة المنصرمة. ويأتي ذلك التقلص عقب فترة طويلة من النمو المتواصل ابتداء من سنة 1977 ، كما أنه ناتج بالأساس عن الانهيار البين لمبيعات الحامض الفوسفوري. وإضافة إلى ذلك، تدنت أسعار المصدرات من منتجات مصنعة ومواد غذائية وقد واجهت زيادة على ذلك صعوبات في الترويج بأسواق تسودها منافسة حادة ومحصنة بحمائية محكمة. ونتيجة لذلك، فإن تغطية الواردات بالصادرات التي بلغت، بنسبة 83 % ، أعلى مستوى لها منذ 1974 ، قد تدنت إلى أقل من 67 % . أما فيما يرجع للنفقات المرتبطة بمصاريف النقل و التأمين، فقد وصلت قيمتها 4.190 مليون درهم وسجلت زيادة بالغة، في حين هبطت قيمة المداخيل المقابلة بحيث لم تجلب سوى 2.260 مليون درهم، مما خلف عجزا في ترد ملموس، وقدره 1.930 مليون.

وبخلاف ذلك، أفرز ركن الأسفار فائضا قدره 8 ملايير، وسجل ارتفاعا بنسبة 3,9 % عما كان عليه في العام الماضي، لكنه بقي دون تزايد عدد السياح الذي بلغ أكثر من الربع. ومع ذلك، وصلت الايرادات السياحية التي تم ضبطها عبر مسالك النظام المصرفي إلى ما قدره 8.700 مليون درهم وتنامت بنسبة 5,1 %

وخلفت العمليات المتعلقة بمداخيل الاستثمارات رصيدا سلبيا بمبلغ 10.200 مليون، أي ما يشكل 5,3 % من الناتج الداخلي الاجمالي، وقد ترتب في حدود 10 ملايير درهم عن التسديدات المرتبطة بفوائد الدين.

وفي الأخير، شمل عجز الصفقات الحكومية ما قدره 1.800 مليون درهم، ويبدو في انخفاض ملموس للسنة الثالثة على التوالي. وبهذا المبلغ يصل إسهامه إلى 10 % تقريبا في تكوين عجز ميزان السلع والخدمات، الذي يعزى بحصة قدرها ثلاثة أرباع إلى العجز الناجم عن العمليات التجارية لوحدها. وهكذا بلغت المصاريف 3.650 مليون وسجلت زيادة بنحو 10 % ، وهي تتناقص والارتفاع البالغ الذي لوحظ خلال العام المنصرم. أما الايرادات، التي تتضمن نفقات التسيير للسفارات والهيآت الدولية المستقرة بالمغرب، فقد تحددت في مقدار 1.850 مليون درهم.

أداءات التحويل

ظل الفائض الذي خلفته المدفوعات برسم التحويلات مستقرا تقريبا، عند حوالي 13 مليار درهم، وقد سبق له أن سجل تراجعا بينا خلال العام الماضي. وقد تم إحراز مثل هذه النتيجة بفضل تزايد تحويلات المدخر من أجور العمال المغاربة بالخارج رغم اجراءات التحديد المتخذة في مجال الهجرة. فعلا، لقد تنامى المجلوب من الأموال بنسبة 6 % تأتي في أعقاب الانخفاض البالغ بما يقارب الخمس الذي سجل منذ عام مضى وشبه الركود الذي لوحظ سنة 1987 . أما التحويلات باتجاه الخارج فقد وصلت قيمتها إلى 200 مليون درهم، وهي تمثل إرساليات المدخرات من أجور المقيمين من جنسية أجنبية والمبالغ التي جرى تحويلها على إثر مغادرة البلاد بصفة نهائية. وهكذا، مكنت التحويلات الخصوصية لوحدها من الحصول على فائض يفوق 12 مليارا ويتجاوز بنسبة 3,1 % نظيره للعام الفارط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جانبها، أسفرت عمليات القطاع العمومي عن مداخيل صافية قدرها مليار درهم لكنها أقل بشكل ملموس مما كانت عليه في العام الماضي. وهكذا، بلغت الايرادات 1.350 مليون، أما المصاريف المتمثلة ، بالأساس، في المعاشات المسددة للخارج والمساهمة في تحملات تسيير المنظمات الدولية، فقد ظلت تساوي تقريبا 355 مليون ، وهو تقريبا نفس المبلغ المسجل في العام المنصرم.

وفي آخر الأمر، يكون الفائض الكلي لأداءات التحويل قد غطى قسطا وافرا من عجز حساب السلع والخدمات، لكن أهميته تضاءلت من سنة لأخرى، نظرا لأن عجز العمليات الجارية لميزان الأداءات يصل إلى 5.480 مليون ولم يكن بالامكان تغطيته إلا بواسطة الالتجاء مرة أخرى إلى حجم هام من التمويلات الخارجية.

عمليات الرساميل

إن التدفقات الصافية للرساميل الخارجية، بما فيها العمليات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، والتي كانت في وضعية مدينة بمقدار 2.105 مليون درهم خلال 1988 ، قد سجلت هذه السنة فائضا هاما بمبلغ 5.504 مليون. ونتج هذا التطور عن تعزيز الرساميل المتلقاة، بحيث ارتفعت إلى 14.180 مليون درهم، وعن انخفاض ملحوظ في النفقات من نفس القبيل التي بلغت 8.676 مليون درهم رغم إعادة جدولة ما مجموعه 9.714 مليون برسم أصل الدين.

وهكذا، أفرزت حركات الرساميل الخاصة فائضا هاما قدره 2.420 مليون درهم، في نظير عجز مرتفع خلال العام الماضي. وقد نتج ذلك الفائض عن المداخيل المرتبطة بالقروض والاستثمارات الأجنبية، التي وصلت إلى 1.843 مليون درهم، وقدمت بقدر هام من طرف أقطار أوروبية، وبدرجة أقل من لدن أقطار عربية.

وبالمثل، خلفت عمليات الرساميل للقطاع العمومي فائضا قدره 3.664 مليون، يتجاوز ما تم تحصيله في نهاية العام السابق. و تأتى دخول الأموال البالغة 10.240 مليون درهم، بنسبة عالية، من البنك الدولي والبنك الافريقي للتنمية، في حين أن النفقات البالغة 6.576 مليون أظهرت انخفاضا طفيفا.

وفي الأخير، فإن العجز الناجم عن العمليات مع صندوق النقد الدولي قد تدانى إلى 580 مليون درهم. ذلك أن السحوبات لدى هذه المؤسسة في شهري يوليوز ونونبر شملت قيمة مقابلة بالدرهم بلغت بالتتابع 35 و 105 مليون من حقوق السحب الخاصة في إطار اتفاق المؤازة المبرم في شهر غشت 1988 . أما الاستردادات المنجزة لدى الصندوق فقد بلغت 2.102 مليون درهم.

وفي المجموع، فإن التحمل الكلي للدين الخارجي، الذي يشتمل على تسديد أصل الدين بمقدار 8,6 مليار وأداء الفوائد بمبلغ عشرة ملايير يكون قد وصل في المجموع قرابة 18,6 مليار درهم، أي ماينا هز ثلث المداخيل الجارية ونسبة 9,6 % من الناتج الداخلي الاجمالي. ولايزال عبء هذا الدين يعتبر ثقيلا ويشكل اقتطاعا هاما من موارد البلاد على حساب تعزيز النماء.

تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

لقد شرع خلال 1989 في تطبيق اجراءات جديدة لتحرير وتخفيف تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، وذلك في إطار مسلسل الانفتاح المتزايد للاقتصاد الوطني على باقي أقطار العالم.

فعلى الصعيد التجاري، تم اتخاذ قرارات تستهدف توسيع مقتضيات تشجيع الصادرات، واضفاء المزيد من المرونة على الاجراءات الادارية والجمركية. وهكذا تقرر، على الخصوص، حذف فرض الايداع المسبق من أجل شراء العملة الأجنبية، وإدخال المزيد من الليونة على كيفية تعبئة الديون الناشئة على الخارج.

وبالمثل، أجريت تليينات على العمليات غير المنظورة وعلى الرساميل. ومن ضمنها تجدر الاشارة إلى المنيحة المخصصة لأسفار رجال الأعمال التي تم رفعها إلى مبلغ 15.000 درهم، كما أن الايداع الأدنى المفروض لفتح حسابات بالدراهم القابلة للتحويل، لصالح المواطنين غير المقيمين، قد خفض إلى 50.000 درهم . وفي الأخير، منحت تسهيلات لتسديد المصاريف التي لا يتعدى مبلغها 2.000 درهم.

ومن جهة أخرى، فإن طريقة تسعير الدرهم التي ترتكز على سلة من العملات قد ظلت بدون تغيير كما أنه لم يتخذ أي قرار بتعديل قيمة الدرهم الخارجية منذ بداية غشت من سنة 1985 . لذا، فإن التغيرات التي لوحظت إلى غاية نهاية 1989 كانت ناتجة فقط عن التقلبات التي رصدت على صعيد أسواق الصرف الدولية وعن الترجيح المترتب عن السلة التي تم اعتمادها. غير أن القيمة الخارجية للدرهم التي جرى ضبطها على أساس سعر الصرف الفعلي الاسمي قد ظلت مستقرة.

إن ثلاث سنوات متتابعة من التحسن في الحساب الخارجي كانت تبعث على الأمل في تقويم مستديم. غير أن التطور الذي رصد خلال هذه السنة شكل انقطاعا لذلك المسار، ويدعو إلى اتخاذ اجراءات تصحيحية إضافية تبدو صعبة التطبيق لاسيما وأنها من الممكن أن تتسبب في عرقلة مسلسل التحرر أو في تكلفة بالغة على الصعيد الاجتماعي.

ومهما يكن من أمر، فإن تعزيز مستوى كل من احتياطيات الصرف والاستثمارات يعتبر ضرورة حتمية تفرض الاقدام على عمل شمولي يهدف تقويم الاختلال الخارجي عن طريق تحقيق اعتدال الطلب، الداخلي منه والخارجي.

المالية العمومية

تواصل العمل خلال 1989 من أجل تحقيق هدف التقويم والتصحيح. وهكذا وعلى صعيد تحضير القانون المالي وإعداد التقديرات المتعلقة بوضعية الخزينة تم السعي إلى ملاءمة أفضل بين الموارد والتحملات، مما أدى إلى تخفيض عجز الميزانية. إلا أن ميزانيات التجهيز ما تزال هامة وتهدد بالتالي بتجاوز الاعتمادات المفتوحة لامكانات التمويل. وزيادة على ذلك، فإن تعدد مراكز الترخيص بالأداء تجعل من العسير التحكم في مستوى النفقات.

لذا فإن النتائج بدت، بعد التنفيذ، دون ما كان منتظرا، بالاضافة إلى حدوث بعض التجاوز، مما تسبب خلال 1989 في انقطاع التطور الجيد الملاحظ خلال السنوات الماضية. أجل، إن التقويم الذي بوشر من أجل تحقيق توازن أفضل والتصحيح الذي تم الاقدام عليه بهدف إضفاء شيء من الشفافية في الحسابات، يشكل كلاهما مكتسبات قيمة.

وبالفعل، كان تقدم المداخيل معتدلا، ودون التوقعات المسطرة بالنسبة للسنة. وبخلاف ذلك، اتضح أن النفقات كانت مرتفعة، خاصة بسبب الزيادة في أجور الوظيفة العمومية ومراجعة نظام التعويضات للموظفين، التي تركز تنفيذها في فترة وجيزة. وبالمثل، تزايدت تحملات الاستثمار بشكل ملموس، على إثر الاستخدام البالغ للاعتمادات المفتوحة، بحيث ازداد حجمها بفعل عملية إضافة الاعتمادات المنقولة.

وفي نهاية الأمر، يكون عجز ميزانية الخزينة، الذي لا يتضمن إلا فوائد الدين، قد مثل 5,3 % من الناتج الداخلي الاجمالي، فتجاوز بذلك الهدف المرسوم، وشكل انقطاعا للميل نحو الانخفاض الذي ترجع بدايته إلى عدة سنوات مضت. وفوق ذلك، وجدت الخزينة نفسها في وضعية أرغمتها على تكوين متأخرات أداء جديدة بمبالغ هامة، بعد أن تقرر العدول عن نهج هذه الطريقة. وفضلا عن ذلك، يبدو عجز الخزينة الاجمالي أكثر حجما إذا أخذ بالاعتبار التسديد الفعلي لأصل الدين. ومن البديهي أن نتائج كهذه لم يفتها أن تخلف آثارا سلبية على الحساب الخارجي، وعلى مستوى حاجيات التمويل الداخلي منه والخارجي، وبدرجة أقل على خزينة المقاولات.

وفي هذه الظروف، لم يطرأ أي تحسن على هيكل وسائل التمويل. ذلك أنه توجب من جديد اللجوء إلى اقتراضات خارجية هامة، والاقبال على الصعيد الداخلي، على المزيد من الانشاء النقدي بما يتجاوز الضابط المحدد، وذلك رغم زيادة لا يستهان بها في موارد الادخار المالية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قـانـون المالية

تميز تحضير قانون المالية هذه السنة بجهد متزايد من أجل تطابق النفقات والموارد. وهكذا تم تخفيض العجز المتوقع للمالية العمومية، بالتدريج، من 12,9 مليار درهم خلال 1986 إلى 7 ملايير في 1989 . غير أن التحسن الحاصل في مجال إعداد الميزانية العامة واكبه إدخال إمكانية نقل الاعتمادات المتعلقة بأداء العمليات التي كانت موضع التزام في أواخر السنة الماضية.

وفي هذا الإطار فإن تعزيز الموارد قد نتج قبل كل شيء عن توسع القاعدة الضريبية وتحسن المردودات، التي كان من المأمول تحقيقها بعد الشروع في تطبيق المراحل الأولى للاصلاح الجبائي. وقدرت تلك الموارد بمبلغ 67,6 مليار، فيما حدد سقف التحملات في مقدار 74,6 مليار، بارتفاع أقل شأنا من تزايد المداخيل.

ويبين الجدول التالي تقديرات أركان الميزانية من سنة لأخرى (1).

بملايين الدراهم	سقوف التحملات		الموارد		الأرصدة	
	1988	1989	1988	1989	1988	1989
الميزانية العامة	58.486	62.708	51.148*	58.328*	- 7.338	- 4.380
ـ التسيير	25.134	28.830				
ـ الدين العمومي	17.301	19.946				
ـ الاستثمار	16.051	13.932				
الميزانيات الملحقة	683	848	683	848	–	–
الحسابات الخاصة	8.788	11.072	7.267	8.487	- 1.521	- 2.585
قانـون المالية	67.957	74.628	59.098	67.663	- 8.859	- 6.965

(*) من ضمنها إيرادات الاقتراض : 18.270 مليون سنة 1988
17.830 مليون سنة 1989

تبرز الميزانية العامة عجزا في انخفاض من 7,4 إلى 4,4 مليار درهم، وذلك على إثر تدني اعتمادات التجهيز بصفة اقتصارية، فيما تزايدت، بخلاف ذلك وبشكل بين، نفقات التسيير وتحملات الدين العمومي، كما ارتفعت الحسابات الخاصة للخزينة بقدر ملحوظ وقد واكب ذلك استفحال في العجز الحاصل. وفي الأخير، تبدو الميزانيات الملحقة، كالمعتاد، في وضعية توازن مع أن التحملات متجاوزة بكثير للموارد المقابلة لها. ويتم إدراج الفارق ضمن الميزانية العامة.

نفقات الميزانية العامة

قدرت تحملات الميزانية العامة بمبلغ 62,7 مليار درهم، وتزايدت بمعدل 7,2 % بالنسبة للميزانية السابقة، التي سجلت انخفاضا طفيفا للمبالغ القصوى للتكاليف. ومن جانبها تبدو اعتمادات الأداء المفتوحة برسم الاستثمارات، في انخفاض بالغ يفوق 13 % . غير أنه تم الترخيص بنقل ما قدره 2,6 مليار. ونتيجة لذلك يتزايد مجموع النفقات بمعدل 3 % .

وقد تم رفع نفقات التسيير إلى مبلغ 28,8 مليار، أي ما يشكل 46 % من الميزانية العامة. ويعزى تزايدها بنسبة 14,7 % عوض 6,2 % سنة 1988 ، في حدود تسعة أعشار، إلى التحملات برسم أجور الموظفين، التي قدرت بمبلغ 18,9 مليار، يضاف إليها ما قدره 750 مليون، أدرج ضمن المخصصات الاحتياطية. وقد نتج الارتفاع الاجمالي لنفقات الموظفين، ونسبته 20 % من ميزانية لأخرى خاصة عن الزيادة المطبقة على نظام التعويضات لأعوان الدولة، وكذا عن إنشاء 12.000 منصب للتشغيل. وتم تخفيف مصاريف المعدات، وقدرها 5,8 مليار، بنسبة 6,5 % بعد تحمل الجماعات المحلية للنفقات المتعلقة بها، وتخفيض، نتيجة لذلك، الدعوم التي كانت تقدم لها لهذا الغرض. وبخلاف ذلك جرى الرفع بنسبة 3 % من باقي الاعتمادات الصرفة، لاقتناء المعدات. أما التحملات المشتركة فقد وصلت في المجموع إلى 2,7 مليار، وتزايدت بما يقارب الثلث، وادرجت ضمنها الدعوم لأسعار استهلاك المواد الأساسية بما يفوق 1,2 مليار، أي بزيادة نسبتها 31,7 % باعتبار ميل الأسعار العالمية لتلك المواد، إلى الارتفاع. وفي الأخير، تم رفع الاعتمادات المخصصة للنفقات الطارئة إلى ما قدره 1,3 مليار، خاصة لتغطية المصاريف المترتبة عن مراجعة نظام التعويضات وعن تسديد متأخرات الدولة.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 38 و 39

يصل المبلغ الكلي المخصص لخدمة الدين العمومي إلى 19,9 مليار درهم، ويسجل ارتفاعا بمعدل 15,3 % ، وتمثل ضمنه الفوائد بمقدار 11,2 مليار ما نسبته 56 % ، بينما تبلغ تسديدات أصل الدين 8,7 ملايير. وقد ارتفع مجموع مستحقات الدين الخارجي لوحده بما يقارب الربع ليصل إلى 14,7 مليار، سيكون ما يفوق النصف منه موضع اتفاقيات لاعادة الجدولة. وقدرت تحملات الدين الداخلي بمبلغ 5,2 ملايير أي أدنى بقليل من مستوى سنة 1988 الذي كان ارتفاعه استثنائيا. وتمثل ضمنها نفقات الدين العائم أكبر قسط بمبلغ 3,6 مليار درهم.

أما المبالغ المعينة برسم ميزانية التجهيز، فقد خفضت من 16,1 مليار إلى 13,9 مليار، على أنه ينبغي إضافة إلى هذا القدر الاعتمادات المنقولة التي سبق التعهد بها في حدود 2,6 مليار ، وبذلك يفوق المجموع المستوى المسجل في السنة الماضية. وفيما يرجع للمشاريع المبرمجة، فإنها تتعلق على الخصوص، بوزارة المالية التي حازت على غلاف مالي قدره 3,3 مليار، ووزارة الأشغال العمومية التي عين لها مبلغ 2,5 مليار، ووزارة الفلاحة التي استفادت بمبلغ 1,8 مليار ووزارة التربية الوطنية التي حصلت على ما يقارب 1,5 مليار.

موارد الميزانية العامة

تقدر الموارد بمبلغ 58,3 مليار، وتسجل توسعا يناهز 14 % . وفي الواقع، فإن المداخيل العادية ستنامى بنسق أسرع، أي 23,2 % فيما تسجل الموارد المتأتية من الاقتراضات تراجعا يعزى بدوره إلى التجاء أقل للاصدارات المخصصة للعموم.

تقدر الموارد العادية بمبلغ 40,5 مليار .وتصل المداخيل الجبائية، بعد طرح ما نسبته 30 % من محصول الضريبة على القيمة المضافة التي تم تحويلها إلى الجماعات المحلية، إلى مقدار 37,5 مليار، وتسجل زيادة بمعدل 22 % عوض 7,4 % في السنة الماضية.

أدرجت الضرائب المباشرة بمبلغ 11 مليار، مسجلة بذلك أعلى ارتفاع، بعد أن اتسعت بما يقارب 30 % . وتشكل الاقتطاعات من الرواتب والأجور بمقدار 4,3 مليار، أهم قسط. وقد شهدت، بعد شبه الركود ضمن توقعات الميزانية السابقة، اتساعا يتجاوز نسبة 40 % ويرتبط بالارتفاعات في الأجور خلال 1989 . ومن المرتقب أن تجلب الضريبة على الأرباح المهنية و الضريبة على الشركات مداخيل اجمالية قدرها 4,2 مليار، وتكون قد تزايدت بنسبة 17,2 % . وبالمثل ترتقب زيادة بأكثر من النصف في مجلوب واجب التضامن الوطني، والذي أدرج بما يفوق المليار.

ويصل مجموع الرسوم الجمركية إلى 8,2 مليار بعد زيادة بنسبة 11 % ، وهي ناتجة بصفة اقتصارية عن تزايد رسوم الاستيراد بمعدل 28,2 % فيما سجل بخلاف ذلك الاقتطاع الجبائي البالغ 4ملايير، تراجعا خفيفا بالمقارنة مع سنة 1988 التي تم خلالها الرفع من معدل تلك الضريبة.

تبلغ الايرادات الاجمالية المتأتية من الضرائب والضرائب غير المباشرة على الانتاج والاستهلاك، ما قدره 16,4 مليار مما يشكل نسبة 43,7 % من المداخيل الجبائية. ويعود ارتفاعها بمعدل 23,3 % ، بصفة أساسية إلى زيادة نسبتها 30,4 % في الضرائب الداخلية على الاستهلاك التي تقدر بمبلغ 8,9 مليار، منها قرابة 5,5 مليار برسم المواد النفطية. ومن جانبه، فإن مدخول الضريبة على القيمة المضافة، الذي هو من نصيب الميزانية العامة، قد أدرج بمبلغ 7,5 مليار، أي بزيادةنسبتها 15,9 % .

وخصص لركن رسوم التسجيل والدمغة، مقدار 1,9 مليار ويتجاوز نظيره لسنة 1988 بنسبة 19 % . وقد أدخلت ضمن قانون المالية إصلاحات على قانون التسجيل، تهدف على الخصوص، إلى توافق محتوياته مع باقي النصوص الجبائية وتسهيل المسطرات والاجراءات.

وتمثل باقي مداخيل الدولة مجموعا من الموارد يفوق بقليل 3 ملايير، ويسجل زيادة بمعدل 41,2 % تتأتى بصفة رئيسية عن الحقوق التي من المتعين تقاضيها في إطار اتفاقيات الصيد البحري المبرمة على الخصوص مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وفي الأخير من المتوقع أن ترتفع أيضا الدخول برسم احتكارات الدولة لتصل إلى 980 مليون.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ورغم آفاق التحسن هاته للموارد العادية، فإن حاجة التمويل للميزانية العامة ما تزال تبلغ أكثر من 22 مليار وتستلزم من جديد إدراج موارد مقترضة لأجل متوسط وطويل بمبلغ إجمالي يصل إلى 17,8 مليار عوض 18,3 مليار خلال 1988 . وكما كان الشأن في العام الماضي، حددت القيمة المقابلة بالدرهم للالتجاء للمساعدة الخارجية في مبلغ 16,1 مليار تمثل في الواقع 7,8 مليار منه المكاسب المتوقعة من إعادة الجدولة فيما تقدر الاموال المتلقاة لأجل طويل بالسوق المالية الداخلية بمبلغ 1,5 مليار.

تنفيذ قانون المالية

اتسم تنفيذ قانون المالية خلال سنة 1989 بتوترات شديدة نتجت عن الحاجيات البالغة للخزينة واستلزمت في نهاية الأمر التجاءات هامة للتمويل الخارجي والداخلي، وخاصة منه ما كان من أصل نقدي.

وبالفعل، وصلت المداخيل إلى 44 مليار درهم وبدت زيادتها محدودة، بحيث لم تمثل سوى نصف توسع النفقات. وعلاوة على ذلك، تنامت تحملات الخزينة كافة وخاصة منها مصاريف التجهيز، بحيث أن نسبة الاصدارات سجلت نموا ملحوظا بالمقارنة مع اعتمادات الأداء، فارتفعت في المجموع إلى أكثر من 64 مليار درهم ومثلت ثلث الناتج الداخلي الاجمالي.

وفي هذه الظروف يكون العجز الاجمالي للخزينة قد ارتفع إلى ما يفوق 20 مليار درهم ؛ ويتناقض تطوره والتوجه الذي انطلق منذ الشروع في تطبيق برامج إعادة الهيكلة، كما يشكل تجاوزا غير مرغوب فيه سيما وأنه خلف أثرا سلبيا بالغا، خاصة على صعيد الحساب الخارجي.

وبالاضافة إلى ذلك، تسبب تمويل هذا العجز في مصاعب عويصة. وهكذا كان من اللازم اللجوء من جديد إلى مساعدات خارجية بمبالغ هامة والاقبال على إنشاء نقدي فائق مما عرض التوازنات الأساسية للاختلال. وعلاوة على هذا، كان مبلغ عجز التمويل مصدرا لاعادة تكوين متأخرات للأداء وهو عملية كان من المتعين العدول عنها مع تطبيق برنامج التصحيح، وتشكل تراجعا بالنسبة للتقدمات التي تم تحقيقها من قبل.

وهكذا، ورغم إعادة جدولة جديدة بمبلغ هام، فإن عجز ميزانية الخزينة، بدون احتساب تسديد أصل الدين، يصل إلى 10,2 مليار، أي 5,3 % من الناتج الداخلي الاجمالي، وبهذا المستوى يظهر متجاوزا للهدف المرسوم وامكانيات التمويل الداخلية منها والخارجية. أجل، من البديهي أن نتيجة كهذه ترجع إلى ظاهرات ظرفية، إلا أنه من الواضح أيضا أن الأسباب ذات الطابع البنيوي لاتزال قائمة رغم الجهود المبذولة.

ويبين الجدول التالي وضعية تحملات الخزينة وموارده للعامين 1988 و 1989 [1].

بملايين الدراهم	1988	1989
I ـ المداخيل العادية	41.624	44.086
II ـ النفقات الاجمالية	57.423	64.193
1 ـ نفقات التسيير	26.717	29.011
2 ـ نفقات التجهيز	11.682	14.427
3 ـ تحملات الدين العمومي	19.024	20.755
. فوائد	(9.178)	(10.847)
. رأس مال (الأمد المتوسط والطويل)	(9.846)	(9.908)
III ـ الادخار العمومي *	+ 5.729	+ 4.228
IV ـ عجز الميزانية	- 5.953	- 10.199
V ـ تغير المتأخرات	- 2.220	+ 1.982
VI ـ الحاجة إلى التمويل **	- 8.173	- 8.217
VII ـ عجز الخزينة (II - V)	- 18.019	- 18.125
التمويل الاجمالي	18.019	18.125
ـ الخارجي	8.746	8.186
ـ الداخلي	9.273	9.939
(منه : التمويل النقدي)	(6.545)	(5.677)

(*) يمثل الادخار العمومي فائض الموارد العادية بالنسبة لنفقات التسيير وفوائد الدين العمومي.
(**) قبل تسديد أصل الدين.

(1) يرجع الى الملحق الاحصائي 40

المداخيل

بلغت المداخيل العادية للخزينة 44.086 مليون درهم وسجلت ارتفاعا محدودا في 5,9 % ، وهو أدنى معدل يلاحظ منذ ست سنوات، في مقابل 27 % في العام المنصرم.

وقد نتج هذا التطور عن حركتين متباينتي الاتجاه. تنطوي الأولى على انعدام أي إسهام من طرف المكتب الشريف للفوسفاط وانخفاض الاقتطاعات المترتبة عن المنتجات النفطية بما يزيد على مليار، عقب ارتفاع أسعار برميل النفط. وتشمل الثانية، ذات الاتجاه نحو الارتفاع، باقي الموارد الجبائية التي سجلت، من جديد، زيادة إجمالية، نسبتها 13,3 % ، تلي تلك التي بلغت 20% في العام السابق، وتعزى جزئيا إلى مردودية الضريبة على القيمة المضافة التي تجاوزت من حيث التطبيق المرحلة التمهيدية وإلى دخول الضريبة على الشركات في حيز التنفيذ.

وبالفعل، فإن الايرادات الجبائية، التي تشتمل على كافة الموارد باستثناء مداخيل احتكارات وأملاك الدولة والموارد المتنوعة، قد بلغت 40.903 مليون وتزايدت بمعدل 8,2 % . ويكون الضغط الجبائي الذي يقاس عند هذا المستوى، قد وصل إلى 21,1 % عوض 20,9 % في العام الماضي. غير أنه إذا تم الطرح من الناتج الداخلي الاجمالي للقيمة المضافة المتعلقة بالفلاحة، المعفاة من أية ضريبة، فإن ذلك المعدل يتجاوز 25 % و يعكس بالتالي ضغطا جبائيا أكثر ارتفاعا. وتجدر الاشارة، من ناحية أخرى، إلى أهمية كل من الضرائب المباشرة والرسوم الجمركية التي تبرز بجلاء من خلال نسبتها التي تعززت بنقطة ونصف لتبلغ بالتوالي 25,3 % و 20,8 % ضمن مجموع الضرائب. ومثل إسهام الضرائب غير المباشرة من جهته نسبة قدرها 53,9 % من المجموع في نظير 56,9 % في العام الماضي.

جلبت الضرائب المباشرة 10.358 مليون درهم وهو مبلغ في تزايد بنسبة 15,3 % عما كان عليه في العام المنصرم كما أن الايرادات برسم الأرباح بلغت ما قدره 4.023 مليون تم تحصيل ثلاثة أرباعها من الشركات. ووصلت الاقتطاعات من الرواتب والأجور إلى 3.938 مليون وسجلت ارتفاعا نسبته 16,1 % . ومكن واجب « التضامن الوطني » من تحصيل 952 مليون، وبلغت المساهمة التكميلية ما قدره 401 مليون، وبخلاف ذلك، فإن مداخيل الضريبة المهنية والضريبة على الأرباح العقارية كانت في انخفاض بالمقارنة مع سنة 1988 .

وبلغت الرسوم الجمركية 8.496 مليون وقد ارتفعت بمعدل 16,6 % . وتمثل عند هذا المستوى 18,2 % من قيمة الواردات. وتتألف في حدود 4 ملايير تقريبا من مداخيل رسوم الاستيراد وبها يبلغ 4.361 مليون من الاقتطاع الجبائي عند الاستيراد كما أنها تتضمن في الأخير، الضرائب عند التصدير، وقدرها 177 مليون، التي تخضع لها بالأساس مبيعات الفوسفاط.

وقد وصلت الضرائب غير المباشرة إلى أكثر من 20 مليار لكن زيادتها انحصرت في نسبة 2 % في ظرف سنة ويعزى هذا التباطؤ إلى تقلص المكتسب من مبيعات المواد البترولية، الذي تراجع من 6.221 مليون إلى 5.145 مليون. وعلى النقيض من ذلك، فإن إيراد الضرائب الأخرى على الاستهلاك، قد تزايد بمعدل 8,7 % ليبلغ 3.848 مليون تأتي بنسبة الثلثين من التبوغ. أما الضريبة على القيمة المضافة المرصودة في حدود 30 % للجماعات المحلية من أجل التمويل المباشر لمشاريع تجهيزها، فقد مكنت من جلب 11.034 مليون، وهو مبلغ في تزايد بمعدل 11,8 % مرده إلى نمو المعاملات المحلية، وعلى وجه أخص إلى ارتفاع الواردات.

أما رسوم التسجيل فقد كانت موضع مراجعة واسعة النطاق استهدفت من جهة تبسيط المسطرات، ومن جهة ثانية، تنسيق وتخفيف الأسعار. وهكذا تم احداث معدل واحد حدد في 5 % من الممكن تخفيضه في بعض الحالات ومن جهة أخرى حذف الرسم الذي كان يؤديه المقيمون عند اجتيازهم الحدود باتجاه الخارج وذلك ابتداء من فاتح يناير. وفي المجموع بلغت الايرادات المدرجة بركن التسجيل والدمغة ما قدره 2.022 مليون وسجلت زيادة بمعدل 6,6 % من سنة لأخرى.

وفي الأخير، فإن مداخيل الخزينة من أصل غير جبائي، والمتكونة بالأساس من موارد احتكارات الدولة والأتاوى المفروضة على الصيد البحري، لم تتجاوز

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.183 مليون درهم مسجلة بذلك انخفاضا من سنة لأخرى، يرجع لكون المكتب الشريف للفوسفاط الذي ارتفع اسهامه إلى 740 مليون في 1988 ، لم يقدم على أي تسديد هذه السنة.

النفقات

تجاوزت نفقات الميزانية 64 مليار درهم وشملت مصاريف التسيير بمقدار 29 مليار والتجهيز بمبلغ 14,4 مليار، وتحملات الدين الداخلي والخارجي بما فيه رأس المال والفوائد ما مجموعه 20,8 مليار. وقد كان للنمو الهام بمعدل 11,8 % للنفقات الاجمالية، مقابل زيادة متواضعة في المداخيل، أن أدى إلى تفاقم عجز الخزينة، بل وإلى تكوين متأخرات في الأداءات. وفي نهاية الأمر انتقلت التسديدات الفعلية من 59,6 مليار إلى 62,2 مليار فارتفعت بنسبة 4,3 % .

وبلغت نفقات التسيير لوحدها ما قدره 29.011 مليون درهم فتنامت بنسبة 8,6 % . وقد وصلت تحملات الموظفين والمعدات والنفقات المشتركة إلى 27.315 مليون فسجلت زيادة نسبتها 7,4 % ، وفق توقعات قانون المالية وبرنامج الخزينة. أما الدعوم للاستهلاك، فقد بلغت 1.696 مليون عوض 1.277 مليون في العام السابق رغم الزيادة في الأسعار الداخلية للسكر والزيت والدقيق. ذلك أن الدفوعات المسددة لصندوق الموازنة بلغت 780 مليون منها 500 مليون للسكر و 280 مليون للزيت. بينما تلقى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني من جانبه ما قدره 842 مليون.

ورغم إعادة جدولة الدين من لدن الخارج بمبلغ 7,4 مليار درهم فإن عبء الدين العمومي قد تفاقم من جديد، إذ انتقل من 19.024 مليون إلى 20.755 مليون، ومثل 10,7 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 10,5 % في العام الماضي. وفيما ظل تسديد رأس المال يناهز 10 ملايير، ارتفعت الأداءات عن الفوائد بصفة ملحوظة، تتعدى نسبتها 18 % . ووصل عبء الدين الداخلي إلى مقدار 8.032 مليون، في زيادة بمعدل 3 % فقط من سنة لأخرى، ويتضمن ذلك المبلغ قرابة 3,6 مليار برسم تسديدات الاقتراضات المصدرة خلال السنوات الماضية، والمعينة سواء للمستثمرين أو مباشرة للعموم. وقد استلزمت خدمة الدين الخارجي من جهتها تحويل مبالغ في ارتفاع ملموس تساوي أكثر من 12,7 مليار درهم موزعة بحصص متساوية بين أصل الدين والفوائد، في نظير 11,2 مليار في العام الماضي.

وارتفعت الالتزامات برسم ميزانية الاستثمار خلال سنة 1989 إذ انتقل حجم الاصدارات إلى 14.427 مليون درهم وسجل توسعا بما يقارب الربع. وقد نتجت هذه الوضعية عن تعزيز لم يسبق له مثيل لحد الآن لاستخدامات الاعتمادات المفتوحة لميزانية السنة ووجود اعتمادات مرحلة، وقد بوشرت من جديد هذه العملية بعد أن تم العدول عنها بقصد التطهير. ونتيجة لذلك، فإن نفقات التجهيز للدولة التي خصص منها مبلغ 3,3 مليار للجماعات المحلية قد مثلت 7,4 % بدل 6,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي. وأدى التسارع غير المتوقع للاصدارات إلى تأجيلات في التسديد، خلافا لما كان مرتقبا وللميل الذي لوحظ منذ سنوات عديدة.

تمويل عجز الخزينة

لقد وصل بالفعل عجز الخزينة إلى 18.125 مليون درهم، بعد طرح مبلغ 1.982 مليون برسم إعادة تكوين متأخرات الأداء. ومع ذلك، فإن تغطية هذا العجز، ولو كان في انخفاض، بدت عسيرة، خصوصا أن الموارد الخارجية بدت في تقلص طفيف وإن كانت ما تزال تبلغ 8,2 مليار درهم. أما الأموال من مصدر داخلي فقد وصلت في المجموع إلى 9,9 مليار، يكتسي أكثر من نصفها طابعا نقديا.

التمويل الخارجي

تراجعت القيمة المقابلة بالدرهم للاقتراضات الخارجية إلى مقدار 8.186 مليون درهم في نظير 8.746 مليون في العام السابق.

وهكذا فإن السحوبات على صندوق النقد الدولي، في إطار الاعتماد بمقدار 210 مليون من حقوق السحب الخاصة، المفتوح في شهر شتنبر 1988 إلى غاية شهر دجنبر 1989 ، قد بلغت 1.506 من حقوق السحب الخاصة بواقع 35 مليون من حقوق السحب الخاصة في شهر يوليوز و 105 مليون في نونبر. أما المبالغ المسددة فقد وصلت إلى 2.100 مليون درهم، مما خلف مبلغ 594 مليون على عاتق الخزينة.

من جانب آخر، كانت القروض المتلقاة في إطار التعاون الثنائي والدولي في انخفاض، إذ تراجعت من 7.531 إلى 6.680 مليون درهم. وإذا كانت أقل من المبالغ المرتقبة فإنها اكتست شكل قروض على الأمد الطويل بما يقارب ثلاثة أرباع وقد منح منها البنك الدولي ما قدره 4,2 مليار درهم من أجل تمويل برامج تنموية معينة. وتمثلت المساعدات العمومية أساسا في عمليات تمويل الاستيرادات.

وبلغت التحويلات برسم الدين العمومي الخارجي بما فيها الفوائد ورأس المال ما مجموعه 12,7 مليار، أي 6,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي، وأسفرت، باعتبار أن المداخيل لم تتجاوز 8,2 مليار، عن سحب صافي لفائدة الخارج قدره 4,5 مليار درهم.

التمويل الداخلي

بلغ التمويل الداخلي للخزينة 9,9 مليار درهم. ذلك أن الخزينة سعت إلى تعبئة أوسع مما كانت عليه خلال 1988 للادخار الداخلي، بهدف تغطية حاجياتها. وارتفعت الاصدارات من سنة لأخرى مع تمديد في الأجل، وهكذا مثلت السندات الالزامية لأجل 15 سنة، أكثر من 2,7 مليار، وسندات لأجل 5 سنوات و 3 سنوات قرابة 2,4 مليار. إلا أن استردادات الاقتراضات السابقة استوعبت جزءا كبيرا من الأموال المحصل عليها في الوقت الذي سجل فيه انخفاض الودائع الموكلة للخزينة العامة من لدن المؤسسات والمنظمات العمومية.

وفيما يتعلق بالتمويل النقدي، فإنه بلغ 5.677 مليون أي أكثر من 31 % من عجز الخزينة وشكل 57,1 % من التمويل الداخلي الاجمالي، وهو قدر بالغ الارتفاع بالمقارنة مع الضوابط المرسومة.

وهكذا، وباستثناء تغير ودائع المقاولات والخواص لدى المحاسبين العموميين والحساب الجاري البريدي، والتي كانت أقل ارتفاعا بالنسبة لسنة 1988 ، بحيث بلغت حوالي 808 مليون، فقد تم تحديد القدر الأقصى للقروض الممنوحة للدولة من طرف الجهاز البنكي في مستهل السنة، في مبلغ يتجاوز بقليل 2,3 مليار، بهدف تحقيق توزيع أكثر ملاءمة للوسائل النقدية، فيما بين الخزينة والقطاع الاقتصادي، وعلى الخصوص، من أجل تحكم أفضل في الانشاء النقدي. وبالفعل فإن الزيادة السنوية لسلفات النظام المصرفي للخزينة قد بلغت 4.869 مليون مسجلة بذلك تجاوزا لما كان متوقعا. وتدنت محفظة السندات العمومية بحوزة البنوك بما قدره 209 مليون، بينما سجلت التسهيلات الممنوحة من طرف معهد الاصدار إلى البنوك مقابل هذه السندات ارتفاعا بالغا وصل إلى ما قدره 4.470 مليون درهم.

ومن جهتها تبدو مساعدات البنك المركزي الأخرى للخزينة في زيادة قدرها 605 مليون درهم عوض 1.461 مليون في العام الماضي. وهكذا ارتفع التسبيق للدولة بموجب القانون الأساسي، بمبلغ 968 مليون، وانخفضت التسبيقات برسم السفاتج الجمركية والالتزامات المكفولة بمقدار 434 مليون.

اتسم عقد الثمانينات، على صعيد المالية العمومية بتقدمات هامة في مجال التصحيح وإعادة الهيكلة. وقد أمكن تخفيض عجز الميزانية بشكل سريع شيئا ما في أوائل الفترة، وذلك بفضل اتخاذ عدة إجراءات ذات الطابع الجبائي على الخصوص، مدعومة، في الواقع، بتطور ملائم نسبيا للظرفية.

وتدعو النتائج المكتسبة في نهاية سنة 1989 إلى التساؤل عما إذا كانت الاصلاحات التي تم إدخالها صائبة وكافية للتمكين من مواصلة خفض عجز الخزينة. وزيادة على ذلك يتعين الأخذ في الاعتبار بصفة دائمة عبء الدين على الاقتصاد الوطني بأكمله وعلى تدبير المالية العمومية بوجه خاص. ويتعلق الأمر بمعرفة ما إذا كان من الممكن تطويق العجز، الذي يتضمن تحملات الدين بما فيها الفوائد ورأس المال، بكيفية أكثر وإن أصبحت مجالات التصرف ضيقة ولم تعد تسمح بالحفاظ، في هذا المجال، على وتيرة من نفس المستوى الذي كانت عليه في الماضي.

ذلك أن مداخيل الخزينة أصبحت تؤمن تغطية التسيير العادي و الاستثمار، لكن لا يمكنها استيعاب، زيادة على ذلك، خدمة الدين، ولو باعتبار الفوائد وحدها. ومن ثمة يبدو أن إعادة هيكلة المالية العمومية التي أصبحت تفرض نفسها،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تستوجب تبني خيار جديد مغاير لما كان متبعا حتى الآن ويأخذ بالاعتبار ليس فقط التوازن الدقيق فيما بين التحملات والموارد ولكن أيضا، إفراز ادخار إضافي كفيل بمواجهة خدمة الدين. ولما كان تنامي المداخيل يبدو محدودا، فلا مناص هناك من حذف بعض المصاريف بصفة نهائية، وتحديد النفقات الأخرى لتمكين الخزينة من مزاولة تدبير أقل إجبارا، ويعتمد بقدر أقل على المساعدات الخارجية والتسهيلات الداخلية، خاصة منها ذات الطابع النقدي.

تطور النقد

في المجال النقدي كانت الخيارات المحددة منذ البداية بالنسبة لسنة 1989 ، تندمج في اتفاق المؤازرة المبرم مع صندوق النقد الدولي، وقد استهدفت تعزيز التقدم الذي تم إحرازه على صعيد إعادة التوازنات الأساسية، عن طريق دعم سياسة تدبير الطلب ومواصلة العمل من أجل إنعاش العرض. ولهذا الغرض تقرر الاستمرار في مراقبة حجم الانشاء النقدي ومواصلة مسلسل التحرر التدريجي لشروط تمويل الاقتصاد. وقد كان يندرج هذا المسعى، من جهة أخرى في سياق توجه ملائم سواء بالنسبة للمالية العمومية أو في ما يرجع لميزان المدفوعات، وكذا باعتبار آفاق نماء اقتصادي هام نسبيا وزيادة معتدلة في الأسعار.

وهكذا حددت الزيادة في الكتلة النقدية المسموح بها في حوالي 11 % عوض ارتفاع فعلي بنسبة 14,7 % في 1988 . وقد كان، علاوة على ذلك نتيجة تعزيز بين لمستوى الموجودات الخارجية بحيث مثلت أكثر من نصف الانشاء النقدي. وفي هذه الظروف، فإن القروض الداخلية، المؤلفة من الديون على الخزينة والقروض للاقتصاد، والتي سبق لها أن زادت بعشرة ملايير درهم في العام الماضي ، من المنتظر ألا تنمو إلا بمقدار أقصاه 4 ملايير درهم وتمكن من تغطية الحاجيات العادية للاقتصاد.

وفي الواقع، بلغ توسع وسائل الأداء من نهاية سنة لأخرى، أكثر من 10 ملايير درهم، أي 11,8 % ، وقد نتج، خلافا لما كان متوقعا، عن زيادة القروض الداخلية فقط. ذلك أن تطور مقابلات الكتلة النقدية ، قد ابتعد بشكل ملموس عن ضوابط البرنامج المحدد في الأصل ، على إثر انقلاب الظرفية، وخاصة ما نتج عنه من تردي التوازنات الأساسية. وهكذا سجلت الموجودات الخارجية بعض الركود، عوض ما كان مرتقبا من نمو بين. وقد تضافر ذلك الاستقرار مع زيادة حادة في القروض الداخلية، التي بلغت ضعف ما كان مقررا بالنسبة للمعايير المحددة في السابق، والتي كانت في نهاية الأمر، مصدر الانشاء النقدي خلال 1989 (1).

وزيادة على ذلك، فإن تنامي الموجودات النقدية وشبه النقدية، بعد احتسابه على أساس معدل المبالغ الجارية لنهاية الشهر، قد انتقل، بوتيرة سنوية، من 11,5 % في 1988 إلى 13,2 % خلال 1989 ، ويبدو بذلك في ارتفاع مفرط بالمقارنة مع نمو الناتج الداخلي الاجمالي الذي يقدر بمعدل 7,5 % بالأسعار الجارية.

ويتعين من جانب آخر أن تؤخذ في الاعتبار الأصول السائلة أو نصف السائلة، الموجودة بحوزة المقاولات والخواص إثر الاكتتاب فيها، « كأوراق الخزينة » أو سندات الخزينة، والتي تزايدت بشكل ملموس من سنة لأخرى. وبذلك تكون سيولة الاقتصاد، بعد الاستقرار الذي شهدته سنة 1988 ، قد تزايدت بقدر بالغ خلال 1989 ، مما أدى مع إنعاش الطلب بها يتجاوز إمكانيات العرض المحلي ، إلى الاسهام في ارتفاع الأسعار، التي ظلت مع ذلك معتدلة، وخاصة إلى تزايد الطلب على السلع والخدمات المستوردة، وبالتالي تردي عجز الميزان التجاري الذي تأثر من جهة أخرى، بالتراجع الشديد وغير المنتظر في إيرادات التصدير.

المجموعة النقدية

على إثر توسع كل من التزامات الخزينة والقروض للاقتصاد أخذ الحجم الكلي لوسائل الأداء يتزايد إلى غاية شهر غشت ، حيث وصل معدل الارتفاع إلى 9,1 % . وبعد الانقطاع الواقع في شهر شتنبر عاد ذلك التوجه إلى الظهور خلال الربع الأخير من السنة على إثر اقتران تنامي الديون على الخزينة والقروض للاقتصاد، في المقام الأول ثم في أعقاب دخول العملة الأجنبية. وبالفعل ، وصلت المجموعة النقدية إلى 96.853 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1989 ، وتحققت في ظرف سنة زيادة قدرها 10.194 مليون أو 11,8 % عوض 11.113 مليون أو 14,7 % في 1988 . وهذا التباطؤ النسبي لوتيرة تكوين الأدوات النقدية ، قد شمل العملة الكتابية التي تراجع المعدل السنوي لنموها من 18 % إلى 10,7 % وبدرجة أقل ، شبه النقد، إذ تقلصت نسبة توسعه من 13,1 % إلى 12,8 % . وبخلاف ذلك ، تسارع نسق زيادة العملة الائتمانية بشكل بين ، حيث انتقل من 9,5 % إلى 13,2 % في ظرف سنة.

وتبعا لذلك ، طرأ تغيير طفيف على تركيبة الكتلة النقدية. وهكذا ، وخلافا للتوجه الأساسي نحو الانخفاض الذي كان يلاحظ طيلة العشر سنوات الأخيرة ، تعززت حصة العملة الائتمانية ضمن الحجم الاجمالي لوسائل الأداء إذ انتقلت من 25,3 % في 1988 إلى 25,6 % في 1989 ، كما ازداد نصيب شبه النقد، من 21,3 % إلى 21,5 % بينما تضاءلت الأهمية النسبية للعملة الكتابية من 53,4 % إلى 52,9 % .

بملايين الدراهم	1987	1988		1989	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
أ ـ الموجودات النقدية	59.212	68.192	+ 15,2	76.024	+ 11,5
. عملة ائتمانية	20.004	21.914	+ 9,5	24.814	+ 13,2
. عملة كتابية	39.208	46.278	+ 18	51.210	+ 10,7
ب ـ شبه العملة	16.334	18.467	+ 13,1	20.829	+ 12,8
ودائع لأجل	16.334	18.467	+ 13,1	20.829	+ 12,8
المجموعة النقدية الكلية (أ + ب) ..	75.546	86.659	+ 14,7	96.853	+ 11,8

العملة الائتمانية

بلغ مجموع الأوراق والقطع النقدية المتداولة 24.814 مليون درهم فارتفع في ظرف سنة بما قدره 2.900 مليون أو 13,2 % عوض 1.910 مليون أو 9,5 % في نهاية السنة الماضية. وقد صاحب هذه الزيادة على أي حال مظهر موسمي عام للعملة الائتمانية أقل حدة من المعتاد. وهكذا ، فإن الانكماش الذي يحصل عادة خلال الأشهر الأولى من السنة كان أقل بروزا، بينما وقعت حركة التزايد بداية من شهر مارس وازدادت اتساعا أثناء يوليوز وغشت. وقد شكل كل من تسويق محصول هام من الحبوب، وتزامن الموسم السياحي ، وعيد الأضحى ، العوامل التي تفسر هذا التوسع. ومع ذلك ، فإن حركة انكماش العملة الائتمانية قد تمت وفق الفترة المعتادة أي في شهر شتنبر وتواصلت إلى غاية شهر نونبر ، ليحل محلها في نهاية السنة خروج الأوراق ، المعهود أثناء هذه الحقبة.

وما تزال الاصدارات تهم بالأساس الفئتين الأكثر أهمية والتي مثلت نسبة 96,5 % من القيمة الاجمالية للأوراق المتداولة وقد اتسعت شيئا ما حصة الأوراق من فئة 100 درهم، حيث انتقلت من 85,8 % إلى 86,6 % ، وبموازاة ذلك ، تراجع نصيب الأوراق من فئة 50 درهم ، من 10,4 % إلى 9,9 % .

العملة الكتابية

سجلت العملة الكتابية زيادة لا تكاد تنقطع طيلة العام ، بحيث وصل المبلغ الاجمالي للودائع تحت الطلب إلى 51.210 مليون درهم إلى غاية نهاية دجنبر ، وشهد ارتفاعا سنويا قدره 4.932 مليون أو 10,7 % في نظير 7.070 مليون أو 18 % في العام السابق.

بملايين الدراهم	1987	1988		1989	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
الودائع تحت الطلب لدى النظام المصرفي.	**36.100**	**41.603**	**+ 15,2**	**45.727**	**+ 9,9**
ـ ودائع لدى بنك المغرب	534	861	+ 61,2	1.017	+ 18,1
ـ ودائع لدى البنوك	35.566	40.742	+ 14,6	44.710	+ 9,7
ودائع لدى المحاسبين العموميين ...	**3.108**	**4.675**	**+ 50,4**	**5.483**	**+ 17,3**
مجموع العملة الكتابية	**39.208**	**46.278**	**+ 18**	**51.210**	**+ 10,7**

(1) يرجع إلى الملحقات الاحصائية من 41 إلى 50

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الودائع تحت الطلب
لدى النظام المصرفي

بلغ مجموع الودائع البنكية تحت الطلب 45.727 مليون عند نهاية السنة، وتبدو عند هذا المستوى، في ارتفاع قدره 4.124 مليون أو 9,9 % عوض 5.503 مليون أو 15,2 % سنة 1988، وقد مثلت نسبة قدرها 89 % من مجموع العملة الكتابية.

وسجلت الحسابات المفتوحة لدى بنك المغرب، بمبلغ 1.017 مليون درهم زيادة بمقدار 156 مليون أو 18,1 % في نظير 327 مليون أو 61,2 % منذ سنة مضت.

أما الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية فقد وصلت، من جهتها، إلى 44.710 مليون درهم وسجلت ارتفاعا قدره 3.968 مليون أو 9,7 % في نظير 5.176 مليون أو 14,6 عند نهاية العام الماضي. بلغ مجموع حسابات الشيكات 23.329 مليون درهم. ومثل ما يتجاوز بقليل نصف الودائع تحت الطلب لدى البنوك، فتزايد، في ظرف سنة، بما قدره 2.266 مليون أو 10,8 % مقابل 2.334 مليون أو 12,5 % أثناء العام السابق. ويحتوي ذلك المبلغ الاجمالي على الحسابات تحت الطلب للعمال المغاربة بالخارج التي تبلغ في المجموع 11.030 مليون درهم وقد تزايدت بوتيرة أقل من نسق ارتفاع الودائع المصرفية كافة، وتمثل قرابة 25 % منها عوض 27 % في نهاية 1988. وتحددت زيادتها في 212 مليون أو 2 % في مقابل 772 مليون أو 7,7 % في العام السابق. وتعود بداية هذا التباطؤ إلى السنة الماضية، وازداد أهمية خلال 1989، وقد تزامن مع إصدار أذينات للخزينة في شهر يوليوز، خصصت للمغاربة المقيمين بالخارج.

وصل مجموع الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية، لدى البنوك إلى 11.403 مليون درهم، وازداد بما قدره 338 مليون أو 3,1 %، في نظير 1.404 مليون أو 14,5 % في العام الماضي. وقد تقلصت حصتها ضمن مجموع الودائع تحت الطلب، إذ رجعت من 27,2 % إلى 25,5 % في ظرف سنة.

أما الحسابات على دفاتر، التي ما تزال تستفيد من المكافأة بمعدل 8,5 %، فقد بلغت في المجموع 7.629 مليون درهم وسجلت ارتفاعا قدره 1.469 مليون أو 23,8 % عوض 1.438 مليون أو 30,5 % في العام الماضي. ولاتزال حصتها ضمن الودائع تحت الطلب تتسع، إذ وصلت إلى 17,1 % عند نهاية 1989 عوض 15,1 % في نهاية 1988 و 8,8 % في آخر 1985.

وكان مبلغ باقي الحسابات الدائنة، الذي تحدد في 2.349 مليون درهم، في تراجع بمقدار 105 مليون أو 4,3 % بعد أن ظل بدون تغيير في نهاية العام الماضي.

الودائع تحت الطلب
لدى المحاسبين العموميين

وصل مجموع ودائع المقاولات والخواص الموكلة للمحاسبين العموميين، إلى 5.483 مليون درهم بعد أن ارتفع بمقدار 808 مليون أي بنسبة 17,3 % في نظير 1.567 مليون أو 50,4 % في العام الماضي. فقد تنامت الودائع بمركز الشيكات البريدية بمبلغ 199 مليون أو 16,5 % بدل 78 مليون أو 6,9 % في نهاية دجنبر 1988. أما الأموال التي تديرها الخزينة، والبالغة 4.077 مليون درهم، فقد ازدادت بما قدره 609 مليون أو بنسبة 17,6 %.

شبه العملة

وصل شبه النقد الذي يتمثل في حسابات وأذينات ذات الاستحقاق الثابت، إلى ما قدره 20.829 مليون درهم، ويتأتى ثلث هذا المبلغ من تحويلات المغاربة العاملين بالخارج. وقد سجل زيادة قدرها 2.362 مليون أو 12,8 %، وهي وتيرة تقارب نظيرتها للسنة الماضية أي 13,1 %، لكنها أسرع من نسق الموجودات النقدية الذي يبلغ 11,5 %.

سيولة الاقتصاد

تتألف سيولات الاقتصاد من الموجودات النقدية وشبه النقد، والودائع لدى صندوق التوفير الوطني، والصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي، والبنك الوطني للانماء الاقتصادي وكذا من أذينات الخزينة لأجل قصير، و « أوراق الخزينة » المكتتبة من لدن المقاولات والخواص وقد بلغ مجموع هذه السيولات بالمتوسط، 105.892 مليون درهم، وسجل توسعا وصل إلى 11.832 مليون أو 12,6 % عوض 11.490 مليون أو 13,9 % عند نهاية العام الماضي.

وهكذا تم إنشاء السيولات خلال سنة 1989 بنسق يتجاوز ضعف نسبة نمو الناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الجارية، أي 7,5 %. ويصل معدل سيولة الاقتصاد، الذي يقاس بنسبة العنصر الأول إلى الثاني، إلى 54,6 % أي بارتفاع 2,7 نقط، بينما ظل مستقرا خلال 1988. وإن هذا التطور الذي يعكس الطلب المفرط على النقد، الصادر عن كل من القطاع العمومي والقطاع الخاص لم يتم تطويقه، وقد أدى، بالاضافة إلى ارتفاع الأسعار، إلى اقتناء سلع وخدمات أجنبية، مما أثقل الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

بملايين الدراهم وبالمتوسط في نهاية الأشهر	1987 المبالغ	1988 المبالغ	1988 التغيرات %	1989 المبالغ	1989 التغيرات %
أ ـ المجموعة النقدية	**72.901**	**81.309**	**+ 11,5**	**92.074**	**+ 13,2**
المتيسرات النقدية	57.274	64.130	+ 12	72.268	+ 12,7
شبه العملة	15.627	17.179	+ 9,9	19.806	+ 15,3
ب ـ الأصول السائلة	**9.669**	**12.751**	**+ 31,9**	**13.818**	**+ 8,4**
مجموع السيولات (أ+ب)	**82.570**	**94.060**	**+ 13,9**	**105.892**	**+ 12,6**
الناتج الداخلي الاجمالي	*157.834	*180.486	*+ 14,4	194.100	+ 7,5
الانفاق الوطني الاجمالي	*163.897	*185.028	*+ 12,9	203.700	+ 10,1
معدل سيولة الاقتصاد					
. السيولات / الناتج الداخلي الاجمالي.	* 52,3	51,9		54,6	
. المتيسرات النقدية / الناتج الداخلي الاجمالي	* 36,3	35,4		37,2	
شبه العملة + الأصول السائلة / الناتج الداخلي الاجمالي	* 16	16,5		17,4	
السيولات / الانفاق الوطني الاجمالي.	* 50,4	* 50,8		52	

(*) أرقام مصححة.

وبالاضافة إلى ذلك، تنعكس الزيادة المفرطة في الطلب من خلال التطور المتفاوت الأهمية للعناصر المكونة لسيولة الاقتصاد. وهكذا تبين تركيبة السيولة تعزيزا واضحا للأموال المخصصة لتمويل المعاملات من السلع والخدمات، ويتجلى ذلك من خلال زيادة نقطتين في نسبة الموجودات النقدية إلى الناتج الداخلي الاجمالي، بينما سجلت نسبة الأصول الثابتة إلى الناتج زيادة أكثر اعتدالا.

مقابلات الكتلة النقدية

ظل حجم الموجودات من العملة الأجنبية بدون تغير تقريبا، لذا نتج توسع الكتلة النقدية خلال 1989 عن تنامي الائتمان الداخلي. وهكذا أسهمت زيادة الديون على الخزينة بنسبة 59 % في الانشاء الاضافي للنقد، فيما شكل تنامي القروض للاقتصاد مصدرا لما يقارب 41 %، بحيث أن احتياطيات الصرف لم يكن لها، في نهاية الأمر، أي تأثير.

ونتيجة لذلك، فقد تغيرت بنية مقابلات الكتلة النقدية إذ أبرزت، من نهاية سنة لأخرى، تعزيز نصيب التزامات الخزينة من 50,8 % إلى 51,6 %، واستقرار الأهمية النسبية للقروض للاقتصاد عند مستوى 40,6 %، وتراجع حصة احتياطيات الصرف من 8,6 % إلى 7,8 %.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1987 المبالغ	1988 المبالغ	1988 التغيرات %	1989 المبالغ	1989 التغيرات %
صافي الموجودات الخارجية	5.864	7.519	+ 28,2	7.542	+ 0,3
الديون على الخزينة	37.963	44.508	+ 17,2	50.185	+ 12,8
منها: ديون بنك المغرب	8.183	9.644	+ 17,9	10.249	+ 6,3
محفظة السندات العمومية ...	26.605	30.158	+ 13,4	34.417	+ 14,1
القروض للاقتصاد	32.518	35.520	+ 9,2	39.422	+ 11
مجموع المقابلات	76.345	87.547		97.149	
عناصر أخرى	- 799	- 888		- 296	

الموجودات الخارجية

بعد أن سجل زيادة خفيفة خلال الشهرين الأولين، تقلص حجم الموجودات الخارجية الصافية، بشكل ملموس، طيلة الفترة الموالية من السنة، باستثناء شهري شتنبر ودجنبر، نظرا لتلقي مساعدات أجنبية لصالح الخزينة العمومية. وهكذا بلغت الاحتياطيات من النقد الأجنبي 7.542 مليون درهم عند نهاية دجنبر، وارتفعت بها قدره 23 مليون أو بنسبة 0,3 % فقط عوض 1.655 مليون أو 28,2 % في نهاية العام السابق. وينطوي هذا التطور، من جهة، على انكماش بمبلغ 342 مليون أو بمعدل 8 % للاحتياطيات التي يديرها معهد الاصدار، والتي لم تتعد 3.951 مليون درهم، كما يشتمل من جهة أخرى على زيادة قدرها 365 مليون أو ما نسبته 11,3 % في الأصول الخارجية لبنوك الودائع التي وصلت إلى 3.591 مليون درهم.

وفي نهاية الأمر، لم يمكن تحقيق إعادة التكوين المبرمج في مستهل السنة لاحتياطيات الصرف، وتدهور بشكل بين رصيد كل من الميزان التجاري والعمليات الجارية، ويعود ذلك في جزء منه إلى التوسع النقدي المفرط. ولم يكد المجلوب من الرساميل، يكفي لموازنة الرصيد النهائي لميزان المدفوعات.

الديون على الخزينة

وصلت الديون على الخزينة إلى ما قدره 50.185 مليون درهم عند نهاية 1989 وقد تنامت بمبلغ 5.677 مليون أو بمعدل 12,8 % في نظير 6.545 مليون أو 17,2 % في السنة السابقة، فتجاوزت بكثير القدر الأقصى المحدد لها. ويعبر هذا التوسع في آن واحد عن مدى حاجة الدولة إلى التمويل وأهمية الوسائل ذات الطابع النقدي التي تمت تعبئتها لهذا الغرض.

وهكذا، فإن التجاءات الخزينة للنظام المصرفي التي كانت معتدلة نسبيا خلال النصف الأول من السنة، قد تزايدت ابتداء من شهر يوليوز وظلت في مستوى مرتفع طوال الفترة الموالية باستثناء شهر شتنبر.

فقد وصلت التزامات الخزينة تجاه بنك المغرب في نهاية الأمر، إلى ماقدره 10.249 مليون درهم عند آخر دجنبر، وسجلت في ظرف سنة، زيادة بمبلغ 605 مليون أي بمعدل 6,3 % عوض 1.461 مليون أو 17,9 % في العام الماضي. وبالموازاة مع ذلك، زادت الخزينة من التجاءاتها لدى بنوك الودائع، بمقدار 4.259 مليون أي بمعدل 14,1 % في مقابل 3.553 مليون أو 13,4 % خلال 1988 ، لتصل إلى 34.417 مليون درهم. ويعود هذا الارتفاع بما يناهز أربعة أخماس إلى توسع الاكتتابات الحرة للسندات بالسوق النقدية، وقد بلغت 21.189 مليون درهم وسجلت زيادة قدرها 3.376 مليون. أما المحفظة الدنيا الالزامية للسندات العمومية، والتي لاتزال محددة في نسبة 35 % من المستوجبات عند الطلب، فقد وصلت من جهتها، إلى 13.228 مليون درهم، فحققت زيادة بمبلغ 883 مليون أو 7,2 % .

بلغت ودائع المقاولات والخواص التي أسندت إلى المحاسبين العموميين بالخزينة وبمركز الشيكات البريدية، ما مجموعه 5.483 مليون درهم وسجلت تقدما بمقدار 808 مليون أو 17,3 % عوض زيادة وصلت إلى 1.567 مليون أو 50,4 % خلال العام السابق، مردها بالأساس في الواقع إلى تلقي الاكتتابات لتشييد المسجد الأكبر.

القروض المقدمة للاقتصاد

بلغ مجموع القروض للاقتصاد الممولة من موارد نقدية 39.422 مليون درهم في آخر 1989 وتبدو متجاوزة بما قدره 1.787 مليون للحد الأقصى المخول لها، بالرغم من النمو الهام في الموارد التي حصلت عليها المقاولات بواسطة إصدار أوراق الخزينة. ذلك أن ضغوطات قوية استهدفت الطلب على الائتمان وترتبط في جزء منها بانتعاش الاستثمارات وتراكم متأخرات الأداء على صعيد الخزينة العمومية.

فبعد الاستقرار الذي شهدته خلال الشهرين الأولين من السنة، كانت القروض للاقتصاد سريعة الارتفاع بداية من شهر مارس وظلت عند مستوى عال طيلة الفترة المتبقية من السنة. وهكذا سجلت من نهاية سنة لأخرى، زيادة قدرها 3.902 مليون أو 11 % مقابل 3.002 مليون أو 9,2 % في السنة الماضية. ويعزى هذا الارتفاع بما يتجاوز الثلثين، إلى التمويلات التي قدمتها البنوك التجارية والتي بلغت 29.799 مليون درهم أي بزيادة 2.751 مليون أو 10,2 % في نظير 3.054 مليون أو ما نسبته 12,7 % في العام السابق. ومع ذلك، فإن مساعدات معهد الاصدار قد سجلت ارتفاعا هاما هذه السنة بعد أن تراجعت أثناء السنة الماضية. وهكذا وصلت إلى 9.623 مليون درهم، وازدادت في ظرف سنة، بما قدره 1.152 مليون أو 13,6 % بدل التراجع بمبلغ 52 مليون أو 0,6 % في العام السابق.

عناصر مختلفة

ارتفعت الموجودات النقدية وشبه النقدية إلى ما قدره 96.853 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1989 في حين بلغ مجموع المقابلات 97.149 مليون درهم. ويمثل الفارق بينهما، أي 296 مليون فائض الاستخدامات النقدية للنظام المصرفي بالنسبة للموارد من نفس القبيل.

الائتمان

لازالت سياسة الائتمان تندرج في سنة 1989 في إطار استراتيجية نقدية تسعى في آن واحد إلى تحقيق عدة أهداف يشكل كل من استقرار الأسعار والمحافظة على احتياطيات الصرف وكذا ضمان تمويل النماء الاقتصادي الأولوية ضمنها. ونظرا لاستمرار بل وتزايد الضغوط على التوازنات الأساسية فإن السلطات النقدية اضطرت إلى إعادة العمل بنظام المراقبة الكمية المطبق فقط على البنوك على الرغم من سلبياته وقدمه. إلا أنها بادرت كما كان الشأن في السنوات السابقة إلى تعديل هذا النظام بهدف التخفيف في الأمد القصير من أشد آثاره وطأة والتمهيد للفترة اللازمة للانتقال نحو تطبيق تقنيات السوق مستقبلا على أساس تحرير أسعار الفائدة وبالتالي تحديد السيولة البنكية بناء على ذلك.

وعند نهاية السنة وصل مبلغ القروض الموزعة من لدن كافة المؤسسات المالية ومن طرف الجهاز البنكي ما يناهز 66 مليار درهم، في توسع قدره 7,10 مليار أو 12,1 % مقابل 5,9 مليار أو 11,2 % سنة من قبل. وضمن هذا المجموع شكلت تسهيلات المؤسسات المتخصصة 23 مليارا ومثلت سلفات الجهاز البنكي 42,8 مليار منها 39,4 مليار برسم القروض ذات الطابع النقدي. وفضلا عن ذلك تحددت المعاملات في سوق أوراق الخزينة في 5,7 مليار من الدراهم، وبالتالي فقد ارتفع المبلغ الاجمالي للموارد الممنوحة للمقاولات والخواص إلى حوالي 71 مليار درهم في سنة 1989 عوض أقل من 62 مليارا في سنة 1988 ، أي ما يقارب 37 % من الناتج الداخلي الاجمالي. ومن جهة أخرى، فإن حصة التسهيلات الخاضعة للتأطير انخفضت بعض الشيء حيث انتقلت في ظرف سنة من 41,6 % إلى 38,2 % من مجموع القروض المقدمة للمقاولات. وقد كان من المفترض أن يكون هذا التراجع أكثر أهمية إذا ما أخذ في الاعتبار التوسع القوي للقروض الغير الخاضعة للتأطير.

سياسة الائتمان

رغم وعي السلطات النقدية بضرورة رفع تأطير القروض فإن تطبيق هذه الفكرة يظل رهينا بتطور ملائم سواء في الميدان الاقتصادي أم المالي ومرتبطا بالأخص بامتلاك السيطرة الكافية على الضغوط الممارسة على التوازنات الأساسية وعلى الطلب الداخلي على القرض في آخر المطاف. وبحكم الظرفية السائدة في سنة 1989 ، اعتبر من الأفضل متابعة النهج الحذر بمواصلة العمل بالسياسة الكمية المطبقة في السابق.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وحتى لو توفرت هذه الشروط فسيظل من الضروري تحديد ومراعاة معيار نقدي يحرص على تحقيقه بفضل آلية جديدة تعتمد بدرجة أقل على الأعمال الكمية وترتكز بشكل أكبر على مراقبة غير مباشرة تتخذ كأساس سياسة فعالة ومتواصلة في مجال أسعار الفائدة ومتابعة الاستخدامات وحجم وظروف الالتجاء إلى عملة البنك المركزي.

وصل الاعداد لهذا التطور مرحلة متقدمة بل وتم إقرار بعض التدابير التي تدخل في هذا الاطار. وقد تجلى هذا النهج بالأساس في توسيع حصة القروض البنكية غير الخاضعة للتأطير وإضفاء المرونة على إجراءات إعادة التمويل، وعلى الأخص فيما يتعلق بالسلفات برسم الاستثمار والتصدير. وفضلا عن ذلك، ارتأت السلطات النقدية أن من السابق لأوانه اللجوء إلى الأداة التي تمثلها أسعار الفائدة، وسعت بدل ذلك إلى ضبط الطلب المفرط على القروض بواسطة تأثير تقييدي بعض الشيء على السيولة البنكية.

وبالفعل، تواصل العمل بنظام تحديد سقوف بعض القروض البنكية الذي يندرج في الاطار العام لمسلسل التقويم الهيكلي، بيد أنه في نفس الوقت تم اتخاذ تدابير انتقائية لفائدة كل من الصادرات والاستثمارات. وهكذا استثنيت من مجال تطبيق التأطير السلفات المقدمة من لدن البنوك لهذين القطاعين وتم اتخاذ إجراء جديد هذه السنة في هذا السياق يتعلق بتمويل القطاع الفندقي والصناعات التصديرية اللذان يستفيدان من التسهيلات المتاحة من لدن البنك الدولي. وبالمثل، وبهدف دعم وتعزيز الدور الاستثماري للمقاولات الصغرى والمتوسطة فقد تقرر الرفع من المعايير المشترطة للاستفادة من هذا التمويل التفضيلي حيث انتقل إجمالي الحصيلة من 10 ملايين درهم إلى 15 مليون درهما وتمت الزيادة من 3,5 مليون إلى 5 ملايين في الحد الأقصى للقروض المتوسطة الأجل القابلة لاعادة الخصم التي يمكن لهذه الفئة من المقاولات الاستفادة منها.

بيد أنه حرصا على تشجيع البنوك على تعبئة الديون المترتبة على الخارج لدى مراسليها بالخارج فقد تم اعتماد معامل احتفاظ يحد من إمكانيات تعبئة هذه المحفظة لدى معهد الاصدار. وفضلا عن ذلك، وبهدف حث البنوك على تعزيز أموالها الذاتية وتمكينها من تدعيم نشاطها تم الرفع من الحد الأدنى لرأس المال الذي ينبغي أن تتوفر عليه من 15 مليونا إلى 100 مليون من الدراهم، وحدد أجل ينتهي مع نهاية سنة 1990 للامتثال للنظام الجديد.

وفي الأخير، وفي إطار مسلسل التحرير والاقرار التدريجي لقواعد السوق تم إلغاء الموافقة المبدئية لبنك المغرب، سواء بالنسبة لتعبئة قروض التمويل المسبق للتصدير أم بالنسبة للعمليات المنجزة بسوق أوراق الخزينة. وزيادة على ذلك، بدأ العمل بنظام المزايدة على مستوى الاكتتابات في أذينات الخزينة من لدن البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة.

إن مستلزمات ضبط الانشاء النقدي وتحسين توزيع الموارد قد كرست الاعتقاد بأن محاور العمل الحالي والمستقبلي ترتكز على توجه يتجلى في آن واحد في إلغاء تأطير القروض البنكية وإقامة سوق نقدية ومالية حقيقية ومتكاملة تتحدد ضمنها بكيفية تلقائية ومتناسقة بقدر المستطاع شروط المكافأة المطبقة على الودائع والسلفات، وفي الأخذ بعين الاعتبار كافة إمكانيات التمويل المتاحة من لدن النظام البنكي والمالي بأكمله بالمقارنة مع حاجيات الاقتصاد الاجمالية بما فيها حاجيات القطاع العام.

بيد أنه على الرغم من هذا الاطار المعدل فإن توسع القروض الممولة عن طريق موارد نقدية سيظل متتبعا على الخصوص في نطاق تحديد معيار نقدي وبواسطة إقرار نظام رقابي مدعم، ولو لم يبد من اللازم من الناحية العملية تطبيق كافة مكوناته، وذلك من أجل تفادي وتقويم كل انحراف سواء كان تجاوزا أو قصورا تجاه الحاجيات الفعلية للاقتصاد.

مراقبة السلف

حدد معيار توسع المجموعة النقدية في 11 % مراعاة لهدف يتجلى في إعادة تكوين الموجودات الخارجية ولتقليص وتيرة نمو الديون على الخزينة وباعتبار حد معين لتزايد القروض المقدمة للاقتصاد يمكن من تعزيز القروض الخاضعة للتأطير بمعدل 3 % خلال النصف الأول من السنة و 6 % بالنسبة للسنة بأكملها.

وفي الواقع، لم تتغير احتياطيات الصرف وتزايدت الديون على الخزينة بشكل قوي يتجاوز الحدود المرسومة، كما كان الشأن كذلك بالنسبة للقروض. وقد كانت السلفات الخاضعة للتأطير الوحيدة التي أمكن حصرها ضمن الحد الذي وضع لها حيث بلغت 27.024 مليون درهم، أي بتصاعد مقداره 1.367 مليون أو 5,3 % . بيد أن نتيجة كهاته لم يمكن تحقيقها إلا عقب توسع قوي لسوق أوراق الخزينة حيث حصلت المقاولات على تسليفات في حدود 5.710 ملايين من الدراهم. ومن جهة أخرى، بلغ مجموع التسهيلات الممنوحة خارج التأطير بدوره 8.916 مليون من الدراهم، في تزايد محسوس بمقدار 2.574 مليونا أو 40 % وشكل 25 % من إجمالي التزامات البنوك مقابل 20 % في السنة الماضية. وقد هم هذا التوسع كلا من القروض من أجل التصدير التي عرفت تصاعدا مقداره 1.086 مليون درهم أو 22,9 % وكذا التسهيلات لأجل متوسط التي سجلت ارتفاعا بمبلغ 1.461 مليون أو 90,2 % . ويعكس هذا النمو القوي في جزء منه تأثير التدابير الانتقائية التي تم تعزيزها في سنة 1989 بوضع القروض المتوسطة والطويلة الأجل الموجهة للقطاع الفندقي وللصناعات التصديرية خارج التأطير وبتليين وتبسيط إجراءات منح السلفات لفائدة المقاولة الصغرى والمتوسطة.

وفي المجموع، بلغت التزامات البنوك 35.940 مليون درهم، أي بتوسع بمقدار 3.914 مليون أو 12,2 % عوض 3.329 مليون أو 11,6 % سنة من قبل.

التأثير على السيولة

إن البنك المركزي حرصا منه على إقناع البنوك على حصر توسع نشاطها ضمن الحدود الكمية التي وضعت لنمو كل من القروض المقدمة للاقتصاد والديون على الخزينة قد سعى إلى تجميد جزء من الموجودات البنكية.

وهكذا رفع البنك المركزي معدل الاحتياطي النقدي إلى 10 % في شهر غشت بل وإلى 11 % في دجنبر بعد أن كان هذا المعدل قد تصاعد إلى 7 % في دجنبر 1988 و 8 % في شهر أبريل. وقد مكنت هذه العملية من إلزام البنوك على تكوين ودائع غير مجزية لدى البنك المركزي برسم معدل الاحتياطي النقدي بمبلغ قدره 1,5 مليار درهم يضاف إليه فضلا عن ذلك التأثير التقييدي لحوالي 3 ملايير ترتبت عن تغييرات العوامل الأخرى التي تؤثر على السيولة البنكية.

وزيادة على ذلك، فإن اعتماد معدل للاحتفاظ بالنسبة للدين المترتب على الخارج في حدود 3 % من مطلوبات البنوك في شهر غشت قد حدا بهاته الأخيرة إلى تمويل جزء من هذه المحفظة.

وفي الواقع، بلغت تسهيلات بنك المغرب بالمتوسط 11,8 مليار من الدراهم. وضمن هذا المجموع، انتقلت التدخلات التي تمت بواسطة السوق النقدية إلى 8,1 مليار ومثلت قسطا هاما من المبلغ الاجمالي. وهم حسم القروض من أجل التصدير بمعدل ثابت ما قدره 3,5 مليار، وهو مبلغ لا يفوق إلا بقليل مثيله للسنة الماضية. وأخيرا، وصل مبلغ التسهيلة الممنوحة لتسويق الحبوب إلى 250 مليون درهم في النصف الأول من السنة وإلى 600 مليون في النصف الثاني منها.

التأثير بواسطة أسعار الفائدة

إن أسعار الفائدة التي تقرر التخفيض منها خلال سنتي 1987 و 1988 لم تشهد أي تغيير في سنة 1989 . ذلك أنه بدا من المناسب أخذ فترة للتأمل من أجل تقييم نتائج هذه القرارات دون أن يتم التوقف عن تطبيق التدابير الهادفة إلى تبسيط أسعار الفائدة وإضفاء المرونة عليها. وفي الواقع، فإن إمكانية عرقلة الاتجاه التصاعدي للاستثمارات من جهة حالت دون رفع المعدلات، ومن جهة أخرى فإن كلا من ميل أسعار الفائدة إلى الارتفاع على الصعيد الخارجي وتفاقم اختلالات التوازنات الداخلية والخارجية وتزايد الضغوط على مستوى الطلب على القروض وكذا الحرص على مواصلة تشجيع تكوين المدخرات قد حالت دون الاقدام على تخفيض المعدلات بل وحثت على رفعها بقدر هام. وفضلا عن ذلك، لم تتغير أسعار الفائدة القارة لاعادة التمويل لدى بنك المغرب التي تهم كلا من التصدير والاستثمار وتسويق الحبوب بينما تبدو المعدلات المتغيرة في المتوسط بحوالي 11 % أعلى بنصف نقطة من المستوى المسجل في السنة السابقة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جهة أخرى، تواصلت في سنة 1989 الجهود الهادفة إلى تعزيز دور السوق في تحديد أسعار الفائدة مع إقرار نظام المزايدة على أذينات الخزينة لمدة 3 أشهر و 6 أشهر المكتتب فيها من لدن البنوك والمؤسسات المالية ومع تحرير مكافأة الودائع التي يفوق أجلها 6 أشهر والتي تتلقاها البنوك من طرف المقاولات والخواص.

وفي الأخير، وبالرغم من زيادة طفيفة للتضخم في سنة 1989 فإن معدلات الفائدة محتسبة بقيمتها الحقيقية ظلت موجبة بقدر هام (1).

المؤسسات الموزعة للقرض

البنوك

وصل المبلغ الاجمالي للحصيلة المجمعة لبنوك الودائع الخمسة عشر عند نهاية شهر دجنبر حوالي 101 مليار من الدراهم، أي بتزايد بمقدار 12,6 مليار أو 14,3 % مقابل 6,5 مليار أو 7,9 % عند نهاية السنة السابقة. وضمن هذا المجموع رفعت المؤسستان الأوليبان حصتهما في ظرف سنة من 50,1 % إلى 51,2 % بينما تراجعت حصة البنوك الستة المتوسطة الحجم إلى 42,2 % وانخفض نصيب البنوك الصغرى إلى 6,6 % .

مبلغ الحصيلة بملايين الدراهم	عدد البنوك		مجموع الموازنات		النسبة المائوية ضمن المجموع	
	1988	1989	1988	1989	1988	1989
20.000 فأكثر	2	2	44.252	51.665	50,1	51,2
من 5.000 إلى 20.000 ...	6	6	38.062	42.625	43,1	42,2
أقل من 5.000	7	7	6.025	6.622	6,8	6,6
المجمـــوع	**15**	**15**	**88.339**	**100.912**	**100**	**100**

اتسعت شبكة البنوك في سنة 1989 بإضافة 24 وحدة. وهكذا فإن العدد الكلي للوكالات التي تظل متمركزة بما يفوق النصف في الساحل الأطلسي وصل إلى 884 وكالة بنكية.

والحاصل أن مدينة الدار البيضاء تتوفر على أزيد من ربع هذه الشبابيك والتي تجمع لديها ما يفوق ثلث مجموع الودائع البنكية عند نهاية دجنبر 1989 .

التطور العام
للموارد والاستخدامات

بلغت الموازنة المجمعة للبنوك المسجلة 87,6 مليار درهم عند مختتم شهر دجنبر 1989 وسجلت ارتفاعا بمقدار 11,7 مليار أو 15,5 % عوض 9,4 مليار أو 14,1 % عند نهاية السنة السابقة (1).

وقد تزايد المبلغ الاجمالي للاستخدامات بما قدره 11,7 مليار ترتب عنه بالخصوص توسع مقداره 4,1 مليار بالنسبة للديون على الخزينة و 4 ملايير بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد و 3 ملايير تمثل نمو محفظة السندات والموجودات السائلة وما شابهها. وبالمقابل، سجلت الموارد توسعا إجماليا قدره 7,3 مليار، وبذلك تزايد الالتجاء إلى معهد الاصدار بمبلغ 4,2 مليار درهم. وبالتأكيد، فإن اللجوء إلى البنك المركزي بهذا الحجم يعزى إلى تعبئة أذينات الخزينة المكتتب فيها بواسطة أحد البنوك، بيد أنه يغطي كافة حاجيات البنوك وبالأخص القيمة المقابلة للاحتياطي النقدي المكون من لدنها.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 55 و 56 و 57

(1) يرجع للملحق الاحصائي 51

استخدامات وموارد البنوك التجارية

بملايين الدراهم	نهاية 1988	نهاية 1989	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الاستخدامات				
الموجودات السائلة				
وحساب الاحتياطيات	+3.593*	5.233	+ 1 640	+ 45,6
الديون على الخزينة	*30.189*	*34 308*	*+ 4 119*	*+ 13,6*
منها :				
- محفظة السندات العمومية	(30 158)	(34.272)	(+ 4 114)	(+13,6)
- الودائع	(31)	(36)	(+ 5)	(+16,1)
القروض للاقتصاد	31 542	35.563	+ 4.021	+ 12,7
تسليفات للمؤسسات المالية				
المتخصصة	484	377	- 107	- 22,1
السندات بالمحفظة	6 925	8.564	+ 1.639	+ 23,7
الموجودات الخارجية(1)	955	912	- 43	- 4,5
التعقيرات	2.143	2.618	+ 475	+ 22,2
المجمـوع	*75.831	87.575	+ 11 744	+ 15,5

بملايين الدراهم	نهاية 1988	نهاية 1989	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الموارد				
الرساميل والاحتياطيات	4.477	5.449	+ 972	+ 21,7
المخصصات	*641*	*580*	*- 61*	*- 9,5*
الودائع تحت الطلب	40.742	44.710	+ 3 968	+ 9,7
الودائع لأجل	18.647	20.829	+ 2.362	+ 12,8
الالتزامات الخارجية	842	1.027	+ 185	+ 22,0
مساعدات معهد الاصدار	8.244	12.492	+ 4.248	+ 51,5
مساعدات المؤسسات المالية				
المتخصصة	19	-	- 19	- 100,0
(سندات مودعة لضمان)				
موارد مختلفة صافية	*2 399	2.488	+ 89	+ 3,7
المجمـوع	*75.831	87 575	+ 11.744	+ 15,5

(1) باستثناء الديون على الخارج المدمجة ضمن القروض للاقتصاد.
(*) أرقام مصححة.

الاستخدامات

وصل مبلغ القروض التي منحتها البنوك للمقاولات والخواص بما فيها السلفات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة إلى 35.940 مليون من الدراهم. أي بتوسع قدره 3.914 مليون أو 12,2 % مقابل 3.329 مليون أو 11,6 % في السنة السابقة. بيد أن حصة هذه القروض ضمن مجموع الاستخدامات تقلصت هذه السنة أيضا حيث تراجعت من 42,2 % إلى 41 % ، وهو تراجع استفادت منه حسابات الاحتياطيات ومحفظة سندات المساهمة. أما مجموع القروض الموجهة لتمويل خزائن البنوك والمكون في حدود 56,4 % من تسهيلات الصندوق فقد بلغ 18.741 مليون درهم وتزايد بما قدره 1.085 مليون أو 6,1 % مقابل 936 مليون أو 5,6 % سنة من قبل. ووصل مبلغ السلفات المتميزة التي تمنح بالأساس خارج التأطير إلى 17.199 مليون من الدراهم، أي بارتفاع قدره 2.829 مليون أو 19,7 % يكاد يساوي مثيله في السنة الماضية. ويشمل هذا الارتفاع على الخصوص توسعا نسبته 48,7 % في قروض التجهيز وتزايدا على التوالي بمعدلي 22,9 % و 14,5 % في السلفات الممنوحة لقطاعي التصدير والسكن (1). وفي هذا الصدد، فإن الحد الأدنى لمعاملي الاستخدام لقروض الاسكان والسلفات المتوسطة الأجل القابلة لاعادة الخصم المحدد في 6 % بالنسبة للأول و 5,5 % من المستوجبات للثاني لم تتم مراعاته من لدن البنوك إلا بفضل اقتناء أذينات أصدرها كل من البنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 53

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بلغت ديون البنوك على الخزينة العمومية 34.308 مليون درهم أي ما يمثل 39 % من مجموع الاستخدامات وسجلت توسعا قدره 4.119 مليون أو 13,6 % عوض 3.517 مليون أو 13,2 % سنة من قبل. وقد نتج هذا التطور عن نمو محفظة السندات العمومية التي وصل مبلغها إلى 34.272 مليون درهم يمثل 61 % منه الأذينات المقتناة في السوق المالية ويتكون الباقي من الاكتتابات في إطار الحد الأدنى الاجباري الذي لازال يعادل 35 % من المستوجبات البنكية تحت الطلب.

وتحدد مبلغ محفظة السندات الخاصة منها والعمومية بحوزة البنوك في 8.564 مليون من الدراهم، في ارتفاع كبير قدره 1.639 مليون أو 23,7 % يعزى بالأساس إلى تنامي الأذينات التي يصدرها كل من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للانماء الاقتصادي.

وفي الأخير، بلغت الموجودات السائلة وحسابات الاحتياطيات ما قدره 5.233 مليون وأسفرت عن توسع بمبلغ 1.640 مليون أو 45,6 % عقب الزيادات في معدل الاحتياطي النقدي التي ترتب عنها ارتفاع في موجودات البنوك المجمدة لدى معهد الاصدار.

الموارد

بلغ مجموع الودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك 65.539 مليون درهم، في تزايد قدره 6.330 مليون من الدراهم أو 10,7 % . وضمن هذا المجموع، شكلت ودائع العمال المغاربة القاطنين بالخارج بمبلغ 17,9 مليار 27,3 % ومثلت الحسابات الأخرى التي تستفيد من المكافأة ما قدره 28,5 مليار درهم أو 43,4 % .

ومن جهة أخرى، فقد راعت البنوك نسبة تساوي بالمتوسط 77 % بين الأصول السائلة والقابلة للتحصيل من جهة والمستوجبات عند الطلب ولأجل لا يتعدى أربعة أشهر من جهة أخرى، بينما يتحدد هذا المعامل حسب النصوص التنظيمية في 60 % على الأقل.

وسجلت الأموال الذاتية بمبلغ 5.449 مليون درهم توسعا قدره 972 مليون أو 21,7 % يعزى بمقدار 714 مليون إلى الرفع من الاحتياطيات وفي حدود 258 مليون إلى الزيادة في رأس المال التي قامت بها خمسة بنوك في إطار النظام الجديد الذي نص على رفع الحد الأدنى لرأس المال من 15 مليون إلى 100 مليون درهم في أجل أقصاه نهاية سنة 1990 . أما معامل الملاءة الذي يبلغ 5,5 % ويتحدد كأدنى نسبة ينبغي للبنوك أن تراعيها بين أموالها الذاتية ومستوجباتها تحت الطلب ولأجل فقد تم الالتزام به في المجمل.

المؤسسات المالية المتخصصة

بلغ مجموع الحصيلة المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة الخمسة 34.992 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1989 وارتفع بها قدره 3.964 مليون أو 12,8 % مقابل 3.584 مليون أو 13,1 % في السنة السابقة. وقد مثل عند هذا المستوى كما كان الشأن في السنة الماضية حوالي 40 % من الموازنة المجمعة لبنوك الودائع.

الاستخدامات

يعزى الارتفاع المسجل في استخدامات المؤسسات المالية المتخصصة بالأساس إلى التوسع في القروض التي تقدمها للاقتصاد و في ديونها على الخزينة.

بلغت القروض المقدمة للاقتصاد 23.117 مليون درهم وتزايدت بها قدره 2.435 مليون أو 11,8 % عوض 2.472 مليون أو 13,6 % سنة من قبل، ولازالت تمثل أكثر من ثلثي استخدامات المؤسسات المالية المتخصصة. ويرجع هذا التوسع في الجزء الأهم منه إلى تنامي سلفات القرض العقاري والسياحي التي زادت بمقدار 1.860 مليون أو 23,3 % وبدرجة أقل إلى السلفات الممنوحة من لدن كل من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في ارتفاع قدره 576 مليون أو 6,6 % والبنك الوطني للانماء الاقتصادي في تصاعد بمبلغ 356 مليون أو 11,6 % . وبخلاف ذلك، تقلصت التسهيلات التي يقدمها صندوق الايداع والتدبير بمقدار 386 مليونا.

وبدت الديون على الخزينة المكونة في حدود 92 % من السندات الالزامية المكتتبة من لدن صندوق الايداع والتدبير والصندوق الوطني للقرض الفلاحي بمبلغ 5.421 في ارتفاع قدره 1.876 مليون أو 52,9% مقابل 883 مليون أو 33,2 % في السنة السابقة. وبالتالي فإن حصتها ضمن مجموع الاستخدامات تعززت حيث انتقلت في ظرف سنة من 11,4 % إلى 15,5 % .

وبلغت محفظة السندات 3.291 مليون وسجلت تزايدا قدرُه 186 مليون أو 6 % يعقب الاستقرار الملاحظ قبل سنة. وقد تراجعت حصة محفظة السندات التي يتوفر عليها بالأساس صندوق الايداع والتدبير في ظرف سنة من 10 % إلى 9,4 % من مجموع استخدامات المؤسسات المالية.

استخدامات وموارد المؤسسات المالية المتخصصة[1]

بملايين الدراهم	نهاية 1988*	نهاية 1989	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الاستخدامات				
ديون على الخزينة	3.545	5.421	+1.876	+ 52,9
ديون على البنوك	555	357	-198	- 35,7
قروض للاقتصاد[2]	20.682	23.117	+2.435	+ 11,8
قروض للجماعات العمومية	261	162	-99	- 37,9
محفظة السندات	3.105	3.291	+186	+ 6,0
استعمالات أخرى	804	913	+109	+ 13,6
استعمالات مختلفة صافية	2.076	1.731	-345	- 16,6
المجموع	**31.028**	**34.992**	**+3.964**	**+ 12,8**

بملايين الدراهم	نهاية 1988*	نهاية 1989	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الموارد				
الأموال الذاتية	3.256	4.064	+808	+ 24,8
مساعدات الدولة	610	617	+7	+ 1,1
اقتراضات خارجية	9.486	9.641	+155	+ 1,6
اقتراضات داخلية	6.786	7.853	+1.067	+ 15,7
ـ سندات إلزامية وأذينات	6.302	7.476	+1.174	+ 18,6
. سندات إلزامية	(1.811)	(2.166)	(+355)	(+ 19,6)
. أذينات	(4.491)	(5.310)	(+819)	(+ 18,2)
ـ قروض وتسليفات البنوك	484	377	-107	- 22,1
ودائع لأجل قصير	10.890	12.817	+1.927	+ 17,7
منها :				
ودائع مجمعة	(1.575)	(2.441)	(+866)	(+ 55,0)
المجموع	**31.028**	**34.992**	**+3.964**	**+ 12,8**

(1) صندوق الايداع والتدبير، البنك الوطني للانماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، القرض العقاري والسياحي، الصندوق المغربي للتقاعد.
(2) بما فيها أوراق الخزينة المكتتب فيها.
(*) أرقام مصححة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما الديون على البنوك والتي بلغت 357 مليون من الدراهم فقد أسفرت عن انخفاض قدره 198 مليون بعد أن كانت قد ارتفعت بمقدار 180 مليون في السنة المنصرمة.

وسجلت القروض الممنوحة للجماعات العمومية بدورها تقلصا بمبلغ 99 مليون أو 37,9 % يعقب في الواقع التوسع المحسوس الملاحظ في السنة الماضية.

الموارد

يعزى تنامي الموارد هذه السنة إلى جل الأركان.

وبالفعل، تزايدت الودائع التي وصل مبلغها إلى 12.817 مليون من الدراهم بما قدره 1.927 مليون أو 17,7 % ، أي بوتيرة تكاد تعادل مثيلتها في السنة السابقة، وتعززت حصتها ضمن مجموع الموارد بعض الشيء حيث وصلت إلى 36,6 % . وارتفع مبلغ الأصول المودعة لدى صندوق الايداع والتدبير والمتأتية في غالبيتها من صندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى 10.298 وتوسع بمقدار 1.045 مليون أو 11,3 % . وبذلك شكلت هذه الموجودات ما يفوق أربعة أخماس من إجمالي الودائع المتلقاة من لدن المؤسسات المالية المتخصصة. وارتفعت الودائع الموكولة إلى كل من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي على التوالي بمبلغي 417 مليون و 449 مليون مما أدى إلى زيادة حصتيهما تواليا إلى 14 % و 5,1 % من المبلغ الكلي للودائع المجمعة.

وبلغت الاقتراضات الخارجية 9.641 مليون درهم ومثلت 27,6 % من الموارد الكلية مسجلة تزايدا تجدد في 155 مليونا من الدراهم أو 1,6 % . وهكذا قلص كل من البنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي من تمويلهما من مصدر خارجي بما قدره على التوالي 179 مليون و 24 مليون. وبذلك فإن الارتفاع الملاحظ لم يترتب إلا عن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي رفع إلى 6.238 مليون درهم مبلغ التجائه إلى التمويل الخارجي حيث زاد منه بمقدار 358 مليون أو 6,1 % .

وسجلت الاقتراضات الداخلية بمبلغ 7.853 مليون درهم توسعا مماثلا للارتفاع الملاحظ في السنة السابقة، أي بمقدار 1.068 مليون أو 15,7 % . بيد أن حصتها ضمن الحجم الاجمالي للموارد تعززت بعض الشيء حيث انتقلت من 21,9 % إلى 22,4 % . ويشمل هذا التطور تزايدا قدره 356 مليون أو 19,7 % في الاصدارات الاقتراضية الطويلة الأجل لهذه المؤسسات وتوسعا بمبلغ 819 مليون أو 18,2 % برسم اكتتابات البنوك في السندات المتوسطة الأجل التي تصدرها هذه الهيآت. وبخلاف ذلك، تراجعت التسهيلات البنكية التي حصلت عليها في شكل تسبيقات وسلفات بمبلغ 107 ملايين أو 22,1 % .

وفي الأخير، قامت المؤسسات المالية المتخصصة بتعزيز أموالها الذاتية حيث بلغ مجموعها 4.064 مليون درهم، أي بارتفاع قدره 808 مليون أو 24,8 % عوض 541 مليون أو 19,9 % سنة من قبل. وبذلك تصاعدت حصتها ضمن المبلغ الاجمالي للموارد إلى 11,6 % .

توزيع السلف

وصل مجموع القروض التي منحها كل من بنك المغرب والبنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة بما فيها السلفات المقدمة بواسطة أوراق الخزينة إلى 65,9 مليار من الدراهم، وسجل في ظرف سنة ارتفاعا بحوالي 7 ملايير أو 12 % مقابل 5,8 مليار أو 11,1 % في السنة المنصرمة. وباعتبار العمليات فيما بين المقاولات في سوق أوراق الخزينة المحصاة بمقدار 4.885 مليون عوض 2.836 مليون في سنة 1988 ، فإن الحجم الاجمالي للتمويل المقدم للاقتصاد في سنة 1989 بلغ حوالي 71 مليارا من الدراهم أي ما يناهز 37 % من الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالأسعار الجارية في نظير 34 % سنة من قبل. وهكذا لم تعد القروض البنكية المؤطرة تمثل سوى ما يكاد يفوق 38 % من المجموع.

ويبين الجدول الذي يلي توزيع مجموع التسهيلات حسب أصلها ومصدر تمويلها وكذا حسب مدتها :

توزيع القروض المقدمة للاقتصاد

بملايين الدراهم	1987	1988	1989
حسب مصدر توزيعها			
. معهد الاصدار	6.501	6.626	7.268
. بنوك الودائع(1)	28.261	31.542	35.563
. المؤسسات المالية المتخصصة	18.210 *	20.682	23.117
ـ منها أوراق الخزينة المصدرة لفائدة المؤسسات المالية المتخصصة	(619)	(1.034)	(825)
المجموع	52.972	58.850	65.948
حسب تمويلها			
. معهد الاصدار	10.629	10.747	11.312
. بنوك الودائع(2)	27.850 *	31.822	36.849
. المؤسسات المالية المتخصصة	14.493 *	16.281	17.787
المجموع	52.972	58.850	65.948
حسب مدتها			
ـ الأمد القصير	33.640 *	36.662	39.770
. معهد الاصدار	6.501	6.626	7.268
. بنوك الودائع	24.252	26.374	28.748
. المؤسسات المالية المتخصصة	2.887 *	3.662	3.754
ـ الأمد المتوسط والطويل	19.332	22.188	26.178
. بنوك الودائع	4.009	5.168	6.815
. المؤسسات المالية المتخصصة	15.323	17.020	19.363
أ ـ مجموع القروض	52.972	58.850	65.948
ب ـ المقاولات والخواص (أوراق الخزينة)	2.517	2.836	4.885
المجموع (أ + ب)	55.489	61.686	70.833

(1) باستثناء سندات التوظيف.
(2) بما فيها المساعدات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة في شكل اكتتابات إلزامية في الأذينات.
(*) أرقام مصححة.

القروض حسب

مصدر توزيعها

وصل مبلغ القروض الموزعة من طرف بنوك الودائع بإستثناء التمويل في شكل سندات للمساهمة أو التوظيف إلى 35.563 مليون درهم وسجل توسعا قدره 4.021 مليون أو 12,7 % ، أي بوتيرة تفوق مثيلتها للسنة السابقة التي بلغت 11,6 % أو 3.281 مليون. وهكذا شكلت هذه القروض 53,9 % من إجمالي التسهيلات الممنوحة من لدن الجهاز البنكي والمالي.

أما سلفات المؤسسات المالية المتخصصة فقد بلغت 23.117 مليون من الدراهم، أي بارتفاع قدره 2.435 مليون أو 11,8 % مقابل 2.472 مليون أو 13,6 % في السنة الماضية. وظلت حصة هذه السلفات ضمن الحجم الكلي دون تغيير عند مستوى 35,1 % .

ورفع بنك المغرب من تسهيلاته المباشرة إلى مبلغ 7.268 مليون درهم بزيادة قدرها 642 مليون أو 9,7 % عوض 125 مليون أو 1,9 % سنة من قبل، دون أن تتغير حصته التي تمثل 11 % من المجموع.

القروض بحسب التمويل

إن القروض التي تمولها بنوك الودائع والتي تشمل السلفات التي تمنحها وكذا الاكتتابات في الأذينات التي تصدرها المؤسسات المالية المتخصصة قد بلغت 36.849 مليون درهم، أي بتزايد قدره 5.027 مليون أو 15,8 % في نظير 3.972 مليون أو 14,3 % سنة من قبل.

ووصل مبلغ السلفات الممولة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة إلى 17.787 مليون درهم وسجل توسعا قدره 1.506 مليون أو 9,3 % عوض 1.788 مليون أو 12,3 % في السنة المنصرمة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما تسهيلات معهد الاصدار التي تشمل القروض المباشرة وإعادة التمويل التي تهم بالأساس البنوك فقد بلغت 11.312 مليون درهم وسجلت إرتفاعا قدره 565 مليون 5,2 % مقابل 118 مليون أو 1,1 في سنة 1988 .

القروض بحسب المدة

أدرجت القروض لأجل قصير بمقدار 39.770 مليون درهم وتزايدت بمبلغ 3.108 مليون أو 8,5 % وهي وتيرة تقل بقليل عن مثيلتها للسنة المنصرمة لكنها تفوق معدل توسع الناتج الداخلي الاجمالي. كما تراجعت حصتها ضمن مجموع القروض الموزعة من 62,3 % إلى 60,3 % . وقد منحت بالأساس كما هو الشأن عادة من طرف البنوك التجارية.

وبدت السلفات المتوسطة والطويلة الأجل بمبلغ 26.178 مليون درهم في ارتفاع قوي قدره 3.990 مليون درهم أو 18 % ، أي بوتيرة مساوية لمثيلتها خلال السنة المنصرمة. لذا فإن حصتها ضمن الحجم الاجمالي للقروض تعززت بمبلغ حوالي 40 % . ويعزى هذا التوجه إلى كل من بنوك الودائع التي تزايدت سلفاتها بمقدار 32 % وكذا المؤسسات المالية المتخصصة التي تنامت قروضها بنسبة 14 % . بيد أن حصة هذه الأخيرة ضمن مجموع تسليفات هذه الفئة من المؤسسات تراجعت من جديد حيث تحددت في 74 % .

القروض بحسب
قطاعات النشاط

إن التسليفات التي يتم إحصاؤها من طرف المصلحة المركزية للمخاطر استنادا إلى تصريحات بنوك الودائع والمؤسسات المالية المتخصصة لا تأخذ في الاعتبار إلا القروض التي تفوق مبالغها 100.000 درهم ولازالت تستثني على الخصوص العمليات المتعلقة بأوراق الخزينة.

وحسب الطريقة التي أحصيت بها، لم تتجاوز السلفات 36 مليار درهم، أي ما يكاد يفوق نصف المبلغ الاجمالي للقروض الموزعة. وبذلك يكون التوسع السنوي قد بلغ 3.184 مليون، وهو توسع استفادت منه غالبية القطاعات كما يتبين من خلال الجدول التالي :

بملايين الدراهم	دجنبر 1987	دجنبر 1988	دجنبر 1989	التغيرات % دجنبر 88 / دجنبر 87	التغيرات % دجنبر 89 / دجنبر 88
قطاعات النشاط					
الفلاحة والصيد	3.891	4.144	4.221	6,5	1,9
الزراعات	2.177	2.529	2.683	16,2	6,1
ـ الأنشطة الملحقة بالفلاحة	1.155	1.003	862	13,2 -	14,1 -
ـ الصيد البحري	259	302	380	16,6	25,8
ـ أنشطة أخرى	300	310	296	3,3	4,5 -
المعادن والصناعة	14.983	16.070	16.999	7,3	5,8
ـ الطاقة	449	199	289	55,7 -	45,2
(منها النفط والوقود)	(295)	(105)	(210)	(64,4 -)	(100)
ـ المعادن	1.482	1.285	1.072	13,3 -	16,6 -
ـ مواد البناء، المباني والأشغال العمومية	1.969	2.086	2.265	5,9	8,6
ـ الصناعات الميكانيكية	2.080	2.170	2.118	4,3	2,4 -
ـ الصناعات الكيماوية	1.580	1.676	1.740	6,1	3,8
ـ الصناعات الغذائية	3.056	3.321	3.285	8,7	1,1 -
ـ صناعات النسيج	2.779	3.563	4.336	28,2	21,7
ـ صناعات مختلفة	1.588	1.770	1.894	11,5	7
الخدمات وغيرها	11.601	12.792	14.970	10,3	17
ـ التجارة	4.438	5.124	5.691	15,5	11,1
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(1.351)	(1.471)	(1.667)	(8,9)	(13,3)
(تجارة الجملة للمواد الأولية)	(1.437)	(1.655)	(1.853)	(15,2)	(12)
(تجارة النسيج والجلود)	(316)	(372)	(402)	(17,7)	(8,1)
ـ وسطاء التجارة والصناعة	206	248	311	20,4	25,4
ـ النقل وما يلحق به	956	984	944	2,9	4,1 -
(النقل البحري)	(530)	(480)	(393)	(9,4 -)	(18,1 -)
ـ الفنادق	565	640	1.071	13,3	67,3
ـ أعمال عقارية	1.153	1.105	1.413	4,2 -	27,9
ـ أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وقروض الايجار وشركات المساهمة)	1.459	1.810	1.753	24,1	3,1 -
ـ عناصر مختلفة	2.824	2.881	3.787	2	31,4
المجموع	30.475	33.006	36.190	8,3	9,6
ـ قروض لأجل قصير	20.876	22.438	23.187	7,5	3,3
ـ قروض لأجل متوسط وطويل	9.599	10.568	13.003	10,1	23,1

إن القروض التي تم إحصاؤها برسم قطاع « الفلاحة والصيد » الذي يحصل على عدد كبير من القروض التي يقل مبلغها عن الحد الأدنى الذي يؤخذ بالاعتبار لدى الاحصاء قد بلغت 4.221 مليون درهم، في تزايد تحدد في 77 مليونا أو 1,9 % ويشمل هذا التزايد انخفاضا بنسبة 14,1 % في تمويل الأنشطة الملحقة، وتوسعا معدله 25,8 في السلفات الممنوحة لقطاع الصيد وكذا ارتفاعا قدره 6,1 % على مستوى الزراعات. وفي هذه الظروف تقلصت بعض الشيء حصة قطاع الفلاحة والصيد ضمن الحجم الكلي للقروض المصرح بها حيث تراجعت من 12,6 % إلى 11,7 % .

وبلغت التسبيقات الممنوحة لقطاع المعادن والصناعة 16.999 مليون درهم وتزايدت بمقدار 929 مليون أو 5,8 % مقابل 1.087 مليون أو 7,3 % سنة من قبل. وعرفت القروض المقدمة لفرع الطاقة ارتفاعا قويا نسبته 45,2 % . كما أن القروض الممنوحة لقطاعي صناعات النسيج والأشغال العمومية سجلت توسعا على التوالي بنسبتي 21,7 % و 8,6 % . وبخلاف ذلك، فإن تمويل قطاعات المعادن والصناعات الميكانيكية والصناعات الغذائية تقلص على التوالي بمقدار 16,6 % و 2,4 % و 1,1 % . وهكذا انتقلت حصة السلفات المقدمة للقطاع الثاني ضمن إجمالي التسهيلات المصرح بها من 48,7 % إلى 47 % .

وفي الأخير، سجلت السلفات الممنوحة للقطاع الثالث بمبلغ 14.970 مليون درهم ارتفاعا قدره 2.178 مليون أو 17 % عوض 1.191 مليون أو 10,3 % عند نهاية السنة السابقة. وقد استفادت من هذا التطور غالبية القطاعات وهمت أبرز الزيادات كلا من القطاع الفندقي والنشاطات العقارية والعناصر المختلفة. وبذلك تعززت حصة التسهيلات المقدمة للقطاع الثالث ضمن القروض المصرح بها حيث تصاعدت من 38,8 % إلى 41,3 % من نهاية سنة لأخرى.

تـوازن خـزائـن البـنـوك

إن العوامل المستقلة التي تؤثر على السيولة البنكية وكذا الرفع التدريجي من معدل الاحتياطي النقدي بصفة متتالية خلال شهور أبريل وغشت ودجنبر 1989 قد ترتبت عنها اقتطاعات هامة من خزائن البنوك. بيد أن هذه الأخيرة استفادت من تسهيلة خاصة للبنك المركزي تضمن تمويل التسبيقات الممنوحة للخزينة من لدن أحد البنوك. وهكذا، فباستثناء هذه العملية لم تتعرض السيولة لتوترات قوية بل واستطاعت البنوك تقليص التجائها لمعهد الاصدار في نهاية السنة بمبلغ 152 مليون درهم.

العوامل المؤثرة على خزائن البنوك

تميز تطور خزائن البنوك في المجمل كما يتبين من خلال تحليل العوامل الواردة في الجدول أدناه بتضييق تزايد تدريجيا إلى غاية شهر شتنبر وبانفراج نسبي في نهاية السنة. أما إذا أخذت بالاعتبار التسبيقات غير المباشرة المقدمة للخزينة من طرف البنك المركزي بواسطة الجهاز البنكي فإن التطور الملاحظ يدل على انعدام أي ضغط على مستوى السيولة البنكية.

التغيرات المجمعة منذ بداية السنة(1) بملايين الدراهم	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
. عملية «البنك المركزي»	619 -	2.524 -	4.999 -	4.517 -
منه :				
ـ الأوراق والقطع البنكية المتداولة	(208 -)	(1.266 -)	(2.729 -)	(2.894 -)
ـ الودائع	(512 -)	(424 -)	(324 -)	(156 -)
ـ حسابات البنوك والخزينة	(101 +)	(834 -)	(1.946 -)	(1.467 -)
. الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى معهد الاصدار	1.672 -	1.533 -	799 -	342 -
. ديون معهد الاصدار على الخزينة	1.132 +	962 +	4.460 -	531 +
. ديون مختلفة لمعهد الاصدار	837 +	180 +	492 +	708 +
. عناصر أخرى	444 -	541 -	242 -	628 -
المجموع	766 -	3.456 -	8.410 -	4.248 -
ـ التجاءات البنوك لمعهد الاصدار(2)	766 +	3.456 +	8.410 +	4.248 +
ـ التجاءات البنوك باستثناء عمليات التسبيقات الخاصة لمعهد الاصدار بواسطة سندات عمومية	34 -	244 -	910 +	152 -

(1) تعبر العلامات الموجبة على الأثر التوسعي على خزائن البنوك والعلامة السالبة عن الأثر التقييدي.
(2) تعادل علامة (-) انخفاضا في الالتجاءات إلى إعادة التمويل وعلامة (+) تزايدا في هذا الاتجاه.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إن التوسع المحسوس في استدانة الخزينة لدى معهد الإصدار بكيفية مباشرة أو غير مباشرة خلال النصف الأول من السنة قد عوض بشكل وافر التأثير التقييدي المترتب عن تزايد تداول الأوراق النقدية وخروج العملات الأجنبية. وبالفعل فعلى الرغم من رفع معدل الاحتياطي النقدي من 7 % إلى 8 % خلال شهر أبريل فقد تمكنت البنوك من تقليص التجاءاتها لمعهد الاصدار لتغطية حاجياتها الذاتية بما قدره 244 مليون درهم عند نهاية النصف الأول من السنة.

وخلال الأثلوثي الثالث، تعرضت خزائن البنوك لتضييق ظرفي تحت تأثير كل من تزايد الطلب على الأوراق النقدية وتراجع السلفات التي يمنحها معهد الاصدار للخزينة وكذا الرفع مرة ثانية من معدل الاحتياطي النقدي الذي وصل إلى 10 % في شهر غشت. بيد أن هذا الاتجاه لم يلبث أن انعكس مرة أخرى خلال الأثلوثي الرابع تحت تأثير تصاعد نفقات الخزينة، بحيث أنه على الرغم من رفع معدل الاحتياطي النقدي مرة ثالثة خلال شهر دجنبر ليصل إلى 11 % فإن البنوك تمكنت من تخفيض التجائها إلى تمويل معهد الاصدار بمبلغ 152 مليونا من الدراهم.

كيفية إعادة تمويل البنوك

يعرض الجدول الوارد أدناه تطور التجاءات البنوك لاعادة التمويل لدى البنك المركزي ومؤسسات أخرى خلال سنة 1989.

عند نهاية الأثلوثي بملايين الدراهم	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
التجاءات الى مؤسسات أخرى	105	44	27	-
الالتجاء إلى معهد الاصدار	9.010	11.700	16.653	12.492
- تسبيقات	4.862	7.930	12.203	8.464
- خصم	4.148	3.770	4.450	4.028
المجموع	9.115	11.744	16.680	12.492

بلغ إجمالي إعادة تمويل البنوك بالمتوسط الشهري 12 مليار درهم وسجل بذلك ارتفاعا قدره 2.149 مليون أو 21,6 % مقابل 1.282 مليون أو 14,7 % في سنة 1988. وقد حصلت إعادة التمويل بكاملها تقريبا لدى بنك المغرب وأنجزت في حدود الثلثين على شكل تسبيقات بمعدلات متغيرة بالسوق النقدية وبمقدار الثلث في شكل تسهيلات بمعدلات محددة في إطار إعادة التمويل التفضيلية التي لم تتوقف حصتها ضمن مجموع الالتجاءات عن التراجع حيث انخفضت من 45 % سنة 1987 إلى 36 % سنة 1988 و إلى الثلث هذه السنة.

إعادة التمويل لدى بنك المغرب

بلغت تسبيقات بنك المغرب بمعدلات متغيرة بالمتوسط الشهري 8,1 مليار، ووصلت مبالغها القصوى إلى 12 مليارا ما بين شهري شتنبر ونونبر وهي الفترة التي كان على الخزينة العمومية أن تسدد خلالها تسهيلة الصندوق الممنوحة من طرف بنك المغرب وأن تعوضها بتسبيقات بواسطة أحد البنوك، وقد منحت بمعدلات تراوحت بحسب الشهور وحسب كون أجل الاستحقاق يصل إلى يوم واحد أو ثلاثة أيام أو سبعة أيام، ما بين 9,75 % في شهر مارس و 13,25 % في شهر غشت عوض المعدلات القصوى التي بلغت 9,50 % و 11,25 % في السنة الماضية.

ومن جهتها، فإن التسهيلات الممنوحة بمعدلات محددة بلغت في المتوسط 3,9 مليار درهم وظلت شبه قارة طوال السنة كلها. وقد همت تعبئة كل من قروض التصدير والقروض ذات الأجل المتوسط القابلة لاعادة الخصم، وكذا التسهيلة المقدمة لتسويق الحبوب.

السوق النقدية بين البنوك

بالاضافة إلى تدخلات بنك المغرب، فإن السوق النقدية البنكية تسمح كذلك للبنوك والمؤسسات المالية بالقيام بسلفات واقتراضات لأجل قصير فيما بينها.

وقد وصل حجم المبالغ المتداولة بالمتوسط الشهري 388 مليون وسجل تزايدا طفيفا بالمقارنة مع السنة السابقة حيث بلغ 362 مليونا.

وقد تميزت وضعية المؤسسات المالية المتخصصة في هذه السوق بتحقيق إقراض صاف، بيد أن اسهامها الصافي لم يتجاوز 94 مليون درهم.

وفي الأخير أنجزت الصفقات بمعدلات فائدة تراوحت ما بين 8 % و 9,75 % ، أي بمستويات ظلت شبه قارة من سنة لأخرى.

الادخار والاستثمارات

بلغ الناتج الداخلي الاجمالي المحسوب بالأسعار الجارية، والمتعلق بسنة 1989 مقدار 194,1 مليار درهم، وأظهر نموا يعادل 13,6 مليار أو 7,5 % . وبالمقابل فإن الانفاق الاجمالي الذي يشتمل على 152,7 مليار من الاستهلاك الكلي و 51 مليار من الاستثمار و 19 مليار من تحملات الدين الخارجي، قد وصل إلى 222,7 مليار متجاوزا بنسبة 7 % الموارد الوطنية التي بلغت 208,2 مليار من ضمنها 14,1 مليار برسم التحويلات الاجمالية وبصفة رئيسية تحويلات العمال المغاربة بالخارج.

وهكذا، يبدو مستوى الطلب الداخلي مرتفعا إذ نتج عن زيادة قوية في الاستهلاك والاستثمارات معا، وكذا عن الرغبة في تكوين مخزونات احتياطية والتي اكتست أهمية بالغة هذه السنة. ومع ذلك، ظل الادخار الداخلي في مستوى عال نسبيا بل وتزايد بالمقارنة مع مستواه في العام الماضي، بحيث بلغ 41,4 مليار درهم، أي ما يمثل 21,3 % من الناتج الداخلي الاجمالي. كما أن الادخار الوطني الاجمالي ارتفع إلى ما قدره 55,5 مليار مما مكن من التمويل الشامل للاستثمارات رغم توسعها الفائق، ومن تغطية جزء من تحملات الدين إلى حدود 4,5 مليار، غير أنه خلف مع ذلك فارقا بمبلغ 14,5 مليار درهم استلزم الالتجاء من جديد إلى التمويل الخارجي.

ذلك أن عبء الدين الخارجي لا يزال ثقيلا، ويتطلب تمويله لوحده قرابة عشر الناتج الداخلي الاجمالي، كما أن الاقتطاع من الموارد الوطنية الذي يتسبب فيه يتم على حساب تعزيز التكوين الاجمالي للرأس مال الثابت ومن ثم يعرقل النمو الاقتصادي الكفيل وحده بإفراز الأموال اللازمة لتسديد الدين. وعلاوة على ذلك، فإن وسائل التمويل لتكوين رأس المال الثابت لم يظهر عليها تحسن ملموس. وتظل في أواخر الثمانينات رهينة بباقي أقطار العالم، نظرا لضرورة التوفر على موارد خارجية هامة من أجل تنفيذ مشاريع التجهيز.

ويتبين في آخر الأمر أن الاقبال على التوفير الداخلي غير كاف لوحده لمواجهة حاجيات الاستثمار والمخزونات خاصة وأن تزايد المداخيل المتأتية من نمو أقل أهمية بالمقارنة مع السنة الماضية، كان معتدلا، كما أن الطلب على الاستهلاك لم يخف، في حين ضعف أثر الاجتذاب الملاحظ فيما قبل بالنسبة لمعدلات المردودية الحقيقية للتوظيفات. وفي ذات الوقت تقلص الادخار العمومي بأكثر من الربع، من سنة لأخرى.

وبموازاة مع ذلك يعود مصدر نمو الاستثمار إلى إنعاش نفقات التجهيز للدولة ولاسيما إلى نشاط القطاع الخاص. وبالفعل، أدت الانجازات الاستثنائية التي حققها الاقتصاد الوطني في العام الماضي إلى انتعاش تدعم بفضل الشروع في تطبيق التعليمات التي تضمنتها الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول، في أواسط السنة، والمتعلقة بتسريع في المسطرات الادارية لقبول الاستثمارات وتخفيفها.

ونظرا لانعدام وجود جدول عام للعمليات المالية وهو أداة لا جدال في أهميتها، والذي يشكل إعداده ضرورة مستعجلة، فإنه يتعذر تحضير جدول شامل للعناصر المكونة للادخار ولاستخدامها لذا سيقتصر التحليل على تطور الادخار السائل والاكتتابات

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاجمالية على صعيد السوق المالية فيما يرجع للموارد، وعلى التكوين الاجمالي للرأس مال الثابت فيما يتعلق بالاستخدامات. وبالمثل، سيتم استعراض الاستثمارات الصناعية المقبولة ولو أن إنجازها لا ينطبق مع السنة التي هي قيد الدراسة. كما تجدر الاشارة في الأخير، إلى أن توزيع بعض العناصر المكونة لكل من الادخار والاستثمارات لا يخلو من مخاطر الازدواجية في الاستعمال التي لا يمكن في الوضع الحالي تلافيها بشكل تام.

الموارد السائلة واسهام السوق المالية

يمثل كل من ارتفاع الأصول السائلة والاكتتابات الجديدة بالسوق المالية أشكال التوفير الرئيسية التي أمكن إحصاؤها. وعلى هذا الأساس لا يمكنها أن تكون بالتأكيد العناصر الوحيدة التي ينبغي أخذها بالاعتبار، ومع ذلك فإنها تشكل مؤشرا يدل بما فيه الكفاية على مدى تفضيل العملاء الاقتصاديين للموجودات السائلة وتصرفهم تجاه التوظيفات المالية.

وبناء على ذلك، فإن الأصول السائلة والتوظيفات الاجمالية بالسوق المالية قد ارتفعت على التوالي إلى 14,1 مليار و 9,3 مليار درهم. وبذلك يصل مجموعها إلى 23,4 مليار وهو مبلغ يفوق بنسبة 25,8 % نظيره للسنة الماضية. ومن جهة أخرى، يتبين أن التوظيفات لأجل قصير والتوظيفات للأمد المتوسط والطويل التي قام بها، بصفة رئيسية، المستثمرون المؤسسيون قد تعززت بصفة أهم مما سبق، بل وتجاوزت توسع الموجودات النقدية، التي سجلت رغم ارتفاعها القوي، تقلصا في حصتها بحيث تراجعت مما يقارب النصف إلى حوالي الثلث من المجموع.

أما فيما يرجع لنشاط بورصة القيم للدار البيضاء، فقد بقي مستقرا تقريبا عند مستواه للعام المنصرم، حيث أن رقم الأعمال البالغ 672 مليون ظل بدون تغيير يذكر، بل سجلت الصفقات على الأسهم انخفاضا قويا بما يناهز النصف.

الموجودات النقدية والادخار السائل و القصير الأجل

يبين الجدول التالي تطور مختلف الأصول السائلة ولأجل قصير، خلال السنتين الماضيتين :

بملايين الدراهم	المبالغ عند نهاية دجنبر		التغيرات المطلقة	
	1988	1989	1988	1989
المتيسرات النقدية	68.192	76.024	8.980 -	7.832 -
ـ أوراق نقدية ونقود معدنية	21.914	24.814	1.910 +	2.900 +
ـ الودائع تحت الطلب	46.278	51.210	7.070 +	4.932 +
. النظام المصرفي	41.603	45.727	5.503 +	4.124 +
. مركز الشيكات البريدية والخزينة	4.675	5.483	1.567 +	808 +
الودائع المصرفية لأجل	18.467	20.829	2.133 +	2.362 +
الودائع لدى المؤسسات المالية	2.893	4.036	789 +	1.143 +
ـ صندوق التوفير الوطني	1.236	1.428	183 +	192 +
ـ الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	1.373	1.790	322 -	417 +
ـ القرض العقاري والسياحي	202	651	202 +	449 +
ـ البنك الوطني للانماء الاقتصادي	82	167	82 +	85 +
التوظيفات لدى الخزينة	5.576	6.542	697 -	966 +
ـ أذينات لأجل ستة أشهر	2.067	2.409	732 +	342 +
ـ أذينات لأجل سنتين	1.770	1.094	977 +	676 -
ـ أذينات لأجل سنتين (مخصصة للمغاربة المقيمين بالخارج)	-	278	-	278 -
ـ أذينات لأجل ثلاث سنوات	-	1.261	2.007 -	1.261 +
ـ مخصصات لاقتناء العملة الأجنبية	239	-	1.899 -	239 -
ـ ودائع لأجل	1.500	1.500	1.500 +	-
أوراق الخزينة	3.870	5.710	727 +	1.840 +
المجموع	**98.998**	**113.141**	**11.932 +**	**14.143**
معدل الزيادة	**13,7 +**	**14,3 +**	-	-

يظهر هذا الجدول أن السيولات، كما تم إحصاؤها تصل إلى 113,1 مليار درهم وقد تزايدت بمبلغ 14,1 مليار أو 14,3 % بدل 11,9 مليار أو 13,7 في العام السابق، كما يشير إلى أن الرصيد من العملة الائتمانية قد تنامى بمقدار 2,9 مليار وأن الودائع تحت الطلب والتوفير لأجل قصير التي تجمعت لدى النظام المصرفي والمالي قد ارتفعت معا بمبلغ 7,6 مليار. أما الأموال التي حصلت عليها الخزينة، فإنها زادت بمقدار 1,8 مليار وتلك التي تلقتها المقاولات مباشرة في إطار إصدارات أوراق الخزينة تنامت بقدر مماثل.

الموجودات النقدية

لقد سجلت الموجودات النقدية للمقاولات والخواص توسعا قدره 7,8 مليار درهم أو 11,4 % . ويمثل تنامي الودائع تحت الطلب الموكلة إلى الجهاز المصرفي 4,1 مليار، أما تزايد الأموال تحت الطلب التي تجمعت عن طريق المسالك المالية للخزينة فقد وصل إلى 808 مليون .

الودائع شبه النقدية التي تديرها البنوك

ارتفعت الحسابات والسندات لأجل ثابت، بمبلغ 2,4 مليار أو 13 % عوض 12,9 % خلال 1988 . ورغم استمرار نسق نمو متواصل لهذه الفئة من الادخار فإنها تبدو مع ذلك متأثرة بإخضاع مردودها للضريبة عند المصدر وبمنافسة التوظيفات المالية التي أدخلت حديثا بالسوق والتي تظهر أكثر اجتذابا.

الودائع لدى المؤسسات المالية

وصلت الودائع المفتوحة حديثا للعموم لدى المؤسسات المالية، إلى ما يفوق 4 ملايير ومثلت عند هذا المستوى 6,1 % من مجموع الودائع التي تديرها البنوك، وقد سجلت زيادة قدرها 1,1 مليار أو ما يقارب الخمسين.

بلغت الموجودات بالحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني 1,4 مليار وتنامت بمبلغ 192 مليون أو 15,5 % . وقد نتج هذا النمو عن تزايد كل من عدد المودعين، الذي انتقل إلى أكثر من 573.300 ، والرصيد المتوسط الذي ارتقى إلى ما يقارب 2.500 درهم. غير أنه، حتى عند هذا المستوى ، يظل الايداع المتوسط لكل دفتر بعيدا كل البعد عن المبلغ الأقصى المسموح به وهو 150.000 درهم وأقل بكثير من الرصيد المتوسط للحساب على دفاتر لدى البنوك.

وبلغت الودائع عند الطلب، وبالحسابات على دفاتر ولأجل التي يديرها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ما قدره 1,8 مليار، وسجلت بمبلغ 417 مليون أو 30,4 % اتساعا مماثلا لنظيره في آخر السنة الماضية.

أما الودائع عند الطلب ولأجل التي تم تكوينها لدى القرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للانماء الاقتصادي فقد انتقلت من حوالي 284 مليون إلى 818 مليون من نهاية سنة لأخرى.

الأموال القصيرة الأمد المتلقاة من لدن الخزينة

استمرت الخزينة بشكل مستديم في إصدار أذينات على صيغ لأجل ستة أشهر التي شهد الطلب عليها حركتين متباينتي الاتجاه. الأولى تصاعدية، وقد وقعت خلال الأربعة أشهر الأولى حيث وصل المبلغ الجاري لهذه الأذينات، في آخر الفترة، إلى 2,9 مليار، وسجل توسعا قدره 881 مليون أو 42,6 % بالمقارنة مع السنة الماضية. أما الحركة الثانية، التي من المحتمل أن تكون مرتبطة بتخفيض معدل المكافأة بنقطة واحدة إلى 9,5 % ، مع الاعفاء من الضريبة فقد امتدت إلى غاية نهاية السنة، حيث وصل وقتئذ مبلغ الأذينات إلى 2,4 مليار، فارتفع بمعدل 14,3 % بالنسبة للسنة بكاملها.

وقد اصدرت الخزينة في نهاية الربع الأول من السنة، اقتراضا لأجل سنتين، بمعدل 11 % جلب ما يقارب 117 مليون درهم. كما أنها أصدرت خلال النصف الثاني من السنة اقتراضا لأمد ثلاث سنوات بمعدل 12 % ، وقد مكن من الحصول

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

على مبلغ هام وصل إلى 1,3 مليار. وفي الأخير، قامت الخزينة في شهر يوليوز بفتح اقتراض مستديم خصص بصفة اقتصارية للمغاربة المقيمين بالخارج، ويستخدم للتحويلات من العملة الأجنبية التي تم إنجازها ابتداء من فاتح يونيو 1989 . ويوفر ذلك الاصدار بعد فترة الاستحقاق، ومدتها سنتين، مردودا يصل إلى 25 % ، وينخفض هذا المعدل إلى 10,5 % في حالة الاسترداد بعد سنة. وبلغت الاكتتابات المتلقاة في هذا الصدد ما قدره 278 مليون عند نهاية دجنبر.

وفي المجموع، فإن الخزينة التي ما زالت، من جانب آخر، تدبر ما قدره 1,5 مليار في شكل ودائع لأجل، في إطار تدبير الموارد التي تم تجميعها لبناء المسجد الأكبر الحسن الثاني، قد استفادت من إيراد صافي يناهز المليار، من الاصدارات للعموم ذات الأمد القصير بعد تسديد المبالغ التي آن استحقاقها سنة 1989 وإعادة ما تبقى برسم المخصص من أجل اقتناء العملات الأجنبية.

أوراق الخزينة

يشهد سوق أوراق الخزينة نموا هاما منذ نشأته في دجنبر 1986 ، وقد عرف انتعاشا هذه السنة حيث بلغ حجم الصفقات 5,7 مليار وسجل زيادة قدرها 1,8 مليار بالمقارنة مع سنة 1988 . وقد نالت طريقة التمويل هذه إقبال كل من العارضين نظرا لأسعار السوق الملائمة نسبيا، والباحثين عن التموين، لأن الموارد المحصل عليها بشروط غير قاسرة، خاصة فيما يرجع للمبالغ تضاف إلى التسليفات الممنوحة من طرف النظام المصرفي والمالي. وفضلا عن ذلك فقد شجعت البنوك بنفسها على اللجوء إلى ذلك التمويل.

السوق المالية

وصل الادخار الذي تم تكوينه عن طريق السوق المالية مستوى لم يسبق له مثيل على الاطلاق ، إذ بلغ 9,3 مليار درهم، وسجل توسعا بمقدار 2,6 مليار أو 38,8 % من سنة لأخرى ويعزى هذا التطور بالأساس، إلى إصدارات الخزينة والمؤسسات العمومية التي شملت مبلغ 5,6 مليار عوض 3,5 مليار . أما إصدارات الشركات الحرة، فقد بلغت في المجموع 3,7 مليار وارتفعت بها قدره 431 مليون فقط.

ويستعرض الجدول التالي تطور الاكتتابات الاجمالية في الاصدارات للأمد المتوسط والطويل خلال الخمس سنوات الماضية :

بملايين الدراهم (1)	1985	1986	1987	1988	1989
- أذينات الدولة لأجل متوسط ..... (منها الاقتراضات الوطنية	40	2.939	1.295	276	1.125
لأجل خمس سنوات)	–	(2.905)	(1.256)	(250)	(1.105)
- سندات وأذينات الدولة لأمد طويل : (منها الاقتراضات	1.239	1.173	1.574	1.712	2.794
الالزامية لأجل 15 سنة)	(943)	(1.017)	(1.256)	(1.645)	(2.734)
- إصدارات شبه عمومية بضمان من الدولة	1.070	1.024	1.660	1.500	1.750
- إصدارات الشركات	1.215	2.095	2.295	3.238	3.669
المجموع	**3.564**	**7.231**	**6.824**	**6.726**	**9.338**

(1) باستثناء السندات الالزامية والأذينات المكتتبة من طرف البنوك، التي تندرج ضمن مقابلات الكتلة النقدية، وتلك التي تمت حيازتها في إطار الاصدارات الخاصة.

الاصدارات العمومية
والاصدارات المضمونة
من طرف الدولة

لقد مكن التجاء الخزينة للسوق المالية عن طريق إصدارات لأمد متوسط وطويل، من تعبئة موارد بمبلغ 3,9 مليار درهم، يمثل الضعف بالمقارنة مع السنة الماضية.

وبلغت الاكتتابات في الأذينات لأجل متوسط، التي لم تتجاوز 276 مليون في 1988 ، ما قدره هذه السنة 1,1 مليار منه 20 مليون فقط في شكل استعمال لحسابات الرأس مال. وبالفعل أصدرت الخزينة للعموم اقتراضين لأجل خمس سنوات أولهما في شهر مارس بمعدل 12 % مكن الحصول على 65 مليون والثاني في شهر دجنبر، وقد تم عرضه بمعدل فائدة 13 % وسمح بتلقي أكثر من مليار درهم.

وبلغت التوظيفات لأجل طويل من سندات إلزامية للدولة، ما قدره 2,8 مليار بدل 1,7 مليار في العام الماضي. ولما كانت اقتناءات الملزمين الخاضعين للضريبة على الأرباح المهنية من سندات التجهيز لأجل عشر سنوات وبمكافأة 8 % ، محدودة في مبلغ 60 مليون، فإن مصدر الزيادة يرجع إلى الاكتتابات في الاقتراضات الالزامية لأجل خمس عشرة سنة بمعدل 11 % وبمبلغ 2,7 مليار وزع اصدارها على ستة أقساط.

ومن جانبه، وصل مجموع الاكتتابات في الاقتراضات المضمونة من طرف الدولة إلى 1,8 مليار درهم عوض 1,5 مليار. ويحتل القرض العقاري والسياحي من جديد، المكانة الرئيسية في طلب التمويل، حيث حصل بمفرده على 1,3 مليار بفضل اصدار خمس اقتراضات أمدها خمس عشرة سنة وبمكافأة 11 % . وقد أدرج صندوق التجهيز الجماعي ثلاث اصدارات وشركة مفاحم المغرب اصدارين، لأجل خمس عشرة سنة مكنتهما من الحصول على 400 مليون و 50 مليون درهم على التوالي. وفي الأخير، أصدرت الشركة العامة العقارية اقتراضا لأجل خمس سنوات بمعدل فائدة 9,75 % ، وقد جلب مبلغ 50 مليون، وظل كل من صندوق الايداع والتدبير وشركات التأمين المكتتبين الرئيسيين في اصدارات الدولة والقطاع العمومي.

تكوين الشركات
والزيادات في رأس المال

بلغت الامدادات الاجمالية من رساميل الشركات 3,7 مليار وتزايدت بمقدار 431 مليون أو 13,3 % . وجاء هذا التطور ليدعم التوجه الجيد الذي لوحظ خلال السنين الأخيرة، نحو تعزيز الأموال الذاتية للمقاولات، كما يتجلى ذلك في الجدول التالي :

بملايين الدراهم	1985	1986	1987	1988	1989
تكوين الشركات	185	961	290	530	1.219
الزيادة في رأس المال	1.030	1.134	2.005	2.708	2.450
الزيادة الاجمالية في الرسمال	1.215	2.095	2.295	3.238	3.669
تخفيضات في رأس المال	85 -	107 -	105 -	149 -	203 -
صافي الزيادة في الرسمال	1.130	1.988	2.190	3.089	3.466

وصلت الامدادات من الرساميل من أجل تكوين شركات جديدة إلى مقدار 1,2 مليار في نظير 530 مليون فقط في السنة الماضية. وقد شملت احداث 1.695 مقاولة، 712 منها صناعية، و 309 تجارية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن زيادات الرساميل التي أقدمت عليها 814 شركة قد شملت 2,5 مليار، وهو مبلغ أدنى مما سجل في العام الماضي. وقد كان جانب كبير من هذه العمليات لفائدة المقاولات الصناعية والشركات المالية التي زادت من رأس مالها بمبلغ 1,2 مليار و 407 مليون درهم على التوالي.

وإذا ما أخذ بالاعتبار كل من تخفيضات رأس المال وتصفية الشركات التي تمت خلال 1989 ، والتي تقدر في المجموع بنحو 203 مليون فإن التدفق الصافي للرساميل لصالح الشركات يبلغ في آخر الأمر، 3,5 مليار وتصل زيادته إلى 377 مليون أو 12,2 % .

بورصة القيم بالدار البيضاء

ارتفع رقم الأعمال الذي حققته بورصة القيم إلى 672 مليون درهم، إثر زيادة معتدلة نسبتها 2,8 % من سنة لأخرى. وفضلا عن ذلك، كانت الزيادة من نصيب الصفقات على سندات الدولة لوحدها، إذ أن المعاملات على الأسهم قد سجلت انهيارا بالغا. والحاصل أن عمليات التفويت المباشرة قد ظلت مهيمنة بمبلغ 417 مليون ومثلت 62 % من رقم الأعمال الكلي، بينما لم تتجاوز المعاملات بالسوق الرسمية، ما قدره 254 مليون، شملت ضمنها مبادلات الأسهم أقل من عشرة ملايين وشكلت بذلك نسبة لا تكاد تصل إلى 1,5 % من نشاط البورصة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبلغت الصفقات المتعلقة بأذينات وسندات الدولة 538 مليون فتزايدت بنحو 40 % ، ومثلت 80 % من رقم الأعمال الكلي. وقد نتج اجتذاب سوق القيم ذات الايراد الثابت، على الخصوص عن درجة السيولة التي يتميز بها والتي تنميها الاصدارات الموجهة للعموم، من أذينات الدولة التي تثير الاقبال بحكم مكافأتها المعفاة من الضريبة. وبخلاف ذلك، بلغت مبادلات الأسهم 123 مليون وانخفضت بأكثر من النصف، خاصة بسبب ضعف العرض في الوقت الذي أخذ يظهر فيه بعض الطلب عليها تفسره اعتبارات ترتبط بالبحث عن تنويع التوظيفات.

وبالاضافة إلى ذلك، لم يسجل أي إدراج من جديد للقيم هذه السنة، ولم يتم تسجيل سوى السندات المتعلقة بالزيادات في الرأس مال. ولم يكد يصل عدد السندات المقبولة للتسعيرة الرسمية إلا 34 مليون.

وفي المجمل، فإن معدل المردودية العامة بالمتوسط كما تم ضبطه على مستوى توزيع الربيحات، قد وصل إلى 6,9 % ، وإلى 10,9 % باعتبار التوزيع المجاني للأسهم.

ولا يزال نشاط البورصة يبدو محدودا وينبغي دعمه بواسطة الادراج في التسعيرة لعدد هام من الأسهم الجديدة. وهذا العمل لا يبدو قابلا للتحقيق على المدى القريب نظرا لكون العديد من المقاولات مازالت تكتسي بقدر بالغ طابعا عائليا، ولم تبق سوى المبادرة المزمع الاقدام عليها في إطار برنامج الخوصصة هي القمينة وحدها للتمهيد لحل هذا المشكل.

الاستثمارات

بلغت الاستثمارات المنجزة خلال سنة 1989 ما قدره 51 مليار وسجلت من جديد زيادة بنسبة 19,4 % ، مقاربة لنظيرتها للسنة السابقة. والواقع أن تكوين رأس المال الثابت وصل إلى مقدار 44 مليار، وتوسع بدوره بمعدل 19,6 % ، رغم تكوين مخزونات هامة إلى حدود 7 مليار درهم. وفي هذه الظروف فإن معدل الاستثمار الذي يعكس نسبة تكوين رأس المال إلى الناتج الداخلي الاجمالي قد ارتفع ليصل إلى 22,7 % عوض 20 % تقريبا خلال السنتين الماضيتين.

وبالموازاة مع ذلك، فإن التوفير الوطني الذي يشتمل على الادخار الداخلي وعلى تحويلات المداخيل من الخارج، منها بصفة رئيسية تحويلات العمال المغاربة قد ارتفع إلى 55,5 ملايير ، تم الاقتطاع منها بمقدار 4,5 مليار من أجل الاسهام في مواجهة تحملات الدين الخارجي، فيما خصص 51 مليار منها لتمويل الاستثمارات المنجزة خلال 1989 .

ويبين الجدول التالي تطور التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت خلال الخمس سنوات الأخيرة :

بملايين الدراهم	1985	1986	1987	1988	1989
المعدات والأدوات	12.277	14.240	13.414	14.880	17.850
البناء	8.664	9.099	9.447	11.801	14.150
الأشغال العمومية	7.832	8.361	7.347	8.797	10.550
تهيىء الأراضي والأغراس ...	598	603	705	717	
تربية المواشي	557	688	719	608	1.450
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت.	**29.928**	**32.991**	**31.632**	**36.803**	**44.000**
الانتاج الداخلي الاجمالي	**129.507**	**154.336**	**157.834**	**180.486**	**194.100**
نسبة الاستثمار	23,1	21,4	20,0	20,4	22,7

استلزمت اقتناءات المعدات والأدوات التي تمثل نسبة 40 % ضمن المجموع، صرف ما يناهز 17,9 مليار، أي بزيادة 20 % من سنة لأخرى. أما الانجازات في قطاع البناء فقد بلغت 14,2 مليار وسجلت توسعا بنحو 20 % ، وقد أسهمت بهذا المبلغ إلى حدود الثلث، في التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت. ووصلت النفقات من أجل إنجازات الأشغال العمومية إلى ما قدره 10,6 مليار وتزايدت بمعدل 20 % ، وفي الأخير بلغت الرساميل المستثمرة في تهيىء الأراضي والأغراس واقتناء المواشي ما مجموعه 1,5 مليار وسجلت تقدما بنسبة 9,4 % .

ومن جهة أخرى فإن الاستثمارات الصناعية المقبولة في إطار قوانين تشجيع المقاولات، قد بلغت هذه السنة 8 ملايير درهم وسجلت توسعا بمعدل 39,1 % ، يلي الزيادة المرتفعة المحققة في العام الماضي و نسبتها 23,3 % . ومن المنتظر أن تبلغ الاستثمارات في قطاع النسيج والجلد ما قدره 2,5 مليار وفي فرع الكمياء وشبه الكمياء مقدار مليارين. ويمثل كلاهما أكثر من نصف المجموع الذي يشتمل على إسهام المستثمرين الأجانب بنسبة تفوق 15 % وعلى المبادرة الحرة الوطنية بما يناهز 78 % .

وزيادة على ذلك، فإن القسط الوافر من المشاريع المقبولة، وعددها 2.157 يتعلق بالمقاولات الصغرى والمتوسطة الموجهة في نسبة عالية منها إلى الانتاج الموجه للتصدير. وتشكل النفقات من العملة الأجنبية اللازمة لانجازها نسبة 60 % من المجموع. ومن المتعين أن يتم تمويلها بما يتجاوز النصف، بواسطة الأموال الذاتية، وما تبقى بفضل القروض المتأتية بصفة أساسية من البنوك والمؤسسات المالية. ومن جهة أخرى، يتوقع أن توفر هذه المشاريع 66.300 منصب شغل، وتبلغ الكلفة لكل منصب 270 ألف درهم في الصناعات الكبرى و 40 ألف درهم في الصناعات الصغرى والمتوسطة. وفي الأخير يرتقب أن ينجز أكثر من نصف المشاريع بالدار البيضاء، التي تبقى منطقة الاستقبال الرئيسية.

مـولاي،

لقد استفاد الاقتصاد الوطني خلال السنة الماضية من العديد من العوامل الخارجية الملائمة، وحصل على نتائج هامة وملحوظة كما أن كل المؤشرات تقريبا أبانت عن تقدم ملموس. غير أن مثل هذا التطور كان يحمل بوادر اتجاه مغاير، سواء بالنظر لتراكم ظروف مواتية أو بالنظر لأهمية التقدمات المحققة، وكذا باعتبار الأثر النفساني الذي ترتب عن هذه العوامل. لذا فإن نتائج هذه السنة تبدو بالمقارنة، أقل ملاءمة.

ذلك أن نسبة الزيادة الحقيقية في الانتاج باتت محدودة نسبيا، ولكنها تبرز مع ذلك قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع التغيرات الغير الملائمة للتطور الاقتصادي الداخلي منه والخارجي. وهكذا فإن الحجم الكلي للانتاج الفلاحي لم يزد إلا بقليل، كما أن القطاع الثاني اتسم بشبه ركود خاصة على إثر الانخفاض البالغ لانتاج الفوسفاط ومشتقاته، وفي الأخير انفرد كل من القطاع الثالث وقطاع الادارة العمومية بتحقيق تقدم ملحوظ.

وقد ارتكز انتعاش النشاط الاقتصادي على الطلب الداخلي الذي كان بالغ الأهمية سواء تعلق الأمر بأمتعة التجهيز والاستهلاك أو بالحرص على تكوين مخزون احتياطي. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الطلب الذي انتعش بفضل النتائج الحسنة لمحصل عليها في السنة الماضية وإثرالزيادة في الأجور والتعويضات الممنوحة للخواص هذه السنة، قد إتجه في جزء منه لاقتناء المواد المستوردة، وذلك في إطار تحرير أوسع للمبادلات التجارية مع الخارج.

ونتيجة لذلك، اتسع العجز التجاري بشكل ملموس، ورغم زيادة طفيفة في مداخيل السياحة، وانتعاش تحويلات المواطنين العاملين بالخارج، فقد أسفر عن تدهور رصيد العمليات الجارية لميزان الأداءات، الذي أصبح سلبيا بعد أن سجل فائضا خلال السنتين الماضيتين .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

كما تدهورت وضعية المالية العمومية عقب زيادة في النفقات، خاصة منها المتعلقة بالتجهيز، بقدر أكثر من الزيادة في المداخيل.

وفي هذه الظروف، فإن تمويل عجز كل من المالية العمومية والحساب الجاري الخارجي كان عسير الانجاز، وتسبب في إعادة تكوين متأخرات في أداءات الدولة، كما تطلب أيضا اللجوء إلى قروض أجنبية جديدة، وإلى إصدار نقدي بمستوى لا يتلاءم والحفاظ على التوازنات الأساسية، وذلك في وقت تعذر فيه اتخاذ إجراءات تقييدية كانت ستؤدي حتما إلى عرقلة مسار التحرر الجاري به العمل.

وبالرغم من ذلك، فقد أمكن ضبط الزيادة في الأسعار التي ظلت معتدلة، والتحكم في الضغوط الممارسة على طلب العملات الأجنبية، والحفاظ على مستوى احتياطيات الصرف، وتم تفادي أية إعادة تكوين للمتأخرات التجارية. كما أن الاقبال على الاستثمار كان قويا مما سيخلف آثارا حميدة على مستوى التشغيل.

وفي الأخير، فإن النتائج المحصل عليها عند نهاية 1989 تبدو متفاوتة الأهمية، وذلك نظرا للصعوبات الهيكلية والظرفية القائمة، إذ أن الاقتصاد لايزال رهينا باستمرار بالتقلبات المناخية وبأثرها على الانتاج. كما أنه رهين أيضا إلى حد بعيد بمستوى الطلب الخارجي، وبالتطورات الواسعة المدى وغير المرتقبة لأسعار كل من المواد الأولية، وأنصاف المنتجات وأمتعة التجهيز، ويتأثر كذلك بمستوى معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات على صعيد الأسواق المالية العالمية. وفي الأخير، فإن الاقتصاد مازال يتحمل عبء سداد الدين الخارجي، الذي يقتطع كل سنة جزءا هاما من مواردنا المتوفرة، ويخفض بالتالي من إمكانيات الاستثمار.

إلا أنه بصرف النظر عن التطور الظرفي، فإن البلاد قد حققت خلال السنوات الأخيرة نتائج مرموقة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي رغم استمرار وضعية مالية صعبة حتى ولو أن سنة 1989 اتسمت بنوع من التوقف في مسار التقويم النهائي.

وبالفعل، فقد ظهر تحسن ملموس في مطلع سنة 1990 على بعض المؤشرات الاقتصادية رغم أن ضغوطا مازالت تمارس على مستوى الأسعار وعلى توازن المالية العمومية، التي كانت إعادة هيكلتها موضع مخطط واسع يشتمل على تدابير تقشف انتقائي ليس على المدى القصير فحسب، بل وعلى المدى المتوسط أيضا.

ومع ذلك، فإنه يجب اعتماد استراتيجية شاملة تهدف إلى تحكم أفضل في التوازنات المالية وإلى استكمال الاصلاح الاقتصادي الذي شرع في تنفيذه وذلك باتخاذ الوسائل الأساسية لتنظيم العرض والطلب، وتطبيقها من أجل خلق أفضل الظروف لانطلاقة النمو وإنعاش التشغيل. وإن ضرورة رسم إطار إقتصادي كلي مستقر لتبدو ملحة لاسيما وأنه ينبغي ليس فقط متابعة مسلسل تقويم الاختلالات الهيكلية، ولكن أيضا إعطاء أكثر ما يمكن من الأسبقية للنمو الاقتصادي، الكفيل وحده بأن يؤمن بصفة دائمة، وفي آن واحد كلا من تسديد الدين ونماء متواصل.

ومن أجل إسهام متزايد في سياسة تقويم التوازنات الأساسية، مع إمداد الاقتصاد بالتمويل اللازم في ذات الوقت، فقد شرع في إصلاح واسع النطاق في المجال النقدي والمالي. ويعد هذا الاصلاح من الانشغالات الحالية الهامة لمعهد الاصدار ويستهدف على الخصوص الشروع في تطبيق تحرر تدريجي للقروض الداخلية ولأسعار الفائدة، كما يرمي أيضا إلى إقامة سوق مالية حقيقية وذلك بواسطة تعزيز نظام المزايدة، وإدخال أدوات مالية جديدة. ومهما يكن من أمر، فإن السلطات النقدية ستبقى ملتزمة اليقظة والحذر، ولن تألو جهدا لدعم ومواكبة انطلاقة النمو، في ظروف أصبحت مناسبة أكثر لاستثمارات الخواص، الوطنية منها والأجنبية، وذلك بفضل الاجراءات التي اتخذت خلال الآونة الأخيرة في هذا الميدان.

الرباط، يونيو 1990
محمد السقاط

تغيرات الحساب الختامي لبنك المغرب

بلغ الحساب الختامي لبنك المغرب في نهاية دجنبر 1989 ما مجموعه 36.049,5 مليون درهم، وسجل زيادة قدرها 5.098,1 مليون أو 16,5 % من نهاية سنة لأخرى مقابل ارتفاع بمقدار 3.607,1 مليون درهم أو 13,2 % سنة من قبل.

وتبين الفقرات التالية باختصار أهم التغيرات التي تم تسجيلها على صعيد أركان الأصول والخصوم :

الأصـــــول

الموجودات من الذهب وحقوق
السحب الخاصة ومن العملات
القابلة للتحويل

بلغ مجموع هذا الركن 4.482,5 مليون درهم عوض 5.009,2 مليون في السنة الماضية وتوزعت مختلف أبوابه على النحو التالي :

– الموجودات من الذهب	124,7	مليون درهم
– الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي ـ حصة الاحتياطي	389,4	مليون درهم
– الموجودات من حقوق السحب الخاصة	3,8	مليون درهم
– الموجودات من العملات القابلة للتحويل	3.744,5	مليون درهم
– الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	220,1	مليون درهم

وهكذا سجل هذا الركن انخفاضا قدره 526,7 مليون درهم أو 10,5 % نتج أساسا عن الانخفاض بمبلغي 519,2 مليون درهم و 7,8 مليون درهم الذي طرأ على التوالي على كل من الموجودات من العملات القابلة للتحويل والاكتتاب لدى صندوق النقد العربي.

أوفاق الأداء

وصل مجموع « أوفاق الأداء » مرة أخرى مبلغا قدره 18,3 مليون درهم يعادل المبلغ المسجل عند نهاية سنة 1988 .

المساعدات المالية للدولة

ارتفعت « المساعدات المالية للدولة » إلى 10.629,3 مليون درهم في توسع بما قدره 534,4 مليون درهم أو 5,3 % من نهاية سنة لأخرى.

وقد ظلت التسبيقات الاتفاقية الممنوحة للدولة طبقا للفقرة 4 من الفصل 35 من الظهير القاضي بإحداث بنك المغرب مستقرة عند مبلغ 5.500 مليون درهم. ويصل عددها إلى ست اتفاقيات يرجع تاريخها بالتتابع إلى 12 مارس 1964 و 31 دجنبر 1967 و 7 مايو 1970 و 13 مارس 1974 و 13 أكتوبر 1977 و 9 أبريل 1980 . وتحدد مبلغ كل من الأوليين في 250 مليون درهم فيما وصلت مبالغ الاتفاقيات الأربع الباقية على التوالي إلى 500 مليون، 1.000 مليون، 2.000 مليون و 1.500 مليون.

إن المبلغ المرخص به لتسهيلة الصندوق الممنوحة للدولة طبقا للفقرة 3 من الفصل 35 من الظهير الآنف الذكر والذي تحدد هذه السنة في 4.266 مليون درهم عوض 3.298 مليون سنة من قبل قد تم استعماله بأكمله عند نهاية سنة 1989 .

وبالمثل، فإن التسليفات الأخرى التي ظلت دون تغيير تتمثل في أذينتين للخزينة تم تأجيل استحقاقهما إلى دجنبر 1990 . وتشكل الأذينة الأولى البالغ قدرها 100,4 مليون درهم مبلغ التسبيق المقدم للدولة من أجل سحب البسيطة من التداول في سنة 1958 داخل ما كان يدعى سابقا بمنطقة الشمال. وتمثل الثانية بمبلغ 38,4 مليون درهم مقابلا لتكفل معهد الاصدار بالعملات الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويبلغ مجموع التسبيقات الغير المباشرة المضمونة بواسطة تعبئة السفاتج الجمركية والسندات المكفولة لفائدة الخزينة 724,5 مليون درهم، أي بانخفاض قدره 433,6 مليون بالمقارنة مع المستوى الذي بلغته في نهاية 1988 .

الحسابات البريدية الجارية

وصل مبلغ « الحسابات البريدية الجارية » إلى 27,8 مليون درهم وبدا في تقلص بمقدار 3,3 مليون درهم من سنة لأخرى.

عمليات السلف

وصل مبلغ « عمليات السلف » إلى 19.825,7 مليون درهم في ارتفاع قدره 4.955,4 مليون أي بأكثر من الثلث من نهاية سنة لأخرى.

وقد نتج هذا النمو البين عن التوسع الهام بمقدار 5.151,9 مليون في ركن « التسبيقات » الذي انتقل في ظرف سنة من 10.156 مليون إلى 15.307,9 مليون وكذا عن الزيادة بما قدره 181,4 مليون درهم في مبلغ « محفظة السندات المسحوبة على المغرب ».

وبخلاف ذلك، فقد سجل كل من ركن « محفظة السندات المسحوبة على الخارج » وركن « السندات الجاري تحصيلها » انخفاضا بلغ على التوالي 315,5 مليون درهم و 62,4 مليون.

استعمال الرسمال والاحتياطيات

وصل مبلغ ركن « استعمال الرسمال والاحتياطيات » بعد طرح الاندثارات التي تمت برسم سنة 1989 إلى 861,2 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 121,3 مليون أو 16,3 % .

عناصر مختلفة

بلغ مجموع ركن « عناصر الأصول المختلفة » 204,7 مليون درهم وبدا في ارتفاع قدره 17 مليونا من نهاية سنة لأخرى.

الخصوم

الأوراق المتداولة

وصل مبلغ الأوراق المتداولة عند حصر الحساب الختامي إلى 25.423,1 مليون درهم وسجل ارتفاعا قدره 2.854,5 مليون أو 12,6 % عوض 1.976,4 مليون أو 9,6 % في سنة 1988 .

وبنهاية دجنبر 1989 توزعت الأوراق المتداولة حسب مختلف الفئات على النحو التالي (1) :

5.987.235	ورقة من فئة 5 دراهم	بالدراهم 29.936.175
87.454.036	ورقة ونصف ورقة من فئة 10 دراهم .	بالدراهم 874.540.365
50.459.674	ورقة ونصف ورقة من فئة 50 درهما .	بالدراهم 2.522.983.725
219.956.263	ورقة ونصف ورقة من فئة 100 درهم .	بالدراهم 21.995.626.350
	المجموع	بالدراهم 25.423.086.615

النقود المعدنية المتداولة

انتقل مبلغ النقود المعدنية المتداولة إلى 396,9 مليون درهم وتزايد بمقدار 39,2 مليون درهم أو 11 % .

(1) تجدر الاشارة إلى أن الأوراق المبتورة الواردة في الحساب الختامي لم تدرج فيه بقيمة تداولها، بل بقيمة تسديدها.

وبتاريخ 29 دجنبر 1989 فإن النقود المتداولة توزعت كالتالي :

أ ـ قطع الذهب

7.438	قطعة تذكارية من فئة 250 درهما .	بالدراهم 1.859.500
1.716	قطعة تذكارية من فئة 500 درهما .	بالدراهم 858.000

ب ـ قطع الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد . . .	بالدراهم 6.377.796
651.737	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدراهم 3.258.685
26.725	قطعة تذكارية من فئة 50 درهما .	بالدراهم 1.336.250
9.004	قطعة تذكارية من فئة 100 درهم .	بالدراهم 900.400
3.804	قطعة تذكارية من فئة 150 درهما .	بالدراهم 570.600
4.592	قطعة تذكارية من فئة 200 درهم .	بالدراهم 918.400

ج ـ قطع النيكل

103.598.341	قطعة من فئة 50 سنتيما	بالدراهم 51.799.170,50
164.742.793	قطعة من فئة درهم واحد . . .	بالدراهم 164.742.793,00
22.656.997	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدراهم 113.284.985,00

د ـ قطع برونز الأليمنيوم

162.231.813	قطعة من فئة 5 سنتيمات	بالدراهم 8.111.590,65
168.556.607	قطعة من فئة 10 سنتيمات	بالدراهم 16.855.660,70
129.288.838	قطعة من فئة 20 سنتيما	بالدراهم 25.857.767,60

هـ ـ قطع الأليمنيوم

17.182.983	قطعة من فئة سنتيم واحد . . .	بالدراهم 171.829,83
	المجموع . . .	بالدراهم 396.903.428,28

الالتزامات تجاه الخارج

ذهبا و عملات أجنبية

قابلة للتحويل

بلغ مجموع هذا الركن 549,2 مليون درهم وبدا في تراجع قدره 185,3 مليون درهم. وبالفعل، فقد تقلص كل من « الالتزامات بالعملات القابلة للتحويل » بمبلغ 181,6 مليون و « الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل » بمقدار 1,5 مليون وحساب « المنظمات الدولية » بـ 2,2 مليون .

أوفاق الأداء

لازال ركن « أوفاق الأداء » يندرج بمبلغ 0,3 مليون ويظل دون تغيير.

الودائع و غيرها من الالتزامات

وصل مجموع ركن « الودائع وغيرها من الالتزامات » إلى 5.534,7 مليون، في توسع قدره 1.623,1 مليون. وفي الوقت الذي عرفت فيه « حسابات احتياطيات البنوك » و « الحسابات الأخرى » تزايدا على التوالي بمبلغي 1.686,6 مليون و 158,9 مليون، فإن « حسابات عمليات البنوك » و « الالتزامات الأخرى » سجلت انخفاضا بما قدره 171,4 مليون و 51 مليونا.

منح حقوق السحب الخاصة

لم يسجل أي تغيير في هذا الركن إذ لازال مجموعه يبلغ 433,6 مليون درهم.

رأس المال و الاحتياطيات

أدرج ركن « رأس المال والاحتياطيات » بمبلغ 1.882,7 مليون درهم، أي بارتفاع بأكثر من الخمس مقارنة مع مستواه في السنة الماضية.

عناصر مختلفة

بلغ رصيد « عناصر الخصوم المختلفة » 1.829 مليون درهم وسجل ارتفاعا قدره 447,7 مليون درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بيان الحساب الختامي عند نهاية دجنبر 1989

الحصيلة في نهاية دجنبر 1989 *

الأصول	بالدراهم	الخصوم	بالدراهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل	4.482.523.401,92	الأوراق والنقود المتداولة	25.819.990.043,28
ـ الموجودات من الذهب	124.737.746,10	ـ الأوراق	25.423.086.615,00
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي	389.404.377,19	ـ النقود	396.903.428,28
ـ الموجودات من حقوق السحب الخاصة	3.720.438,14	الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل	549.221.418,25
ـ الموجودات من العملات القابلة للتحويل	3.744.523.202,99	ـ الالتزامات ذهبا	–
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	220.137.637,50	ـ الالتزامات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل	342.989.188,32
أوفاق الأداء	18.274.092,74	ـ الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	4.303.690,37
المساعدات المالية للدولة	10.629.392.635,85	ـ المنظمات الدولية	201.928.539,56
ـ أذينة الخزينة (التبادل النقدي) (1)	100.439.060,00	أوفاق الأداء	233.956,32
ـ أذينة الخزينة (النقود المعدنية) (2)	38.419.235,10	الودائع وغيرها من الالتزامات	5.534.714.649,76
ـ تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الأساسي)	5.500.000.000,00	ـ الحساب الجاري للخزينة العمومية	1.080.437,07
ـ تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الأساسي)	4.266.000.000,00	ـ البنوك « حسابات العمليات »	138.815.289,00
ـ نعبئة السفاتج الجمركية والسندات المكفولة	724.534.340,75	ـ البنوك « حسابات الاحتياطيات »	4.269.733.700,00
الحسابات البريدية الجارية	27.812.786,81	ـ حسابات أخرى	1.008.994.331,80
عمليات السلف	19.825.663.755,14	ـ التزامات أخرى	116.090.891,89
ـ محفظة السندات المسحوبة على المغرب	582.101.330,64	منحات حقوق السحب الخاصة	433.628.327,61
ـ محفظة السندات المسحوبة على الخارج	3.366.112.818,28	الرسمال والاحتياطيات	1.882.733.450,32
ـ التسبيقات	15.307.879.354,35	ـ الرسمال	30.000.000,00
ـ السندات الجاري تحصيلها	569.570.251,87	ـ الاحتياطيات	1.852.733.450,32
إستخدام الرسمال والاحتياطيات (3)	861.160.737,95		
عناصر أخرى	204.701.962,33	عناصر أخرى	1.829.007.527,10
مجموع الأصول	36.049.529.371,74	مجموع الخصوم	36.049.529.372,74

(*) بعد توزيع الأرباح.
(1) الفصل 35 ، فقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 ذو الحجة 1378 (30 يونيو 1959).
(2) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 ذو الحجة 1378 (30 يونيو 1959).
(3) بعد طرح الاندثار.

حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 1989

الخصوم	بالدراهم	الأصول	بالدراهم
نفقات الادارة	251.136.721,10	إيرادات الخصم	434.555.309,38
تحملات مختلفة	83.942.504,56	الفوائد	1.083.941.069,85
تخصيصات للاندثار	48.008.285,07	العمولات	122.482.643,47
تخصيصات للاستثمار	265.500.000,00	إيرادات مختلفة	20.400.944,09
	648.587.510,73		
صافي أرباح السنة المالية	1.012.792.456,06		
	1.661.379.966,79		1.661.379.966,79

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الملحقات

م. 1 ـ بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي

(أسعار السوق لسنة 1980)

بملايين الدراهم	1985	*1986	*1987	*1988	**1989
القطاع الاول	14.482	19.801	15.219	19.872	20.075
الفلاحة والغابات والصيد	14.482	19.801	15.219	19.872	20.075
القطاع الثاني	26.279	26.549	26.813	29.285	29.325
صناعة الاستخراج	3.624	3.521	3.475	3.834	3.010
الطاقة والماء (1)	2.749	2.912	3.131	3.377	3.546
صناعة التحويل	15.504	15.713	16.025	17.302	17.305
البناء والأشغال العمومية	4.402	4.403	4.182	4.772	5.464
القطاع الثالث	33.061	33.906	34.993	37.070	38.315
النقل والمواصلات	4.862	4.862	5.116	5.373	5.540
خدمات أخرى (2)	10.641	11.100	11.507	11.922	12.340
التجارة (3)	17.558	17.944	18.370	19.775	20.435
الانتاج الداخلي الاجمالي	73.822	80.256	77.025	86.227	87.715
الادارات العمومية	13.297	14.169	14.916	15.292	15.995
الناتج الداخلي الاجمالي	87.119	94.425	91.941	101.519	103.710

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم والخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 2 ـ تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي

(أسعار السوق لسنة 1980)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1985	*1986	*1987	*1988	**1989
القطاع الأول	18,5	36,7	23,1 -	30,6	1
الفلاحة والغابات والصيد	18,5	36,7	23,1 -	30,6	1
القطاع الثاني	5,8	1	1	9,2	0,1
صناعة الاستخراج	0,5 -	2,8 -	1,3 -	10,3	21,5 -
الطاقة والماء (1)	4,8	5,9	7,5	7,9	5
صناعة التحويل	7,1	1,3	2	8	-
البناء والأشغال العمومية	7,4	-	5 -	14,1	14,5
القطاع الثالث	3	2,6	3,2	5,9	3,4
النقل والمواصلات	4,2	-	5,2	5	3,1
خدمات أخرى (2)	3,7	4,3	3,7	3,6	3,5
التجارة (3)	2,3	2,2	2,4	7,6	3,3
الانتاج الداخلي الاجمالي	6,7	8,7	4 -	11,9	1,7
الادارات العمومية	4,1	6,6	5,3	2,5	4,6
الناتج الداخلي الاجمالي	6,3	8,7	2,6 -	10,4	2,2

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 3 ـ تطور الناتج الداخلي الاجمالي

(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1985	*1986	*1987	*1988	**1989
القطاع الاول	21.498	29.526	23.992	30.949	32.046
الفلاحة والغابات والصيد	21.498	29.526	23.992	30.949	32.046
القطاع الثاني	43.238	49.944	51.321	61.506	66.376
صناعة الاستخراج	5.629	4.548	3.992	5.128	4.630
الطاقة والماء (1)	6.190	11.140	11.527	14.122	15.274
صناعة التحويل	24.032	26.588	28.408	33.119	35.278
البناء والأشغال العمومية	7.387	7.668	7.394	9.137	11.194
القطاع الثالث	49.934	58.709	64.854	68.439	73.546
النقل والمواصلات	8.323	9.005	10.510	12.030	12.900
خدمات أخرى (2)	16.680	18.936	20.243	21.622	23.486
التجارة (3)	24.931	30.768	34.101	34.787	37.160
الانتاج الداخلي الاجمالي	114.670	138.179	140.167	160.894	171.968
الادارات العمومية	14.837	16.157	17.667	19.592	22.132
الناتج الداخلي الاجمالي	129.507	154.336	157.834	180.486	194.100

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 4 ـ تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي

(بالأسعار الجارية)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1985	*1986	*1987	*1988	**1989
القطاع الأول	27,6	37,3	18,7 -	29	3,5
الفلاحة والغابات والصيد	27,6	37,3	18,7 -	29	3,5
القطاع الثاني	15,7	15,5	2,8	19,8	7,9
صناعة الاستخراج	6,1	19,2 -	12,2 -	28,5	9,7 -
الطاقة والماء (1)	24,9	80	3,5	22,5	8,2
صناعة التحويل	15,9	10,6	6,8	16,6	6,5
البناء والأشغال العمومية	15,8	3,8	3,6 -	23,6	22,5
القطاع الثالث	13,2	17,6	10,5	5,5	7,5
النقل والمواصلات	18,5	8,2	16,7	14,5	7,2
خدمات أخرى (2)	14,6	13,5	6,9	6,8	8,6
التجارة (3)	12,6	23,4	10,8	2	6,8
الانتاج الداخلي الاجمالي	16,6	20,5	1,4	14,8	6,9
الادارات العمومية	5,9	8,9	9,3	10,9	13
الناتج الداخلي الاجمالي	15,3	19,2	2,3	14,4	7,5

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 5 ـ بيان تطور الناتج الوطني الاجمالي

(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1985	*1986	*1987	*1988	**1989
الناتج الداخلي الاجمالي	129.507	154.336	157.834	180.486	194.100
الدخل الخارجي الصافي	2.558	7.604	8.038	5.031	3.700
الدخل الوطني الاجمالي المتاح	132.065	161.940	165.872	185.517	197.800
الاستهلاك النهائي الوطني	104.992	125.477	128.179	142.356	152.700
ـ الخواص	84.475	101.725	103.690	116.027	124.400
ـ الادارات العمومية	20.517	23.752	24.489	26.329	28.300
التوفير الوطني الاجمالي	27.073	36.463	37.693	43.161	45.100
استعمال الدخل الوطني الاجمالي المتاح	132.065	161.940	165.872	185.517	197.800

* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 6 ـ حساب السلع والخدمات
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1985	1986*	1987*	1988*	1989**
الموارد					
الناتج الوطني الاجمالي	**132.065**	**161.940**	165.872	185.517	**197.800**
(–) الدخل الخارجي الصافي	2.558	7.604	8.038	5.031	3.700
الناتج الداخلي الاجمالي	**129.507**	**154.336**	157.834	180.486	194.100
(+) رصيد الموارد	10.608	8.924	6.063	4.542	**9.600**
واردات السلع والخدمات	42.806	41.942	41.582	48.320	53.800
صادرات السلع والخدمات	32.198	33.018	35.519	43.778	44.200
مجموع الموارد المتاحة	**140.115**	163.260	163.897	185.028	**203.700**
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي الاجمالي	**104.992**	**125.477**	128.179	142.356	**152.700**
الاستهلاك النهائي الخصوصي	84.475	101.725	103.690	116.027	124.400
الاستهلاك النهائي للادارات العمومية	20.517	23.752	24.489	26.329	28.300
الاستثمارات	**35.123**	**37.783**	**35.718**	**42.672**	**51.000**
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	29.928	32.991	31.632	36.803	44.000
تغير المخزونات	+ 5.195	+ 4.792	+ 4.086	+ 5.869	+ 7.000
مجموع الاستعمالات (النفقة الوطنية الاجمالية)	140.115	163.260	163.897	185.028	**203.700**

* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 7 ـ الاستثمارات والتوفير
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1985	1986*	1987*	1988*	1989**
التوفير الوطني الاجمالي	27.073	36.463	37.693	43.161	**45.100**
صافي الرساميل المتلقاة	220	198	128	130	140
حاجة التمويل	7.830	1.122	–	–	5.760
مجموع الموارد	**35.123**	**37.783**	**37.821**	**43.291**	**51.000**
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	29.928	32.991	31.632	36.803	44.000
تغير المخزونات	+ 5.195	+ 4.792	+ 4.086	+ 5.869	+ 7.000
طاقة التمويل	–	–	2.103	619	–
مجموع الاستعمالات	**35.123**	**37.783**	**37.821**	**43.291**	**51.000**

* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 8 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1987 – 1988			1988 – 1989		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
القمح الطري	1.212	22.534	18,6	1.460	21.604	14,8
القمح الصلب	1.105	17.659	16	1.170	17.665	15,1
الشعير	2.499	34.540	13,8	2.400	29.986	12,5
الذرة	396	3.580	9	405	4.028	9,9
المجموع	**5.212**	**78.313**	**15**	**5.435**	**73.283**	**13,5**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 9 ـ التسويق الرسمي للحبوب

بآلاف القناطير	من يونيو 1987 إلى مايو 1988	من يونيو 1988 إلى مايو 1989	من يونيو إلى دجنبر 1989
القمح الطري	5.404	9.295	9.695
القمح الصلب	411	383	330
الشعير	866	753	609
الذرة	682	740	910
المجموع	7.363	11.171	11.544

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

م. 10 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1987 – 1988			1988 – 1989		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
الفول	207	2.320	11,2	212	1.662	7,8
الحمص	73	556	7,6	62	437	7
الجلبان	46	387	8,4	51	388	7,6
العدس	65	509	7,8	58	223	3,8
قطاني مختلفة	93	731	7,9	106	746	7
المجموع	**484**	**4.503**	**9,3**	**489**	**3.456**	**7,1**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 11 ـ تصدير البواكير

بآلاف الأطنان	من أكتوبر 1986 إلى شتنبر 1987		من أكتوبر 1987 إلى شتنبر 1988		من أكتوبر 1988 إلى شتنبر 1989	
	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع
الطماطم	71	95	79	89	79	105
البطاطس	46	52	46	47	80	99
خضر أخرى	6	8	7	8	8	9
المجموع	**123**	**155**	**132**	**144**	**167**	**213**

المصدر : المؤسسة المستقلة لمراقبة وتسيير الصادرات.

م. 12 ـ إنتاج وتصدير الحوامض

بآلاف الأطنان	من أكتوبر 1986 إلى يوليوز 1987			من أكتوبر 1987 إلى يوليوز 1988			من أكتوبر 1988 إلى يوليوز 1989		
	الانتاج	الصادرات		الانتاج *	الصادرات		الانتاج	الصادرات	
		الرابطة الاقتصادية الأوروبية	المجموع *		الرابطة الاقتصادية الأوروبية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الأوروبية	المجموع
البرتقال	650	315	469	893	335	440	1.018	354	452
الكلمانتين	290	149	5	300	77	136	420	110	184
حوامض أخرى	20	5		60	3	5	30	5	7
المجموع	**960**	**469**	**301**	**1.253**	**415**	**581**	**1.468**	**469**	**643**

* أرقام مصححة.
المصدر : المؤسسة المستقلة لمراقبة وتسيير الصادرات.

م. 13 ـ بيان تطور زراعات الشمندر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة المجنية (بالهكتارات)	المحصول (بالأطنان)	المردود (الأطنان بالهكتار)	إنتاج السكر (بالأطنان)
1987 – 1988 *				
الغرب	22.560	963.370	42,7	130.400
تادلة	20.150	981.500	48,7	132.300
دكالة	14.420	893.790	62	117.800
ملوية	4.140	151.530	36,6	16.600
المجموع	**61.270**	**2.990.190**	**48,8**	**397.100**
1988 – 1989				
الغرب	24.970	958.650	38,4	131.000
تادلة	20.130	882.500	43,8	116.300
دكالة	14.300	915.030	64	123.100
ملوية	3.690	129.020	35	14.500
المجموع	**63.090**	**2.885.200**	**45,7**	**384.900**

* أرقام مصححة.
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 14 ـ بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (الأطنان بالهكتار)	الانتاج (بالأطنان)	إنتاج السكر (بالأطنان)
	المغروسة	المجنية			
* 1987					
الغرب	15.940	11.980	65,7	787.380	68.800
ملوية	1.140	960	52,5	50.410	4.500
المجموع	17.080	12.940	64,7	837.790	73.300
* 1988					
الغرب	15.720	13.980	74,3	1.038.180	103.100
ملوية	1.230	980	57,3	56.140	8.300
المجموع	16.950	14.960	73,1	1.094.320	111.400
1989					
الغرب	15.310	14.200	66	936.680	87.400
ملوية	1.280	1.020	48,3	49.250	6.400
المجموع	16.590	15.220	64,8	985.930	93.800

(*) أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 15 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الحام[1]

بالهكتارات والقناطير وبالقناطير للهكتار	1988 – 1987			1989 – 1988		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
تادلة	12.800	192.400	15	10.900	187.000	17,2
دكالة	1.100	17.000	15,5	900	16.000	17,8
الغرب	2.300	49.000	21,3	1.500	35.000	23,3
الحوز	1.300	29.600	22,8	1.400	41.000	29,3
ملوية	200	3.600	18	200	3.000	15
المجموع	17.700	291.600	16,5	14.900	282.000	18,9

(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 16 ـ زراعة الزيتون[1]

بالأطنان	1987 – 1986	1988 – 1987	1989 – 1988**
إنتاج الزيتون	450.000	*345.000	470.000
إنتاج الزيوت	35.000	30.000	47.000

* رقم مصحح.

** أرقام مؤقتة.

(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي إبتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 17 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1988 – 1987			1989 – 1988		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
العباد	90	870	9,7	114	1.030	9
الفول السوداني	34	650	19,1	غ م	غ م	غ م
المجموع	124	1.520	12,3			

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 18 ـ إنتاج النيد

بآلاف الهكتولتر	1987	*1988	1989
مكناس	277	201	368
القنيطرة	27	67	43
الدار البيضاء	51	57	60
وجدة	37	29	31
المجموع	392	354	502

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 19 ـ تربية المواشي

ـ الاحصاء الكلي للقطعان ـ [1]

بآلاف الرؤوس	*1987	*1988	1989
البقر	2.912	3.137	3.500
الغنم	12.727	12.733	13.800
الماعز	5.104	5.030	5.100
المجموع	20.743	20.900	22.400

* أرقام مصححة.

(1) يتعلق الأمر بالاحصاء الذي يتم خلال شهري أكتوبر ونونبر.

ـ الذبائح المراقبة ـ

بآلاف الرؤوس وبالأطنان	البقر		الغنم		الماعز		المجموع	
	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن
1987	608	80.629	2.785	37.270	903	8.549	4.296	126.448
*1988	536	75.991	2.823	40.153	806	7.118	4.165	123.262
1989							غ م	غ م

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 20 ـ الصيد البحري

بالأطنان	1987	1988	1989
الانتاج	489.700	550.100	516.600
ـ الصيد بالشواطئ	367.900	423.100	416.200
ـ الصيد بأعالي البحار	121.800	127.000	100.400
الاستهلاك المحلي	143.400	154.000	151.000
الصادرات	186.100	187.000	175.800
ـ السمك الطري والمجمد	57.700	49.000	50.500
ـ القشريات و الرخويات	69.200	70.900	62.400
ـ السمك المصبر	52.400	59.200	59.700
ـ منتوجات مستخرجة من السمك	6.800	7.900	3.200

المصدر : وزارة الصيد البحري والملاحة التجارية.

م. 21 ـ بيان تطور إنتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

بآلاف الأطنان	الانتاج				الصادرات			
	1986	1987	*1988	**1989	1986	1987	*1988	**1989
الفحم الحجري	775	634,2	636,7	504,3	50	20,1	8,9	2,3
النفط الخام	23,2	18,3	19,9	19,9	–	–	–	–
مقياس الاستخراج(1) (الاساس = 100 في 1982)	115,7	115,1	133,3	101,5	–	–	–	–
الفوسفاط الجاف	21.427	21.270	25.014	18.067	13.696	13.060	14.260	12.426
البارتين	179,8	126,8	321,6	370	258,1	254,5	391,5	382
معدن الحديد	195,6	279,4	156,4	175,6	117	108,2	88,2	84,7
معدن الرصاص	105,7	104,4	100	88,7	33,9	31,2	38,2	32,5
المانغنيز الكيباري	40,3	42,5	30	32	51,1	43,7	47,7	42
معدن النحاس	54,7	41	38	41,6	55,7	45,7	38,4	41
الفليورين	83	78,5	100,5	110,7	76,4	89,8	89,6	110,5
معدن الزنك	31,8	19,5	21,4	31,5	27,3	20,2	21,6	26,1
معدن الانتمون	1,4	1,1	0,6	0,1	1,5	2,5	0,5	–

(1) لا يتعلق هذا المقياس إلا بالمعادن. أما المواد ذات الاستعمال الحراري كالفحم الحجري والنفط فمدرجة ضمن مقياس الطاقة.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 22 ـ بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية
(ثمن المعدن في مكان استخراجه)(1)

بآلاف الدراهم	1985	1986	1987	*1988	**1989	بالنسبة المائوية لمجموع 1989
الفوسفاط	3.781.770	3.792.579	3.988.000	5.156.511	4.473.800	80,8
معدن الرصاص	347.772	252.761	335.179	326.530	345.200	6,2
معدن النحاس	154.449	138.424	95.974	226.403	187.360	3,4
المياه المعدنية	93.062	101.536	113.101	120.996	121.680	2,2
الفليورين	66.927	62.665	54.872	78.893	102.430	1,8
المانغنيز الكيماوي	48.724	45.791	44.490	41.100	42.464	0,8
البارتين	67.180	20.396	17.500	88.440	88.900	1,6
معدن الحديد	16.195	16.626	19.320	12.669	22.000	0,4
معدن الزنك	44.745	31.217	25.181	60.030	86.500	1,6
معادن أخرى(2)	63.738	72.497	91.332	90.539	67.143	1,2
المجموع	4.684.562	4.534.492	4.784.949	6.202.111	5.537.477	100

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.

(2) باستثناء معدن الرصاص الخالص، ومعدن الفضة الخالص، وباستثناء الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، إذ تدرج هذه المنتوجات ضمن قطاع الطاقة.

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

م. 23 ـ بيان تطور مقياس إنتاج الطاقة

(الأساس 100 في 1982)	1986	1987	*1988	**1989	1989/1988 %
المقياس العام	113,5	116,5	124,2	133	7,1
الفحم	105,4	86,3	86,6	68,6	20,8 -
النفط المصفى	99,9	103,5	114,9	128,6	11,9
الكهرباء	127	132,4	137,8	146,2	6,1

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 24 ـ بيان تطور إنتاج الطاقة

	الوحدات	1986	1987	*1988	**1989	1989/1988 %
إنتاج الفحم الحجري	آلاف الاطنان	775	634,2	636,7	504,3	20,8 -
إنتاج النفط الخام		23,2	18,3	19,9	19,9	-
إنتاج الغاز الطبيعي	ملايين الأمتار المكعبة	91	73,7	83,3	83,3	-
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	ملايين الكيلواط الساعة	7.105,5	7.463,6	8.326,2	9.034	8,5
ـ من أصل مائي		625	805,7	915,1	1.134	23,9
ـ من أصل حراري		6.480,5	6.657,9	7.411,1	7.900	6,6

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.
المكتب الوطني للكهرباء.

م. 25 ـ بيان تطور ميزان الطاقة

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	1986		1987		*1988		**1989	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك								
الفحم	900	16,9	1.049	19,3	1.029	17,8	1.129	18
المنتوجات النفطية(1)	4.192	78,7	4.126	75,8	4.460	77	4.787	76,2
الغاز الطبيعي	69	1,3	56	1	63	1	63	1
الكهرباء من أصل مائي	167	3,1	215	3,9	243	4,2	301	4,8
المجموع	5.328	100	5.446	100	5.795	100	6.280	100
الموجود منها محليا :								
الفحم الحجري	360	58,3	373	56,4	324	50	268	41,2
النفط والغاز الطبيعي	91	14,7	73	11	82	12,6	82	12,6
الكهرباء من أصل مائي	167	27	215	32,6	243	37,4	301	46,2
المجموع	618	100	661	100	649	100	651	100
العجز في الطاقة بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي	4.710	88,4	4.785	87,9	5.146	88,8	5.629	89,6

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
(1) باستثناء المواد النفطية الغير المستعملة للطاقة (مواد الزفت والتزييت)
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

م. 26 ـ بيان تطور استهلاك الطاقة

	1986	1987	*1988	**1989	1989/1988 %
المنتوجات النفطية					
المنتوجات البيضاء (بآلاف الامتار المكعبة)	2.320	2.420	2.609	2.697	3,4
الوقود العادي	142	139	135	131	3 -
الوقود الممتاز	319	340	363	381	5,0
بترول المصابيح	62	62	63	59	6,3 -
بترول المحركات النفاثة	260	265	271	267	1,5 -
زيت الغاز	1.537	1.614	1.777	1.859	4,6
المنتوجات السوداء (بآلاف الاطنان)					
زيت الفويل(1)	1.866	1.702	1.820	2.045	12,4
الغازات السائلة (بآلاف الاطنان)	415	454	497	542	9,1
البوطان	391	424	459	497	8,3
البروبان	24	30	38	45	18,4
الكهرباء (بملايين الكيلواط الساعة)	6.343	6.716	7.516	8.120	8
الفحم (بآلاف الاطنان)(1)	1.461	1.681	1.647	1.783	8,3
الفحم الحجري	644	666	579	479	17,3 -
الفحم المستورد	817	1.015	1.068	1.304	22,1

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية الحرارية.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.
المكتب الوطني للكهرباء.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 27 ـ بيان تطور مقاييس الانتاج الصناعي

(الاساس 100 في سنة 1982)	الترجيح	1985	1986	1987	1988	1989	1989/1988 %
مجموع صناعات التحويل ..... (باستثناء البناء والاشغال العمومية)	**1.000**	**113**	**117,5**	**121**	**131,3**	130,8	**0,4 -**
الصناعات الغذائية	105	104,9	105,4	112,2	119,4	118	1,2 -
منتوجات أخرى للصناعات الغذائية ...	95	125,7	130,9	129,9	140,7	150,8	7,2 +
المشروبات والتبغ	65	115,8	112,1	112,7	122,5	123,5	0,8 +
منتوجات النسيج والملابس الداخلية ...	113	121,8	140,1	142,5	146,1	143,6	1,7 -
الملابس باستثناء الاحذية	25	101,3	112,7	108,7	101	109,7	8,6 +
الجلد والمواد والاحذية الجلدية	28	98	94	74	79	81,7	3,4 +
الخشب والمنتوجات الخشبية	34	98,7	98,6	103,5	105,7	112,5	6,4 +
الورق والورق المقوى	50	103	104,7	110,1	118,7	121,4	2,3 +
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع .	117	89,2	83,1	88	98,8	111,5	12,9 +
منتوجات الصناعة المعدنية الاساسية ...	18	227,2	220,9	228,9	285,5	346,4	21,3 +
منتوجات معدنية	72	104,5	96,5	95,7	97,9	105,8	8,1 +
آلات ومعدات التجهيز	18	109,1	123,9	121,2	107,7	91,5	15 -
معدات النقل	37	98,9	106,3	101,1	110,5	117,4	6,2 +
معدات كهربائية وإلكترونية	33	122	138,5	134,6	124,5	141,1	13,3 +
آلات المكتب وأدوات دقيقة للقياس ومراقبة النظر والساعات	2	123,9	117,2	113,3	89,1	134,4	50,9 +
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية	154	126,5	140,9	154,8	184,5	145,2	21,3 -
منتوجات من المطاط والبلاستيك	32	103,7	103,6	113,9	124,1	140,2	13 +
صناعات تحويلية أخرى	2	87,2	102,6	115,6	116,9	120,9	3,4 +

المصدر : وزارة التخطيط.

م. 28 ـ بيان تطور دخول السياح

	1985	1986	1987	*1988	1989	1989/1988 %
سياحة الاقامة	**2.180.106**	**2.128.219**	**2.247.809**	**2.841.211**	**3.468.429**	**22,1**
أ. السياح من جنسية أجنبية	**1.536.563**	**1.470.637**	**1.566.254**	**1.978.420**	**2.515.251**	**27,1**
أوروبا	**1.149.329**	**1.223.584**	**1.355.805**	**1.335.196**	**1.267.330**	**5,1 -**
الفرنسيون	401.392	393.834	444.663	485.002	466.662	3,8 -
الاسبان	198.102	286.128	367.153	329.531	292.849	11,1 -
البريطانيون	155.007	166.101	145.961	108.791	93.598	14 -
الألمان	162.799	156.474	172.418	168.254	159.823	5 -
دول أخرى	232.029	221.047	225.610	243.618	254.398	4,4
بلدان عربية	**202.556**	**130.656**	**68.525**	**492.561**	**1.065.216**	**116,3**
المغرب العربي	149.877	81.588	* 24.155	445.459	1.011.358	127
دول أمريكا	**137.188**	**67.614**	**84.358**	**91.074**	**116.456**	**27,9**
الولايات المتحدة	100.735	38.749	58.629	66.564	84.560	27
	47.490	**48.783**	**57.566**	**59.589**	**66.249**	**11,2**
ب. المغاربة المقيمون بالخارج	**643.543**	**657.582**	**681.555**	**862.791**	**953.178**	**10,5**
سياحة العبور	**73.334**	**58.225**	**94.046**	**77.592**	**97.406**	**25,5**
المجموع	**2.253.440**	**2.186.444**	**2.341.855**	**2.918.803**	**3.565.835**	**22,2**

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة السياحة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 29 ـ بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)
(الاساس : 100 من مايو 1972 إلى أبريل 1973)

	1988		1989												التغيرات (%)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر 89 / دجنبر 88	1989* / 1988*
التغذية	396	388,8	391,1	394,3	393,8	396,9	395,2	394	397,1	411,2	418,8	420,7	419	416,2	404	7 +	2 +
الملبس	309,4	315,4	318,1	319,5	320	320	320,1	320,5	320,9	322,9	325,2	326,2	329,5	329,8	322,7	4,6 +	4,3 +
المسكن	321	327,6	329,5	330,1	331,4	332	332,6	333	333,2	335,5	336,1	336,6	338	339,5	334	3,6 +	4 +
الصيانة و الوقاية و العلاج	295,7	302,6	303	304,1	309,5	309,7	309,8	311	312,1	313,4	313,1	313,2	317,1	317,2	311,1	4,8 +	5,2 +
النقل والتسلية وغير ذلك	446,8	453,8	455,5	467,5	468,5	468,2	468,2	469,1	469,8	470,5	470,6	470,6	469,9	470,1	468,2	3,6 +	4,8 +
المقياس العام	**382,4**	**381,6**	**383,6**	**387,9**	**388,2**	**390**	**389,2**	**388,8**	**390,8**	**399,1**	**403,4**	**404,8**	**404,3**	**403**	**394,4**	**5,6 +**	**3,1 +**

التغيرات بالنسبة المائوية * بالقياس للسنة السابقة	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التغذية	13,1 +	7,6 +	9,3 +	0,7 +	0,4 +	2 +
الملبس	9 +	6,9 +	5 +	4,6 +	5,1 +	4,3 +
المسكن	10,2 +	7 +	7,4 +	4,1 +	3,7 +	4 +
الصيانة والوقاية والعلاج	10 +	7,9 +	7,5 +	5,6 +	3,9 +	5,2 +
النقل والتسلية وغير ذلك	14 +	8,7 +	9,4 +	6,6 +	5,4 +	4,8 +
المقياس العام	**12,5 +**	**7,7 +**	**8,8 +**	**2,8 +**	**2,3 +**	**3,1 +**

* المتوسط السنوي.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 30 ـ بيان تطور مقياس أسعار الجملة (231 مواد)
(الاساس : 100 = 1977)

	1988		1989												التغيرات (%)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر 89 / دجنبر 88	1989** / 1988**
القطاع الفلاحي	**250,3**	247,6	252,6	251	254	259,7	254,7	251,6	256,8	263,5	258,5	256,5	251	252	255,2	1,8 +	2 +
الحبوب والقطاني الجافة	225,4	225,5	229,5	233,7	235,7	231,9	229,7	227,4	229	229,1	230,8	232,1	233	236,1	231,5	4,7 +	2,7 +
الزراعات الصناعية والحبوب الزيتية	233,2	232,6	234,9	235	238,3	238,7	239,3	238,6	237,8	235,9	236,1	236	224,5	218,2	234,5	6,2 -	0,6 +
زراعات الخضر	272,1	263,5	263,6	253,6	242,9	242,4	239,2	243	246	250,9	255,9	259,8	269,5	275,6	253,5	4,6 +	6,8 -
منتوجات الغرس وزراعة الكروم	325,1	301	304,1	307	315,9	325	329,7	338,5	346,7	367,8	345,2	320,7	239,9	259,3	316,7	13,9 -	2,6 -
منتوجات تربية المواشي	190,9	199,9	192,8	190,1	186,6	208	202,5	192,4	187,9	210,7	208,6	202,2	201	202	198,7	1,1 +	4,1 +
المنتوجات الغابوية	273	281,3	287,8	289,9	291,6	292	299,1	299,4	299,5	299,6	299,6	299,8	319,2	318,7	299,7	13,3 +	9,8 +
منتوجات الصيد البحري	342,9	327,2	378,8	365,8	399,1	402,6	357	337,3	389,8	374	343	362,5	401,2	380,5	374,3	16,3 +	9,2 +
القطاع الصناعي	**260***	**264,4***	**266,3**	**267**	**268**	**269,5**	**269,8**	**271,5**	**272,5**	**276,1**	**278,7**	**279,3**	**277,6**	**277,8**	**292,9**	**5,1 +**	**5 +**
الطاقة	336	345,1	345,1	345,1	345,1	345,1	345,1	345,3	347	347	347	347	347	347	346,1	0,6 +	3 +
الصناعات الغذائية	230	228,5	232,6	234	235,4	237,3	237,6	240,5	242,1	250,3	254,2	253,3	252,6	252,6	243,6	9,8 +	6,6 +
الألبسة والنسيج	213,2	218,1	218,1	218,1	218,1	218,1	218,1	218,1	218,1	218,1	219,5	219,5	207,9	207,9	216,6	2,5 -	1,6 +
صناعات التعدين	312,7	319,8	324	324	326,7	328,2	328,6	331,6	332,2	333,2	332,2	337,3	337,2	337,9	331	5,7	5,9 +
صناعات خفيفة أخرى	270*	275,4*	276,1	276,4	276,5	278,8	279	278,9	279,4	280,3	284,8	285	285	285,3	280,5	3,6 +	3,9 +
المجموع	**256,1***	**257,8***	**260,9**	**260,7**	**262,5**	**265,6**	**263,8**	**263,6**	**266,3**	**271,1**	**270,7**	**270,3**	**267,1**	**267,6**	**265,9**	**3,8 +**	**3,8 +**

(*) : أرقام مصححة.
(**) : المتوسط السنوي.
المصدر : وزارة التخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 31 ـ ميزان التجارة الخارجية

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1987		1988		*1989	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	13.641	35.271	14.657	39.133	13.848	46.594
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	18.015	23.390	21.254	29.751	18.135	28.271
الرصيد	+ 4.374	- 11.881	+ 6.597	- 9.382	+ 4.287	- 18.323
التغطية (بالنسبة المائوية)	—	66,3	—	76	—	60,7

* أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

م. 32 ـ الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1988			*1989		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1.974**	**4.175**	**10,7**	**1.761**	**4.992**	**10,7**
الطاقة ومواد التزييت	**6.263**	**5.156**	**13,2**	**7.216**	**7.157**	**15,4**
زيت البترول الخام	5.001	4.380	11,2	5.645	6.094	13,1
المواد الخام	**4.097**	**6.408**	**16,4**	**2.257**	**5.332**	**11,4**
من أصل حيواني ونباتي	1.030	2.998	7,7	983	3.462	7,4
من أصل معدني	3.067	3.410	8,7	1.274	1.870	4
أنصاف المنتوجات	**2.091**	**10.323**	**26,4**	**2.353**	**12.135**	**26**
المنتوجات المنتهية الصنع	**232**	**13.071**	**33,3**	**261**	**16.978**	**36,5**
مواد التجهيز	150	8.752	22,3	167	11.960	25,7
الفلاحي	(11)	(409)	(1)	(12)	(462)	(1)
الصناعي	(139)	(8.343)	(21,3)	(155)	(11.498)	(24,7)
مواد الاستهلاك	82	4.319	11	94	5.018	10,8
المجموع	**14.657**	**39.133**	**100**	**13.848**	**46.594**	**100**

* أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

م. 33 ـ الواردات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1985	1986	1987	1988	*1989
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**5.106**	**4.329,4**	**3.980**	**4.175,4**	**4.992**
القمح	2.579	1.485,7	1.446,4	1.414,6	1.817,9
السكر	398,2	411,9	376,5	558,3	672,6
المنتوجات اللبنية	292,5	341,9	292,7	350,3	564,3
الشاي	551,7	467,8	476,9	586,9	619,4
القهوة	203,8	297,2	244,3	250	211,4
التبغ	323,6	442,4	392,5	324,2	460,4
مواد أخرى	757,2	882,5	750,7	691,1	646
الطاقة ومواد التزييت	**10.809,7**	**5.429,4**	**6.169,6**	**5.155,7**	**7.156,8**
زيت البترول الخام	9.931,3	4.587,4	5.331,5	4.379,8	6.093,8
مواد أخرى	878,4	842	838,1	775,9	1.063

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1985	1986	1987	1988	*1989
المواد الخام	**6.046,6**	**5.604,5**	**5.453,8**	**6.407,5**	**5.332**
الزيوت والحبوب الزيتية	1.532,4	1.063	665,2	663,4	900,5
الأخشاب الخام	718,4	724,5	916,2	1.145,1	1.234,3
خيوط النسيج الاصطناعية والمركبة	488,9	518	529,7	534,1	605,3
الكبريت الخام	2.268,2	2.259,1	2.085,4	2.748,2	1.046,7
مواد أخرى	1.038,7	1.039,9	1.257,3	1.316,7	1.545,2
أنصاف المنتوجات	**7.422,5**	**7.527**	**8.194**	**10.323**	**12.135,3**
القضبان والهياكل من الحديد والصلب	390,7	310,9	331,5	397,6	503
الصفائح والأوراق من الحديد والصلب	760,8	682,9	751,1	880,1	1.074,2
المواد الكيماوية، الاسمدة، الاصباغ ومواد التطهير	1.979	2.140,3	2.161,1	2.861,5	2.903,1
المواد البلاستيكية والمصطنعة	634,8	683	794,8	1.053,8	1.132,3
خيوط الغزل المركبة والاصطناعية	443,2	466,8	437,8	483,3	606,8
الورق والورق المقوى	428,1	461,1	551,2	676,7	759,7
لوازم الانابيب	82,8	83,3	90,7	94,2	113,1
مواد أخرى	2.703,1	2.698,7	3.075,8	3.875,8	5.043,1
مواد التجهيز	**6.532,5**	**8.248,1**	**7.363,3**	**8.751,6**	**11.960,1**
الفلاحي	382,1	628,2	494,6	408,9	461,9
الصناعي	6.150,4	7.619,9	6.868,7	8.342,7	11.498,2
مواد الاستهلاك	**2.757,8**	**3.469,5**	**4.110**	**4.319,3**	**5.018,2**
السيارات السياحية (قطع الغيار والاستيراد المباشر)	373,7	533,1	534,8	464	624,2
الأجزاء وقطع الغيار للسيارات السياحية	152,3	189	219,6	254,2	284,2
آلات الالتقاط للاذاعة والتلفزة	192,7	283,8	308,2	280,3	286,6
الادوية	279,6	360,6	365,6	387,8	452,1
مواد أخرى	1.759,5	2.103	2.681,8	2.933	3.371,1
المجموع	**38.675,1**	**34.607,9**	**35.270,7**	**39.132,5**	**46.594,4**

* أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

م. 34 ـ الصادرات مسلمة بميناء الشحن

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1988			*1989		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1.446**	**7.528**	**25,3**	**1.228**	**7.261**	**25,7**
مواد الطاقة والتزييت	**442**	**613**	**2,1**	**456**	**733**	**2,6**
مواد الخام	**15.747**	**6.266**	**21,1**	**13.942**	**6.575**	**23,2**
من أصل حيواني ونباتي	164	1.130	3,8	166	1.323	4,7
من أصل معدني	15.583	5.136	17,3	13.776	5.252	18,5
أنصاف المنتوجات	**3.547**	**8.642**	**29**	**2.410**	**5.940**	**21**
المنتوجات المنتهية الصنع	**72**	**6.702**	**22,5**	**99**	**7.762**	**27,5**
مواد التجهيز	9	359	1,2	26	986	3,5
مواد الاستهلاك	63	6.343	21,3	73	6.776	24
	21.254	**29.751**	**100**	**18.135**	**28.271**	**100**

* أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 35 ـ الصادرات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1985	1986	1987	1988	*1989
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**5.494,8**	**6.525,9**	**6.345,7**	**7.527,8**	**7.260,6**
الحوامض	1.492,7	1.725,4	1.454,1	1.609,7	1.168,3
البواكير	605,1	795,7	867,1	779,1	731,9
مصبرات السمك	722,3	874,4	784,6	904,4	1.002,2
السمك الطري	513,6	869	904,4	881,8	1.018
الرخويات	982,5	1.047,7	1.288,3	1.612,2	1.563,1
مصبرات الخضر والفواكه	561,3	606,2	616,9	666,6	817,5
عصير الفواكه والخضر	251,3	143,5	84	367,9	401
مواد أخرى	366	464	346,3	706,1	558,6
الطاقة ومواد التزييت	**845,1**	**563,8**	**641,7**	**612,9**	**732,7**
المواد الخام من أصل حيواني ونباتي	**573,7**	**688,5**	**823,5**	**1.129,9**	**1.323,1**
عجين الورق	145,7	247,2	333,5	505,7	499,8
النباتات وأجزاء النباتات	84,8	100,4	108,7	91,8	95,1
الأغزة	54,6	54,7	61,8	78,8	95,1
مواد أخرى	288,6	286,2	319,5	453,6	633,1
المواد الخام من أصل معدني	**5.687,4**	**4.424,1**	**3.783,1**	**5.135,7**	**5.252,3**
الفوسفاط	4.816	3.747,9	3.080,3	4.154,1	4.148
الرصاص	159,5	96,1	122,6	159,8	125,2
النحاس	210	189	206,5	287,1	284,7
سلفات الباريوم	157,4	79,1	65,8	112	114
مواد أخرى	344,5	312	307,9	422,7	580,4
أنصاف المنتوجات	**5.286,2**	**4.969,3**	**5.601,7**	**8.642,2**	**5.940,4**
الحامض الفوسفوري	3.132,3	3.028	3.583,9	4.672,2	1.454
الأسمدة الطبيعية والكيماوية	1.202,1	914,4	890	2.637,5	2.653,2
الرصاص	221,4	207,9	251,9	321,2	351
خيوط القطن	176,7	233,8	252,8	209,9	214,4
مواد أخرى	553,7	585,2	623,1	801,4	1.267,8
المنتوجات المنتهية الصنع	**3.852,9**	**4.931,9**	**6.194,3**	**6.702**	**7.761,5**
الملابس الجاهزة	1.302,4	1.701,3	2.346,5	2.443,3	2.557,4
الزرابي	394,5	473,3	542,1	556	517
الملابس الداخلية	469,1	756,7	1.088,7	1.190,2	1.387,1
الأحذية	324,8	348,5	367,1	475,7	530,8
مواد أخرى	1.362,1	1.652,1	1.849,9	2.036,8	2.769,2
المجموع	**21.740,1**	**22.103,5**	**23.390**	**29.750,5**	**28.270,6**

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 36 ـ توزيع المبادلات حسب المناطق الجغرافية

بملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الأرصدة	
	1988	*1989	1988	*1989	1988	*1989
الرابطة الاقتصادية الأوروبية	**20.517**	**25.665**	**16.838**	**18.276**	**3.679 -**	**7.389 -**
فرنسا	8.681	11.378	7.742	8.283	939 -	3.095 -
إسبانيا	3.063	4.060	2.130	2.350	933 -	1.710 -
ألمانيا الاتحادية	2.762	2.911	1.677	1.492	1.085 -	1.419
إيطاليا	2.163	2.917	1.673	1.789	490 -	1.128 -
ابريطانيا العظمى	1.155	1.209	870	1.089	285 -	120 -
هولندا	956	1.114	897	952	59 -	162 -
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	1.196	1.303	1.114	1.609	82 -	306 +
البرتغال	184	257	251	314	67 +	57 +
دول أخرى ضمن الرابطة الاقتصادية الأوروبية	357	516	484	398	127 +	118 -
أهم العملاء الآخرين	**10.914**	**12.920**	**7.100**	**4.917**	**3.814 -**	**8.003 -**
الدول العربية	4.456	5.992	2.163	2.239	2.293 -	3.753 -
الولايات المتحدة الأمريكية	2.722	3.165	632	616	2.090 -	2.549 -
الاتحاد السوفياتي	950	1.639	63	97	887 -	1.542 -
اليابان	613	702	1.359	1.301	746 +	599 +
الهند	147	95	2.736	555	2.589 +	460 +
كندا	2.026	1.327	147	109	1.879 -	1.218 -
دول أخرى	**7.702**	**8.009**	**5.813**	**5.078**	**1.889 -**	**2.931 -**
المجموع	**39.133**	**46.594**	**29.751**	**28.271**	**9.382 -**	**18.323 -**

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 37 – ميزان الأداءات مع الخارج

بملايين الدراهم	* 1988			** 1989		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
أ – السلع والخدمات	**45.089,3**	**54.433,3**	**9.344,0 -**	**45.030**	**63.550**	**18.520 -**
1. البضائع المسلمة بميناء الشحن	29.626,0	35.790,9	6.164,9 -	28.270	42.400	14.130 -
2. مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية	2.373,1	3.560,0	1.186,9 -	2.260	4.190	1.930 -
3. أنواع نقل أخرى	475,3	574,3	99,0 -	450	550	100 -
4. الأسفار	9.045,0	1.345,0	7.700,0 +	9.200	1.200	8.000 +
5. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	150,1	8.661,7	8.511,6 -	160	10.360	10.200 -
6. معاملات حكومية	1.138,7	3.315,0	2.176,3 -	1.850	3.650	1.800 -
7. خدمات أخرى	2.281,1	1.186,4	1.094,7 +	2.840	1.200	1.640 +
ب – أداءات التحويل	**13.656,4**	**556,4**	**13.100,0 +**	**13.590**	**550**	**13.040 +**
8. الخصوصية	11.884,2	201,3	11.682,9 +	12.240	200	12.040 +
9. العمومية	1.772,2	355,1	1.417,1 +	1.350	350	1.000 +

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	* 1988			** 1989		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
الحساب الجاري (أ+ب)	58.745,7	54.989,7	3.756,0 +	58.620	64.100	5.480 -
ج - الرساميل الغير النقدية	11.242,9	12.694,9	1.452,0 -	12.660	6.576	6.084 +
الخصوصية	1.077,6	5.768,3	4.690,7 -	2.420	–	2.420 +
العمومية	10.165,3	6.926,6	3.238,7 +	10.240	6.576	3.664 +
د - العمليات مع صندوق النقد الدولي	1.214,8	1.867,7	652,8 -	1.520	2.100	580 -
المجموع	71.203,4	69.552,2	1.651,2 +	72.800	72.776	24 +

(*) أرقام مصححة.
(**) أرقام تقديرية.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 38 ـ تقديرات نفقات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1988	قانون المالية لسنة 1989
نفقات التسيير	**25.134**	**28.830**
السلطات العمومية	250	251
موظفو الوزارات	16.351	18.866
معدات الوزارات	6.161	5.764
التحملات المشتركة	2.032	2.699
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	340	1.250
نفقات الدين العمومي	**17.301**	**19.946**
نفقات الاستثمار	**16.051**	**13.932**
الميزانية العامة	**58.486**	**62.708**

المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية.

م. 39 ـ تقديرات مداخيل الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1988	قانون المالية لسنة 1989
الضرائب المباشرة	8.480	11.005
حقوق الجمرك	7.360	8.170
الضرائب الغير المباشرة	13.286	16.383
حقوق التسجيل والتنبر	1.620	1.930
الأملاك المخزنية	95	100
الاحتكارات والاستغلالات	857	980
مواد مختلفة	1.105	1.861
مداخيل ناجمة عن تخفيف النفقات	25	19
مداخيل استثنائية	–	–
مداخيل الاقتراض	18.270	17.830
أموال المساعدة	–	–
مداخيل التسوية	50	50
المجموع	**51.148**	**58.328**

المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 40 ـ بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

بملايين الدراهم	الوضعية عند نهاية 1988 *	الوضعية عند نهاية 1989**
1. الموارد العادية	**41.624**	**44.086**
الضرائب المباشرة	8.982	10.358
رسوم جمركية	7.289	8.496
الضرائب الغير المباشرة	13.406	14.882
رسوم التسجيل والدمغة	1.897	2.022
الاحتكارات والاستغلالات	1.264	1.346
الأملاك المخزنية	107	94
مداخيل أخرى	1.718	1.743
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	740	–
مواد بترولية	6.221	5.145
2. التحملات	**47.577**	**54.285**
النفقات العادية	35.895	39.858
فوائد الدين العمومي	9.178	10.847
التسيير	25.440	27.315
دعم اسعار الاستهلاك	1.277	1.696
الرصيد العادي	**5.729 +**	**4.228 +**
نفقات الاستثمار	11.682	14.427
عجز الميزانية	**5.953 -**	**10.199 -**
3. تغيرات الديون المتأخرة	**2.220 -**	**1.982 +**
عجز التمويل (1 ـ 2 + 3)	**8.173 -**	**8.217 -**
التمويل الصافي	**8.173**	**8.217**
التمويل الخارجي	3.177	2.450
. الهبات	–	–
. اقتراضات خارجية	3.177	2.450
صندوق النقد الدولي	653 -	594 -
التمويل الداخلي	5.649	6.361
. التسليفات الداخلية	896 -	684
. التمويل النقدي	6.545	5.677
منه : ـ (بنك المغرب)	(1.461)	(605)
ـ (البنوك)	(3.517)	(4.264)
ـ (الودائع لدى الخزينة والشيكات البريدية)	(1.567)	(808)

* أرقام مصححة.

** وضعية مؤقتة.

المصدر : وزارة المالية ـ قسم الخزينة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 41 ـ بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1988			نهاية دجنبر 1989		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
النقود الائتمانية	21.914	1.910	9,5	24.814	2.900	13,2
النقود الكتابية	46.278	7.070	18	51.210	4.932	10,7
الودائع :						
- لدى بنك المغرب	861	327	61,2	1.017	156	18,1
- لدى البنوك	40.742	5.176	14,6	44.710	3.968	9,7
- لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	4.675	1.567	50,4	5.483	808	17,3
أ - الميسرات النقدية	68.192	8.980	15,2	76.024	7.832	11,5
ب - المتيسرات شبه النقدية ..	18.467	2.133	13,1	20.829	2.362	12,8
المجموعة النقدية (ا+ب) ..	86.659	11.113	14,7	96.853	10.194	11,8

بالنسبة المائوية لمجموع العملة	1986	1987	1988
النقود الائتمانية	26,5	25,3	25,6
النقود الكتابية	51,9	53,4	52,9
المتيسرات شبه النقدية	21,6	21,3	21,5

المصدر : بنك المغرب.

م . 42 ـ بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1988			نهاية دجنبر 1989		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
الموجودات الخارجية الصافية ...	7.519	1.655	28,2	7.542	23	0,3
. بنك المغرب	4.293	1.308	43,8	3.951	342 -	8 -
. بنوك الودائع	3.226	347	12,1	3.591	365	11,3
الديون على الخزينة	44.508	6.545	17,2	50.185	5.677	12,8
. الديون الخاصة ببنك المغرب	9.644	1.461	17,9	10.249	605	6,3
. البنوك (محفظة السندات العمومية)	30.158	3.553	13,4	34.417	4.259	14,1
. الودائع لدى المحاسبين العموميين	4.706	1.531	48,2	5.519	813	17,3
منها (البنوك)	(31)	(- 36)	(53,7 -)	(36)	(5)	(16,1)
القروض المقدمة للاقتصاد ..	35.520	3.002	9,2	39.422	3.902	11
. بنك المغرب	8.472	52 -	0,6 -	9.623	1.151	13,6
. بنوك الودائع	27.048	3.054	12,7	29.799	2.751	10,2
مجموع المقابلات ...	87.547	11.202	14,7	97.149	9.602	11
العناصر الأخرى (تسوية الحساب)	888 -			296 -		

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1987	1988	1989
الموجودات الخارجية الصافية ...	7,7	8,6	7,8
الديون على الخزينة	49,7	50,8	51,6
القروض المقدمة للاقتصاد ..	42,6	40,6	40,6

المصدر : بنك المغرب.

م . 43 ـ بيان تطور المتيسرات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

بملايين الدراهم	1988	1989										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	21.914	21.901	21.869	22.137	22.692	22.433	23.229	24.851	25.144	24.460	24.370	24.249	24.814
النقود الكتابية	46.278	46.890	47.087	47.957	47.765	48.442	48.298	49.541	49.863	48.600	49.153	50.266	51.210
مجموع المتيسرات النقدية	68.192	68.791	68.956	70.094	70.457	70.875	71.527	74.392	75.007	73.060	73.523	74.515	76.024
المتيسرات شبه النقدية	18.467	19.128	19.401	19.546	19.424	19.680	19.627	19.256	19.515	20.140	20.444	20.675	20.829
مجموع المتيسرات النقدية والشبيهة بالنقدية	86.659	87.919	88.357	89.640	89.881	90.555	91.154	93.648	94.522	93.200	93.967	95.190	96.853

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 44 – بيان تطور تداول النقود الائتمانية

بملايين الدراهم	1988	1989											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	22.569	22.527	22.468	22.771	23.369	23.131	23.819	25.723	25.939	25.263	25.068	24.854	25.423
النقد المعدني المتداول	358	358	360	363	367	370	373	378	387	392	395	395	397
	22.927	22.885	22.828	23.134	23.736	23.501	24.192	26.101	26.326	25.655	25.463	25.249	25.820
يسقط منها :													
محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	1.013	984	959	997	1.044	1.068	963	1.250	1.182	1.195	1.093	1.000	1.006
المجموع	**21.914**	21.901	21.869	21.137	22.692	22.433	23.229	24.851	25.144	24.460	24.370	24.249	24.814

المصدر : بنك المغرب.

م. 45 – بيان تطور النقود الكتابية والمتيسرات شبه النقدية

بملايين الدراهم	1988	1989											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد الاصدار	861	941	1.462	1.373	1.555	1.371	1.285	1.157	1.166	1.183	1.094	1.121	1.017
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	40.742	40.873	40.715	41.659	41.329	41.907	41.793	43.039	43.270	41.961	42.649	43.603	44.710
مجموع الودائع تحت الطلب													
لدى الجهاز البنكي	**41.603**	**41.814**	**42.177**	**43.032**	**42.884**	**43.278**	**43.078**	**44.196**	**44.436**	**43.144**	**43.743**	**44.724**	**45.727**
الودائع لدى الشيكات البريدية	1.207	1.242	1.201	1.257	1.290	1.321	1.280	1.303	1.365	1.368	1.245	1.285	1.406
الودائع لدى الخزينة	3.468	3.834	3.709	3.668	3.591	3.843	3.940	4.042	4.062	4.088	4.165	4.257	4.077
المجموع	**4.675**	**5.076**	**4.910**	**4.925**	**4.881**	**5.164**	**5.220**	**5.345**	**5.427**	**5.456**	**5.410**	**5.542**	**5.483**
المتيسرات شبه النقدية													
الودائع لأجل	18.467	19.128	19.401	19.546	19.424	19.680	19.627	19.256	19.515	20.140	20.444	20.675	20.829
المجموع	**18.467**	**19.128**	**19.401**	**19.546**	**19.424**	**19.680**	**19.627**	**19.256**	**19.515**	**20.140**	**20.444**	**20.675**	**20.829**
المجموع العام.....	**64.745**	**66.018**	**66.488**	**67.503**	**67.189**	**68.122**	**67.925**	**68.797**	**69.378**	**68.740**	**69.597**	**70.941**	**72.039**

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 46 ـ بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1988	1989											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الشيكات	21.063	21.018	21.371	21.628	22.118	22.507	23.048	23.697	22.848	22.343	22.458	22.908	23.329
الحسابات الجارية	11.065	10.974	10.335	10.642	10.051	10.225	9.691	9.962	10.452	10.065	10.401	10.485	11.403
الحسابات على دفاتر	6.160	6.412	6.574	6.631	6.751	6.854	6.877	7.087	7.202	7.278	7.430	7.568	7.629
ودائع أخرى	2.454	2.469	2.435	2.758	2.409	2.321	2.177	2.293	2.768	2.275	2.360	2.642	2.349
المجموع	**40.742**	**40.873**	**40.715**	**41.659**	**41.329**	**41.907**	**41.793**	**43.039**	**43.270**	**41.961**	**42.649**	**43.603**	**44.710**

المصدر : بنك المغرب.

م. 47 ـ بيان تطور مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية

بملايين الدراهم	1988	1989											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية الصافية(1)													
معهد الاصدار	4.293	4.619	4.667	2.621	3.607	3.469	2.761	2.895	3.189	5.092	3.196	3.788	3.951
بنوك الودائع	3.226	3.001	3.043	2.367	3.054	2.985	2.937	3.386	3.457	3.315	3.366	3.224	3.591
المجموع	**7.519**	**7.620**	**7.710**	**4.988**	**6.661**	**6.454**	**5.698**	**6.281**	**6.646**	**8.407**	**6.562**	**7.012**	**7.542**
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	9.644	9.544	10.983	10.817	10.947	10.728	10.640	11.131	10.744	5.232	6.579	6.671	10.249
محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي	30.158	31.196	30.100	31.643	30.635	30.440	31.877	33.365	34.109	36.281	37.885	38.025	34.417
ودائع البنوك لدى الخزينة	31	48	43	49	49	49	35	100	74	67	44	28	36
ديون المؤسسات والخواص	4.675	5.076	4.910	4.925	4.881	5.164	5.220	5.345	5.427	5.456	5.410	5.542	5.483
المجموع	**44.508**	**45.864**	**46.036**	**47.434**	**46.512**	**46.381**	**47.772**	**49.941**	**50.354**	**47.036**	**49.918**	**50.266**	**50.185**
القروض المقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	8.472	8.320	8.005	9.908	8.255	8.406	8.285	8.462	8.743	9.021	9.079	8.891	9.623
بنوك الودائع	27.048	27.204	27.655	28.445	28.700	29.409	29.381	29.544	29.364	28.618	28.889	29.506	29.799
المجموع	**35.520**	**35.524**	**35.660**	**38.353**	**36.955**	**37.815**	**37.666**	**38.006**	**38.107**	**37.639**	**37.968**	**38.397**	**39.422**
المجموع	**87.547**	**89.008**	**89.406**	**90.775**	**90.128**	**90.650**	**91.136**	**94.228**	**95.107**	**93.082**	**94.448**	**95.675**	**97.149**
ميزان العناصر الأخرى	888-	1.089-	1.049-	1.135-	247-	95-	18+	580-	585-	118+	481-	485-	296-
مجموع مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية	**86.659**	**87.919**	**88.357**	**89.640**	**89.881**	**90.555**	**91.154**	**93.648**	**94.522**	**93.200**	**93.967**	**95.190**	**96.853**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 48 ـ بيان تطور الموجودات الخارجية [1]

بملايين الدراهم	1988	1989											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية													
الموجودات الذهبية لدى معهد الاصدار	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	4.264	4.459	4.575	2.760	3.430	3.380	2.670	2.782	2.964	4.980	3.265	3.829	3.744
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	3	88	7	1	78	2	3	3	81	4	4	4	4
رصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	228	227	227	226	225	225	224	224	223	223	222	221	220
المجموع	**5.010**	**5.289**	**5.324**	**3.502**	**4.248**	**4.122**	**3.412**	**3.524**	**3.783**	**5.722**	**4.006**	**4.569**	**4.483**
الموجودات الخارجية الأخرى													
العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
الموجودات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	4.068	3.823	3.910	4.343	4.007	3.890	3.802	4.249	4.346	4.357	4.335	4.230	4.618
المجموع	**4.086**	**3.841**	**3.928**	**3.361**	**4.025**	**3.908**	**3.820**	**4.267**	**4.364**	**4.375**	**4.353**	**4.248**	**4.636**
مجموع الموجودات الاجمالية	**9.096**	**9.130**	**9.252**	**6.863**	**8.273**	**8.030**	**7.232**	**7.791**	**8.147**	**10.097**	**8.359**	**8.817**	**9.119**
الالتزامات الخارجية													
الالتجاء لسلف صندوق النقد الدولي	204	204	204	204	204	204	202	202	202	202	202	202	202
التزامات أخرى لمعهد الاصدار	531	484	471	695	455	467	467	445	410	446	626	597	347
منها : (العملات الغير القابلة للتحويل)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)
إلتزامات بنوك الودائع	842	822	867	976	953	905	865	863	889	1.042	969	1.006	1.028
المجموع	**1.577**	**1.510**	**1.542**	**1.875**	**1.612**	**1.576**	**1.534**	**1.510**	**1.501**	**1.690**	**1.797**	**1.805**	**1.577**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	**7.519**	**7.620**	**7.710**	**4.988**	**6.661**	**6.454**	**5.698**	**6.281**	**6.646**	**8.407**	**6.562**	**7.012**	**7.542**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 49 ـ بيان تطور الديون على الخزينة

بملايين الدراهم	1988	1989											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار													
تسبيقات للدولة	8.798	8.798	9.766	9.766	9.766	9.766	9.766	9.766	9.766	5.500	5.500	5.500	9.766
أذينات الخزينة (التبادل النقدي والنقود المعدنية)	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
السفاتج الجمركية وسندات الالتزام المكفولة	1.158	1.062	1.492	1.316	1.471	1.231	1.156	1.608	1.258	–	1.345	1.423	724
تسبيقات على أذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
حساب الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	31	27	28	37	27	27	27	27	27	27	27	27	28
المجموع الاجمالي	10.126	10.026	11.425	11.258	11.403	11.163	11.088	11.540	11.190	5.666	7.011	7.089	10.657
يسقط منها : الحساب الجاري للخزينة ومحصل الصندوق لدى المحاسبين العموميين	482	482	442	441	456	435	448	409	446	434	432	418	408
المجموع الصافي	9.644	9.544	10.983	10.817	10.947	10.728	10.640	11.131	10.744	5.232	6.579	6.671	10.249
أوراق عمومية													
. معهد الاصدار	4.123	4.150	3.120	4.845	5.721	6.347	7.919	9.625	9.925	12.204	12.335	12.300	8.593
. بنوك الودائع	26.035	27.046	26.980	26.798	24.914	24.093	23.958	23.740	24.184	24.077	25.550	25.725	25.824
المجموع	30.158	31.196	30.100	31.643	30.635	30.440	31.877	33.365	34.109	36.281	37.885	38.025	34.417
ودائع البنوك لدى الخزينة	31	48	43	49	49	49	35	100	74	67	44	28	36
ديون المؤسسات والخواص مقابل قيمة الودائع بالخزينة **وبالشيكات البريدية**	4.675	5.076	4.910	4.925	4.881	5.164	5.220	5.345	5.427	5.456	5.410	5.542	5.483
مجموع الديون الصافية على الخزينة	44.508	45.864	46.036	47.434	46.512	46.381	47.772	49.941	50.354	47.036	49.918	50.266	50.185

المصدر : بنك المغرب.

م. 50 ـ القروض المقدمة للاقتصاد والموارد النقدية (1)

بملايين الدراهم	1988	1989											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار													
إعادة الخصم	1.807	1.500	1.611	1.808	1.584	1.557	1.479	1.781	1.890	1.903	1.947	1.795	2.355
التسبيقات	6.033	6.292	6.068	6.168	6.247	6.237	6.276	6.349	6.488	6.546	6.630	6.666	6.699
السندات الجاري تحصيلها	632	528	326	1.932	424	612	530	332	365	572	502	430	569
المجموع	8.472	8.320	8.005	9.908	8.255	8.406	8.285	8.462	8.743	9.021	9.079	8.891	9.623

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1988	1989										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
بنوك الودائع													
قروض لأجل قصير	21.880	21.977	22.381	23.059	23.218	23.821	23.628	23.632	23.235	22.353	22.505	22.957	22.984
قروض لأجل متوسط	3.702	3.741	3.773	3.874	3.964	4.059	4.205	4.352	4.534	4.608	4.712	4.847	5.065
قروض لأجل طويل	1.466	1.486	1.501	1.512	1.518	1.529	1.548	1.560	1.595	1.657	1.672	1.702	1.750
المجموع	**27.048**	**27.204**	**27.655**	**28.445**	**28.700**	**29.409**	**29.381**	**29.544**	**29.364**	**28.618**	**28.889**	**29.506**	**29.799**
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	**35.520**	**35.524**	**35.660**	**38.353**	**36.955**	**37.815**	**37.666**	**38.006**	**38.107**	**37.639**	**37.968**	**38.397**	**39.422**

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغرب.

م. 51 ـ بيان تطور استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقروض الشعبي)

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1987	نهاية يونيو 1988	نهاية دجنبر 1988	نهاية يونيو 1989	نهاية دجنبر 1989
الاستعمالات					
1. الموجودات السائلة	***2.174**	***2.741**	***3.593**	**4.229**	**5.233**
قيم بالصندوق	*623	*505	*628	616	825
بنك المغرب	76	121	379	104	136
الاحتياطي النقدي والحساب الموقف	1.475	2.115	2.586	3.579	4.272
2. الديون على الخزينة	**26.672**	**34.043**	**30.189**	**31.912**	**34.308**
الودائع وما شابهها	67	54	31	35	36
أذينات الخزينة	26.605	33.989	30.158	31.877	34.272
3. القروض للاقتصاد	**28.261**	**29.543**	**31.542**	**33.485**	**35.563**
لأجل قصير (1)	24.252	25.193	26.374	27.732	28.748
لأجل متوسط	2.719	3.026	3.702	4.205	5.065
لأجل طويل	1.290	1.324	1.466	1.548	1.750
4. القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة	**436**	**419**	**484**	**350**	**377**
5. سندات بالمحفظة	**6.298**	**6.203**	**6.925**	**7.986**	**8.564**
المساهمات	623	774	717	1.165	1.297
سندات أخرى	5.675	5.429	6.208	6.821	7.267
6. الموجودات الخارجية (2)	**754**	**1.106**	**955**	**871**	**912**
النقود	168	151	162	191	185
البنوك والمراسلون بالخارج	586	955	793	680	727
7. مستعقرات	**1.849**	**1.862**	**2.143**	**2.217**	**2.618**
8. استعمالات أخرى صافية	–	–	–	–	–
المجموع	***66.444**	***75.917**	***75.831**	**81.120**	**87.575**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1987	نهاية يونيو 1988	نهاية دجنبر 1988	نهاية يونيو 1989	نهاية دجنبر 1989
الموارد					
1. رأس المال والاحتياطيات	**3.513**	**4.080**	**4.477**	**5.012**	**5.449**
2. المخصصات	**782**	**730**	**641**	**775**	**580**
3. ودائع تحت الطلب	**35.566**	**38.225**	**40.742**	**41.793**	**44.710**
حسابات الشيكات	18.729	21.201	21.063	23.048	23.329
حسابات جارية	9.661	9.379	11.065	9.691	11.403
حسابات على دفاتر	4.722	5.421	6.160	6.877	7.629
ودائع أخرى	2.454	2.224	2.454	2.177	2.349
4. ودائع لاجل	**16.334**	**16.894**	**18.467**	**19.627**	**20.829**
حسابات وأذينات لاجل استحقاق ثابت	16.334	16.894	18.467	19.627	20.829
5. التزامات خارجية	**549**	**872**	**842**	**865**	**1.027**
حسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولاجل)	318	350	436	521	645
البنوك والمراسلون بالخارج	231	522	406	344	382
6. تسليفات معهد الاصدار	**7.682**	**12.447**	**8.244**	**11.700**	**12.492**
على سندات عمومية	3.554	9.149	4.123	7.919	8.448
على سندات خصوصية	4.128	3.298	4.121	3.781	4.044
7. تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة	**7**	**177**	**19**	**44**	–
8. موارد مختلفة صافية	***2.011**	***2.492**	***2.399**	**1.304**	**2.488**
المجموع	***66.444**	***75.917**	***75.831**	**81.120**	**87.575**
(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج وخصم الشيكات المسحوبة على الخارج	2.673	2.714	3.113	2.931	3.786

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج الممولة من طرف البنوك والمعاد خصمها لدى معهد الاصدار والمدرجة ضمن القروض المقدمة للاقتصاد.

(*) أرقام مصححة.

المصدر : بنك المغرب.

م. 52 ـ بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1987 *	نهاية دجنبر 1988*	نهاية دجنبر 1989
الاستعمالات			
1 . الأرصدة والقيم المتعين تحصيلها	89	154	117
2 . الديون على الخزينة	2.662	3.545	5.421
. الودائع لأجل وما شابهها	435	176	282
. أذينات وسندات الالتزام للدولة	2.227	3.369	5.139
3 . الديون على البنوك	375	555	357
. الودائع تحت الطلب	138	250	133
. ودائع لأجل وتسليفات	237	305	224
4 . القروض للاقتصاد	18.210	20.682	23.117
. لأجل قصير	2.887	3.661	3.754
. منها : أوراق الخزينة	(619)	(1.034)	(825)
. لأجل متوسط وطويل	15.323	17.020	19.363
5 . قروض للجماعات العمومية	204	261	162
6 . سندات بالمحفظة	3.071	3.105	3.291
. المساهمات	554	574	825
. سندات أخرى	2.517	2.531	2.466
7 . التعقيرات	519	650	797
8 . استعمالات أخرى صافية	2.314	2.076	1.731
المجموع	27.444	30.028	34.992

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر * 1987	نهاية دجنبر *1988	نهاية دجنبر 1989
الموارد			
1 . الأموال الذاتية	2.715	3.256	4.064
منها : إمدادات مالية من الدولة	(94)	(94)	(94)
مخصصات لتغطية احتمالات النقص في الأصول	(621)	(379)	(656)
2 . مساعدات الدولة	602	610	617
3 . الاقتراضات الخارجية (أكثر من سنة)	9.116	9.486	9.641
4 . الاقتراضات الداخلية	5.717	6.786	7.853
ـ سندات الالتزام وأذينات	5.281	6.302	7.476
. سندات الالتزام	1.618	1.811	2.166
. الاذينات	3.663	4.491	5.310
ـ قروض وتسبيقات بنكية	436	484	377
5 . ودائع لاجل قصير	9.294	10.890	12.817
منها : ودائع مجمعة (1)	(1.051)	(1.575)	(2.441)
6 . موارد أخرى صافية	–	–	–
المجموع	27.444	31.028	34.992

(*) أرقام مصححة.

(1) الودائع المجمعة من طرف القرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 53 – بيان تطور القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1988	1989											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض للخزينة	**17.656**	17.795	**18.184**	**18.408**	**18.843**	**19.379**	**18.886**	**19.281**	**18.895**	**18.126**	**18.278**	**18.362**	**18.741**
تسهيلات الصندوق	9.750	10.365	10.990	11.206	11.883	12.517	11.511	11.711	11.231	10.623	10.684	10.805	10.578
الأوراق التجارية المسحوبة على المغرب	3.462	3.082	2.965	3.116	2.884	2.889	3.377	3.229	3.212	3.169	3.323	3.335	3.906
تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	2.439	2.513	2.444	2.516	2.453	2.309	2.271	2.714	2.734	2.624	2.537	2.609	2.570
خصم الشيكات	721	614	636	427	358	420	376	314	321	316	292	300	244
تسبيقات مختلفة	1.284	1.221	1.149	1.143	1.265	1.244	1.351	1.313	1.397	1.394	1.442	1.313	1.443
قروض أخرى	**14.370**	**13.990**	**14.145**	**14.904**	**14.640**	**14.620**	**14.949**	**15.349**	**15.728**	**15.867**	**16.065**	**16.330**	**17.199**
قروض للتجهيز	2.606	2.649	2.680	2.785	2.890	2.992	3.092	3.240	3.373	3.458	3.530	3.644	3.876
قروض للتصدير	4.818	4.569	4.633	4.990	4.708	4.615	4.694	4.928	5.106	5.197	5.306	5.374	5.920
قروض للسكنى	2.449	2.444	2.459	2.481	2.480	2.492	2.570	2.586	2.683	2.699	2.738	2.774	2.803
قروض للاستهلاك	1.162	1.221	1.156	1.192	1.212	1.206	1.260	1.288	1.277	1.264	1.301	1.317	1.341
قروض للمؤسسات المالية المتخصصة	484	408	488	361	374	365	350	374	355	381	363	377	377
ديون مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها	1.671	1.705	1.715	1.920	1.939	1.942	1.923	1.855	1.880	1.830	1.795	1.840	1.801
اعتمادات أخرى	1.180	994	1.014	1.175	1.037	1.008	1.060	1.078	1.054	1.038	1.032	1.004	1.081
المجموع *	**32.026**	**31.785**	**32.329**	**33.312**	**33.483**	**33.999**	**33.835**	**34.630**	**34.623**	**33.993**	**34.343**	**34.692**	**35.940**
* منها :													
قروض لأجل قصير	26.858	26.558	27.055	27.926	28.001	28.411	28.082	28.718	28.494	27.728	28.056	28.143	29.125
قروض لأجل متوسط	3.702	3.741	3.773	3.874	3.964	4.059	4.205	4.352	4.534	4.608	4.615	4.847	5.065
قروض لأجل طويل	1.466	1.486	1.501	1.512	1.518	1.529	1.548	1.560	1.595	1.657	1.672	1.702	1.750

المصدر : بنك المغرب.

م. 54 – بيان تطور التجاء البنوك لمعهد الاصدار

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1987												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	4.219	3.650	3.378	3.470	4.665	4.099	5.029	5.313	4.640	7.150	7.093	3.554
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.926	3.872	4.005	3.765	3.634	3.488	3.924	3.709	3.788	3.940	3.754	4.128
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع (1)	**8.145**	**7.522**	**7.383**	**7.235**	**8.299**	**7.587**	**8.953**	**9.022**	**8.428**	**11.090**	**10.847**	**7.682**
المتوسط اليومي للالتجاءات	7.521	7.571	7.088	7.076	7.349	7.746	8.277	9.209	8.824	10.026	11.028	9.909

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1988												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	4.092	5.036	5.077	4.747	5.440	9.149	7.811	7.220	6.641	6.401	9.608	4.123
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.704	3.667	3.511	3.391	3.161	3.298	3.283	3.720	3.656	3.433	3.839	4.121
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع (1)	**7.796**	**8.703**	**8.588**	**8.138**	**8.601**	**12.447**	**11.094**	**10.940**	**10.297**	**9.834**	**13.447**	**8.244**
المتوسط اليومي للالتجاءات	7.554	8.422	8.425	8.468	8.482	11.293	11.076	10.726	10.801	9.978	12.165	10.003
1989												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	4.150	3.120	4.845	5.721	6.347	7.919	9.608	9.925	12.203	12.317	12.300	8.448
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.818	3.948	4.165	3.801	3.665	3.713	4.052	4.314	4.336	3.462	3.212	3.900
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل	–	–	–	–	60	68	80	95	114	141	98	144
المجموع (1)	**7.968**	**7.068**	**9.010**	**9.522**	**10.072**	**11.700**	**13.740**	**14.334**	**16.653**	**15.920**	**15.610**	**12.492**
المتوسط اليومي للالتجاءات	8.168	7.853	8.189	8.790	9.784	10.834	12.643	14.455	13.952	16.015	15.880	12.065

(1) الالتجاءات في نهاية الشهر ـ أرقام مأخوذة من الاحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب.

م. 55 ـ هيكل معدلات الفائدة الدائنة

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 - 12 - 1989
1. بنوك الودائع	
ا ـ حسابات تحت الطلب	
حسابات عادية	دون مقابل
الأموال المحولة من طرف الأشخاص الطبيعيين المغاربة العاملين بالخارج	8
شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات الضمان	5
ب ـ الحسابات على الدفاتر	8,5 (حد ادنى)
ج ـ الودائع بالدرهم القابلة للتحويل	معدل حر
د ـ الحسابات لأجل وسندات الصندوق	
لمدة 3 أشهر	8,5 (حد أدنى)
لمدة 6 أشهر	10,5 (حد أدنى)
لأكثر من 6 أشهر	معدل حر
2. صندوق التوفير الوطني	9
3. المؤسسات المالية المتخصصة	
ا ـ القرض العقاري والفندقي	
أذينات لمدة 5 سنوات المكتتبة من طرف البنوك	9
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	11
ب ـ البنك الوطني للانماء الاقتصادي	
سندات لمدة 5 سنوات المكتتبة من طرف البنوك	9
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	11
ج ـ الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	
ودائع تحت الطلب	5 (حد أقصى)
حسابات على الدفاتر	9 (حد أقصى)
أذينات لمدة سنة المكتتبة من طرف البنوك	4,25
4. سندات على الخزينة	معدل حر

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 55 – هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 - 12 - 1989
الخزينة	
1 – أذينات على صيغ موجهة للجمهور	
– لمدة 6 أشهر	9,5
– لمدة سنتين	11
– لمدة ثلاثة سنوات	12
– لمدة خمس سنوات	12 – 13
2 – أذينات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين)	
– السوق النقدي	
– إصدارات دائمة	معدل السوق
– اصدارات بالمزاد	معدل السوق
– الحد الأدنى من السندات العمومية	
. لمدة 6 أشهر	4,25
. لمدة سنة	4,25
– أذينات لمدة 5 سنوات	9,75 – 10
3 – أذينات للحامل خاصة باستعمال حسابات الرسمال لغير المقيمين	
. لمدة 5 سنوات	7,5
4 – أذينات إسمية خاصة باستعمال « احتياطي الاستثمار »	
. لمدة 10 سنوات	8
5 – سندات إلزامية للدولة أو مضمونة من طرف الدولة	
. لمدة 10 سنوات	10,5 (1)
. لمدة 15 سنة	11,5

(1) لم يتم أي إصدار منذ سنة 1985 .

م. 56 – هيكل معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 . 12 . 1989
أ . تسهيلات للأبناك	
1 – خصم السندات الخصوصية :	
المعدل الأساسي	–
الديون المترتبة على الخارج وتسليفات التمويل المسبق للصادرات	7
السند الممثل للتسبيقات على البضائع الممنوحة للمنظمات التعاونية الفلاحية	6
2 – تسبيقات داخل السوق النقدية (سندات عمومية أو خصوصية)	معدل متغير
3 – تسبيقات خاصة للبنوك	18
4 – قروض بنكية متوسطة الأجل (بضمانات أو بدون ضمانات الدولة أو الصندوق المركزي للضمان)	7

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 . 12 . 1989
ب . مساعدات للدولة	
إلى جانب التسبيقات الاتفاقية والقانونية يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات أخرى بالشروط التالية :	
تسبيقات على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	8,5
تعبئة السفاتج الجمركية	8,5
تسبيقات على سندات الالزام المكفولة	8,5

م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 - 12 - 1989	
	الأقصى	الوحيد
1. بنوك الودائع		
أ. القروض القصيرة الاجل		
ـ القابلة للتعبئة		
الديون على الخارج	9	
تسبيقات التمويل المسبق للصادرات	9	
قروض مضمونة من طرف الصندوق المغربي للصفقات	11 (1)	
سندات تخزين الحبوب	8	
قروض أخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة	12	
ـ الغير القابلة للتعبئة : كافة القروض	13	
ب. القروض المتوسط الاجل		
ـ القابلة للتعبئة		
قروض مزدوجة ممنوحة لبعض المقاولين	9	
قروض أخرى قابلة للتعبئة(2)	12	
ـ الغير القابلة للتعبئة		
سلف للسكنى (ق . ع . ك . لاتتجاوز 500.000 درهم ولمدة لاتتجاوز 7 سنوات)	12	
قروض أخرى	13,5	
ج. القروض الطويلة الاجل		
كافة القروض	14	
د. التحصيل مع السلف العاجل		
(خصم الشيكات)	13 (3)	
2. البنك الوطني للانماء الاقتصادي		
أ. القروض المتوسطة الاجل (المدة لاتتجاوز 7 سنوات)		12
ب. القروض الطويلة الاجل		13
ج. قروض إيجارية		13
د. الصناعات المتوسطة والصغيرة		12

(1) يتعلق الأمر بالقروض الحاملة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات . ويضاف إلى هذا المعدل في حالة « الضمانات غير المشروطة » العمولات التي يأخذها الصندوق والمحددة في نسبة 2 % فيما يرجع لعمليات التمويل المسبق و 1,70 % فيما يخص ضمانات المرافقة ، و 1,40 % فيما يتعلق بضمنات التعبئة . أما بالنسبة للقروض في شكل « ضمانات مشروطة » فإن النسب التي تطبقها البنوك لا يمكن أن تتعدى 10,5 % فيما يرجع لقروض التمويل المسبق ، و 10,20 % فيما يخص المرافقة و 9,90 % فيما يتعلق بقروض التعبئة . ويضاف إلى هذه المعدلات عمولة محدودة في 0,50 % لتغطية نفقات تدبير الملفات .

(2) يصل معدل الفائدة بنسبة للقروض المتوسطة لأجل الخاصة « بالتصدير » « وبالتموين » إلى نسبة 9 % .

(3) تضاف إلى هذا المعدل عمولة دنيا قدرها درهمان بالنسبة للشيكات المحصلة على مدن أخرى سواء دفعت بحسابات بنكية أم لا ، و 5 دراهم فيما يتعلق بالشيكات على الخارج .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

3. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي (1)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 . 12 . 1989 (3)
أ. المقر المركزي والصناديق الجهوية	
1) القصيرة الأجل	
– سندات التخزين	8
– الحبوب والقطاني	10
– الصيد الساحلي	9
– قروض أخرى	11
2) المتوسطة والطويلة الأجل	
– الاستثمار الفلاحي لمدة لاتتجاوز 7 سنوات	11
– الاستثمار الفلاحي لمدة تفوق 7 سنوات	12
– الصناعات التحويلية للمواد الفلاحية	
. لمدة لاتتجاوز 7 سنوات	12
. لمدة تفوق 7 سنوات	13
– الصيد الساحلي	
. لمدة لاتتجاوز 7 سنوات	9
. لمدة تفوق 7 سنوات	10
– السكن القروي	12 – 13
– حيازة الملكية	13
ب. الصناديق المحلية (2)	
1) القصيرة الأجل	
– الحبوب والقطاني	7
– تسليفات للحصاد	3
– قروض أخرى	8,5
2) المتوسطة الأجل	
– الاستثمار الفلاحي	10,5
– الصيد الساحلي (الحجم الصغير)	8,5

(1) نسبة الفائدة واحدة ومعفاة من الضريبة على القيمة المضافة.
(2) يطبق هذا النظام بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ذوي الدخل الجبائي الذي يقل عن 6.000 درهم.

م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

4. القرض العقاري والفندقي (1)

	القيمة العقارية الكلية الكلية	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1989
أ. القطاع السكني		
1) النظام العام		
– بناء بقصد السكنى الشخصية	لاتتجاوز 500.000 درهم	12
	تفوق 500.000 درهم	13
– بناء السكن المعد للكراء		12
2) التمويل المسبق للمتعهدين		13,5
3) سلفات السكن الاقتصادي		12
4) تجهيز البقع		13,5

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	القيمة العقارية الكلية الكلية	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1989
ب. القطاع الفندقي		
1) القروض الفندقية		
. لمدة لاتتجاوز 15 سنة		13,5
. لمدة تفوق 15 سنة		14,5
2) النقل السياحي		13,5
ج. القرض العقاري		13,5

(1) نسبة معفاة من الضريبة على القيمة المضافة.

م. 58 ـ أسعار أهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب[1]
(أسعار التحويل)

	نهاية دجنبر 1988		نهاية مارس 1989		نهاية يونيو 1989		نهاية شتنبر 1989		نهاية دجنبر 1989	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	1,35308	1,35714	1,32395	1,32793	1,30934	1,31328	1,33566	1,33968	1,40111	1,40531
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية ..	8,1901	8,2311	8,4580	8,4994	8,6809	8,7228	8,4540	8,4956	8,1012	8,1424
1 جنيه أسترليني	14,805	14,874	14,294	14,361	13,442	13,507	13,722	13,788	13,040	13,105
1 مارك ألماني	4,6191	4,6417	4,4687	4,4907	4,4420	4,4638	4,5262	4,5485	4,7859	4,8093
1 فلوران هولندي ...	4,0899	4,1098	3,9635	3,9829	3,9417	3,9610	4,0087	4,0283	4,2379	4,2585
100 فرنكات بلجيكية ..	22,029	22,134	21,350	21,452	21,220	21,321	21,554	21,657	22,761	22,869
1 فرنك سويسري ..	5,4470	5,4738	5,0961	5,1216	5,1831	5,2087	5,2260	5,2519	5,2432	5,2696
1000 ليرة إيطالية ...	6,2712	6,3015	6,0938	6,1234	6,1451	6,1746	6,2012	6,2311	6,3873	6,4183
100 شلين نمساوي ...	65,678	65,984	63,536	63,834	63,188	63,484	64,338	64,640	68,079	68,396
100 بسيطة إسبانية ...	7,2293	7,2635	7,1763	7,2101	7,9865	7,0196	7,1189	7,1527	7,3774	7,4124
100 ين ياباني	6,5505	6,5805	6,3889	6,4183	6,0287	6,0568	6,0695	6,0980	5,6285	5,6561

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكرونا النرويجية، الكرونا السويدية، الكرونا الدنماركية، الاسكوبدو البرتغالي، المارك الفنلاندي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الامارات العربية المتحدة، الاوقية الموريطانية والوحدة النقدية الاوروبية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.90.779 صادر في 24 من ربيع الآخر 1411 (13 نوفمبر 1990) بالموافقة على الاتفاقية المبرمة في 18 من محرم 1411 (10 أغسطس 1990) بين المملكة المغربية واتحاد البنوك العربية والفرنسية في شأن قرض شراء مبلغه 4.996.330,90 دولارا امريكيا يرصد لتمويل شراء طائرتين للنقل المدني من نوع « Beechcraft Super King Air 300 ».

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على القانون المالي لسنة 1990 رقم 21.89 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.235 بتاريخ فاتح جمادى الآخرة 1410 (30 ديسمبر 1989) ؛

وعلى الفصل 41 من القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على الاتفاقية الملحقة باصل هذا المرسوم المبرمة في 18 من محرم 1411 (10 أغسطس 1990) بين المملكة المغربية واتحاد البنوك العربية والفرنسية في شأن قرض شراء مبلغه 4.996.330,90 دولارا امريكيا يرصد لتمويل شراء طائرتين للنقل المدني من نوع « Beechcraft Super King Air 300 ».

المادة الثانية

يعهد الى وزير المالية بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 24 من ربيع الآخر 1411 (13 نوفمبر 1990).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1127.90 صادر في 25 من ربيع الأول 1411 (16 أكتوبر 1990) بإقرار معايير مغربية.

وزير التجارة والصناعة ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.70.157 الصادر في 26 من جمادى الاولى 1390 (30 يوليو 1970) في شأن المعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.70.314 الصادر في 6 شعبان 1390 (8 أكتوبر 1970) المحدد بموجبه تأليف واختصاصات الهيئات المكلفة بالمعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وبعد الاطلاع على الرأي الذي ابداه المجلس الاعلى الوزاري للجودة والانتاجية خلال اجتماعه يوم 24 من ذي الحجة 1410 (17 يوليو 1990) ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تقر وتعتبر معايير مغربية المعايير المبنية في الملحق بهذا القرار (1).

المادة الثانية

توضع المعايير المشار اليها في المادة الاولى أعلاه رهن تصرف المعنيين بالامر في مقر وزارة التجارة والصناعة (قسم المعايير الصناعية المغربية).

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 25 من ربيع الأول 1411 (16 أكتوبر 1990).

الامضاء : عبد الله أزماني

(1) يراجع الملحق في نشرة الترجمة الرسمية بالجريدة الرسمية عدد 4073 بتاريخ 2 جمادى الاولى 1411 (21 نوفمبر 1990).

قرار لوزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 833.87 صادر في 2 ربيع الآخر 1411 (22 أكتوبر 1990) بالموافقة على دفتر الشروط العامة المطبقة على صفقات الدراسات المتعلقة بحساب توازن الانابيب المدفونة الخاصة بقنوات التطهير.

وزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر ،

بناء على المرسوم رقم 2.76.479 الصادر في 19 من شوال 1396 (14 أكتوبر 1976) في شأن صفقات الاشغال أو التوريدات أو الخدمات المبرمة لحساب الدولة ولا سيما الفقرة 2 من الفصل 4 منه ؛

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على دفتر الشروط العامة المطبقة على صفقات الدراسات المتعلقة بحساب توازن الانابيب المدفونة الخاصة بقنوات التطهير المبرمة لحساب وزارة الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر المضاف الى أصل هذا القرار.

المادة الثانية

تلزم مصالح الوزارة بتطبيق دفتر الشروط العامة المطبقة على صفقات الدراسات المتعلقة بحساب توازن الانابيب المدفونة الخاصة بقنوات التطهير ؛

وتحدد وجوبا في دفتر الشروط الخاصة الاستثناءات المحتملة من أحكام الدفتر المذكور.

المادة الثالثة

يجب على مصالح الصفقات وضع دفتر الشروط العامة رهن تصرف الاشخاص المعنيين بالامر في مكاتب مديريات الوزارة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الرابعة

يدخل دفتر الشروط العامة المطبقة على صفقات الدراسات المتعلقة بحساب توازن الانابيب المدفونة الخاصة بقنوات التطهير حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثة أشهر على تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية. بيد أن الصفقات التي بدأت الاستشارة في شأنها قبل التاريخ المذكور تظل خاضعة لاحكام النصوص السابقة.

وحرر بالرباط في 2 ربيع الآخر 1411 (22 أكتوبر 1990).

الامضاء : محمد القباج.

قرار لوزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 834.87 صادر في 2 ربيع الآخر 1411 (22 أكتوبر 1990) بالموافقة على دفتر الشروط العامة المطبقة على صفقات الدراسات المتعلقة بحساب الاحمال الزائدة الناتجة عن الرياح.

وزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر ،

بناء على المرسوم رقم 2.76.479 الصادر في 19 من شوال 1396 (14 أكتوبر 1976) في شأن صفقات الاشغال أو التوريدات أو الخدمات المبرمة لحساب الدولة ولا سيما الفقرة 2 من الفصل 4 منه ؛

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على دفتر الشروط العامة المطبقة على صفقات الدراسات المتعلقة بحساب الاحمال الزائدة الناتجة عن الرياح المبرمة لحساب وزارة الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر المضاف الى أصل هذا القرار.

المادة الثانية

تلزم مصالح الوزارة بتطبيق دفتر الشروط العامة المطبقة على صفقات الدراسات المتعلقة بحساب الاحمال الزائدة الناتجة عن الرياح ؛

وتحدد وجوبا في دفتر الشروط الخاصة الاستثناءات المحتملة من أحكام الدفتر المذكور.

المادة الثالثة

يجب على مصالح الصفقات وضع دفتر الشروط العامة رهن تصرف الاشخاص المعنيين بالامر في مكاتب مديريات الوزارة.

المادة الرابعة

يدخل دفتر الشروط العامة المطبقة على صفقات الدراسات المتعلقة بحساب الاحمال الزائدة الناتجة عن الرياح حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثة أشهر على تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية. بيد أن الصفقات التي بدأت الاستشارة في شأنها قبل التاريخ المذكور تظل خاضعة لاحكام النصوص السابقة.

وحرر بالرباط في 2 ربيع الآخر 1411 (22 أكتوبر 1990).

الامضاء : محمد القباج.

قرار لوزير المالية رقم 1246.90 صادر في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 اكتوبر 1990) يتعلق باصدار الخزينة اقتراضات مدتها ثلاث سنوات ، يقتصر الاكتتاب فيها على الجمهور.

وزير المالية ،

بناء على القانون المالي لسنة 1990 رقم 21.89 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.235 بتاريخ فاتح جمادى الآخرة 1410 (30 ديسمبر 1989) ولاسيما المادة 23 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.89.580 الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1410 (30 ديسمبر 1989) بتفويض السلطة الى وزير المالية فيما يتعلق باصدار الاقتراضات الداخلية ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

بناء على الاذن في الاقتراض المنصوص عليه في القانون المالي لسنة 1990 رقم 21.89 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.235 بتاريخ فاتح جمادى الآخرة 1410 (30 ديسمبر 1989) ، تصدر الخزينة ثلاثة اقتراضات مدتها ثلاث سنوات يقتصر الاكتتاب فيها على الجمهور وذلك وفق التوزيع الزمني التالي :

مدد الاكتتاب :	تواريخ الانتفاع :
من 29 الى 30 اكتوبر 1990	31 اكتوبر 1990 ؛
من 27 الى 29 نوفمبر 1990	30 نوفمبر 1990 ؛
من 25 الى 27 ديسمبر 1990	28 ديسمبر 1990.

المادة الثانية

يسمح بالاكتتاب في الاقتراضات المشار اليها أعلاه للاشخاص الطبيعيين والاشخاص المعنوية المقيمين وغير المقيمين بالمغرب ما عدا البنوك والبنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي ، وصندوق الايداع والتدبير والصندوق المركزي للضمان والصندوق المغربي للصفقات وشركات الاستثمار وهيئات الاحتياط الاجتماعي وشركات التأمين وإعادة التأمين والرسملة.

المادة الثالثة

يتم الاكتتاب بالدراهم والدراهم القابلة للتحويل والعملات الاجنبية ، وتحرر الاذون بالدراهم.

وتحمل الاذون المكتتب فيها بالدراهم القابلة للتحويل أو بالعملات الاجنبية عبارة « اكتتاب بالدراهم القابلة للتحويل ».

المادة الرابعة

تتمثل الاقتراضات السالفة الذكر في اذون الخزينة من فئة خمسة آلاف درهم (5.000 د) وخمسين ألف درهم (50.000 د) تسلم في شكل اذون لحاملها وتسعر في بورصة القيم بالدار البيضاء.

المادة الخامسة

تستحق على الأذون فائدة سعرها 12 ٪ في السنة تؤدى كل سنة عند انتهائها وترجع مبالغها بما يساوي قيمتها الاسمية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة السادسة

يستهلك مجموع الاذون المتعلقة بالاصدارات الثلاثة المشار اليها في المادة الاولى أعلاه ، على النحو التالي :

تواريخ الانتفاع :	تواريخ انتهاء الاجل :
31 أكتوبر 1990	31 أكتوبر 1993 ؛
30 نوفمبر 1990	30 نوفمبر 1993 ؛
28 ديسمبر 1990	28 ديسمبر 1993.

المادة السابعة

يعهد الى بنك المغرب بتوظيف الاقتراضات موضوع هذا القرار وبخدمتها المالية وفقا للكيفية التي تحدد مع هذه المؤسسة.

المادة الثامنة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 أكتوبر 1990).

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير المالية رقم 1247.90 صادر في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 اكتوبر 1990) يتعلق باصدار الخزينة اقتراضات مدتها سنة ، يقتصر الاكتتاب فيها على الجمهور.

وزير المالية ،

بناء على القانون المالي لسنة 1990 رقم 21.89 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.235 بتاريخ فاتح جمادى الآخرة 1410 (30 ديسمبر 1989) ولاسيما المادة 23 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.89.580 الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1410 (30 ديسمبر 1989) بتفويض السلطة الى وزير المالية فيما يتعلق باصدار الاقتراضات الداخلية ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

بناء على الاذن في الاقتراض المنصوص عليه في القانون المالي لسنة 1990 رقم 21.89 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.235 بتاريخ فاتح جمادى الآخرة 1410 (30 ديسمبر 1989) ، تصدر الخزينة ثلاثة اقتراضات مدتها سنة يقتصر الاكتتاب فيها على الجمهور وذلك وفق التوزيع الزمني التالي :

مدد الاكتتاب :	تواريخ الانتفاع :
من 29 الى 30 أكتوبر 1990	31 أكتوبر 1990 ؛
من 27 الى 29 نوفمبر 1990	30 نوفمبر 1990 ؛
من 25 الى 27 ديسمبر 1990	28 ديسمبر 1990.

المادة الثانية

يسمح بالاكتتاب في الاقتراضات المشار اليها أعلاه للأشخاص الطبيعيين والاشخاص المعنوية المقيمين وغير المقيمين بالمغرب ما عدا البنوك والبنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي ، وصندوق الايداع والتدبير والصندوق المركزي للضمان والصندوق المغربي للصفقات وشركات الاستثمار وهيئات الاحتياط الاجتماعي وشركات التأمين واعادة التأمين والرسملة.

المادة الثالثة

يتم الاكتتاب بالدراهم والدراهم القابلة للتحويل والعملات الاجنبية ، وتحرر الاذون بالدراهم.

وتحمل الاذون المكتتب فيها بالدراهم القابلة للتحويل أو بالعملات الاجنبية عبارة « اكتتاب بالدراهم القابلة للتحويل ».

المادة الرابعة

تتمثل الاقتراضات السالفة الذكر في أذون الخزينة من فئة خمسة آلاف درهم (5.000 د) وخمسين ألف درهم (50.000 د) تسلم في شكل أذون لحاملها وتسعر في بورصة القيم بالدار البيضاء.

المادة الخامسة

تستحق على الأذون فائدة سعرها 10،5 ٪ في السنة تؤدى كل سنة عند انتهائها وترجع مبالغها بما يساوي قيمتها الاسمية.

المادة السادسة

يستهلك مجموع الاذون المتعلقة بالاصدارات الثلاثة المشار اليها في المادة الاولى أعلاه ، على النحو التالي :

تواريخ الانتفاع :	تواريخ انتهاء الاجل :
31 أكتوبر 1990	31 أكتوبر 1991 ؛
30 نوفمبر 1990	30 نوفمبر 1991 ؛
28 ديسمبر 1990	28 ديسمبر 1991.

المادة السابعة

يعهد الى بنك المغرب بتوظيف الاقتراضات موضوع هذا القرار وبخدمتها المالية وفقا للكيفية التي تحدد مع هذه المؤسسة.

المادة الثامنة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 أكتوبر 1990).

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير المالية رقم 1248.90 صادر في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 اكتوبر 1990) يتعلق باصدار الخزينة اقتراضات مدتها خمس سنوات ، يقتصر الاكتتاب فيها على الجمهور.

وزير المالية ،

بناء على القانون المالي لسنة 1990 رقم 21.89 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.235 بتاريخ فاتح جمادى الآخرة 1410 (30 ديسمبر 1989) ولاسيما المادة 23 منه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى المرسوم رقم 2.89.580 الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1410 (30 ديسمبر 1989) بتفويض السلطة الى وزير المالية فيما يتعلق باصدار الاقتراضات الداخلية ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

بناء على الاذن في الاقتراض المنصوص عليه في القانون المالي لسنة 1990 رقم 21.89 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.235 بتاريخ فاتح جمادى الآخرة 1410 (30 ديسمبر 1989) ، تصدر الخزينة ثلاثة اقتراضات مدتها خمس سنوات يقتصر الاكتتاب فيها على الجمهور وذلك وفق التوزيع الزمني التالي :

مدد الاكتتاب :	تواريخ الانتفاع :
من 29 الى 30 اكتوبر 1990	31 اكتوبر 1990 ؛
من 27 الى 29 نوفمبر 1990	30 نوفمبر 1990 ؛
من 25 الى 27 ديسمبر 1990	28 ديسمبر 1990.

المادة الثانية

يسمح بالاكتتاب في الاقتراضات المشار اليها اعلاه للاشخاص الطبيعيين والاشخاص المعنوية المقيمين وغير المقيمين بالمغرب ما عدا البنوك والبنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي وصندوق الايداع والتدبير والصندوق المركزي للضمان والصندوق المغربي للصفقات وشركات الاستثمار وهيئات الاحتياط الاجتماعي وشركات التأمين واعادة التأمين والرسملة.

المادة الثالثة

يتم الاكتتاب بالدراهم والدراهم القابلة للتحويل والعملات الاجنبية ، وتحرر الاذون بالدراهم.

وتحمل الاذون المكتتب فيها بالدراهم القابلة للتحويل أو بالعملات الاجنبية عبارة « اكتتاب بالدراهم القابلة للتحويل ».

المادة الرابعة

تتمثل الاقتراضات الآنفة الذكر في أذون الخزينة من فئة خمسة آلاف درهم (5.000 د) وخمسين الف درهم (50.000 د) تسلم في شكل أذون لحاملها وتسعر في بورصة القيم بالدار البيضاء.

المادة الخامسة

تستحق على الأذون فائدة سعرها 13 ٪ في السنة تؤدى كل سنة عند انتهائها وترجع مبالغها بما يساوي قيمتها الاسمية.

المادة السادسة

يستهلك مجموع الاذون المتعلقة بالاصدارات الثلاثة المشار اليها في المادة الاولى أعلاه ، على النحو التالي :

تواريخ الانتفاع :	تواريخ انتهاء الاجل :
31 اكتوبر 1990	31 اكتوبر 1995 ؛
30 نوفمبر 1990	30 نوفمبر 1995 ؛
28 ديسمبر 1990	28 ديسمبر 1995.

المادة السابعة

يعهد الى بنك المغرب بتوظيف الاقتراضات موضوع هذا القرار وبخدمتها المالية وفقا للكيفية التي تحدد مع هذه المؤسسة.

المادة الثامنة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 أكتوبر 1990).

الامضاء : محمد برادة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

مرسوم رقم 2.90.638 صادر في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 أكتوبر 1990) بالموافقة على مقرر مجلس بلدية مراكش القاضي بتفويت هذه البلدية بالتراضي لقطعة أرضية من الاملاك البلدية الخاصة لفائدة المكتب الوطني للبريد والمواصلات.

الوزير الأول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 أكتوبر 1921) في شأن الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية ادارة شؤون الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مقرر مجلس بلدية مراكش خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 25 فبراير 1989 ؛

وباقتراح من وزير الداخلية وبعد استشارة وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يوافق على المقرر الصادر عن مجلس بلدية مراكش في 25 فبراير 1989 بتفويت هذه البلدية بالتراضي لفائدة المكتب الوطني للبريد والمواصلات قطعة أرضية من الاملاك البلدية الخاصة تقع بعرصة بوعشرين الباهية مساحتها 652 م² تقتطع من الرسم العقاري رقم 5944 م.

وقد رسمت حدود القطعة المذكورة علاوة على ذلك بخط أحمر في المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

ينجز التفويت الموافق عليه بموجب هذا المرسوم بثمن اجمالي قدره مائتان وستون الفا وثمانمائة درهم (260.800 د) أي على أساس 400 درهم للمتر المربع.

المادة الثالثة

يسند الى رئيس مجلس بلدية مراكش تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 أكتوبر 1990).

الإمضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

مرسوم رقم 2.90.639 صادر في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 أكتوبر 1990) بالموافقة على مقرر مجلس بلدية مراكش القاضي بتفويت هذه البلدية بالتراضي لقطعة أرضية من الاملاك البلدية الخاصة لفائدة المكتب الوطني للبريد والمواصلات.

الوزير الأول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره أو تتميمه :

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 أكتوبر 1921) في شأن الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه :

وعلى القرار الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية ادارة شؤون الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه :

وبعد الاطلاع على مقرر مجلس بلدية مراكش خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 25 فبراير 1989 :

وباقتراح من وزير الداخلية وبعد استشارة وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على المقرر الصادر عن مجلس بلدية مراكش في 25 فبراير 1989 بتفويت هذه البلدية بالتراضي لفائدة المكتب الوطني للبريد والمواصلات لقطعة أرضية من الاملاك البلدية الخاصة مساحتها 461 م² تقتطع من الرسم العقاري رقم 14312 تقع بباب الخميس.

وقد رسمت حدود القطعة المذكورة علاوة على ذلك بوضوح في المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

ينجز التفويت الموافق عليه بموجب هذا المرسوم بثمن اجمالي قدره مائة وثمانية وثلاثون الفا وثلاثمائة درهم (138.300 د) أي على أساس 300 درهم للمتر المربع.

المادة الثالثة

يسند الى رئيس مجلس بلدية مراكش تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 11 من ربيع الآخر 1411 (31 أكتوبر 1990).

الإمضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.90.619 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بالموافقة على مقرر مجلس بلدية المحمدية القاضي بتخلي هذه البلدية بالتراضي عن قطعة ارضية من الاملاك البلدية الخاصة لفائدة مكتب استغلال الموانىء (عمالة المحمدية ـ زناتة).

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 أكتوبر 1921) في شأن الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية ادارة شؤون الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مقرر مجلس بلدية المحمدية خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 22 من ربيع الاول 1409 (3 نوفمبر 1988) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية وبعد استشارة وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على المقرر الصادر عن مجلس بلدية المحمدية في 22 من ربيع الاول 1409 (3 نوفمبر 1988) بتخلي هذه البلدية بالتراضي لفائدة مكتب استغلال الموانىء عن قطعة أرضية من الاملاك البلدية الخاصة مساحتها ستة عشر ألفا وتسعة وسبعون مترا مربعا تقريبا (16.079 م²) تقتطع من الرسم العقاري رقم 16.224 س للملك المسمى « مطار فضالة » والواقعة بجوار شركة سامير والكولف الملكي وذلك قصد احداث خزانات للوقود تابعة للقوات الجوية الملكية.

وقد رسمت حدود القطعة المذكورة علاوة على ذلك بوضوح في المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

ينجز التخلي الموافق عليه بموجب هذا المرسوم بثمن اجمالي قدره مائة واثنان وتسعون ألفا وتسعمائة وثمان وأربعون درهما (192.948 د) أي على أساس اثني عشر درهم (12 د) للمتر المربع.

المادة الثالثة

يسند الى رئيس مجلس بلدية المحمدية تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

مرسوم رقم 2.90.617 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بإخراج قطعة أرضية من أملاك الدولة العامة وبضمها الى أملاك الدولة الخاصة متاصلة من متروك ساقية عمومية وبالاذن بالتخلي عنها بمعدل لبعض الافراد (اقليم وجدة).

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف الصادر في 7 شعبان 1332 (فاتح يوليو 1914) في شأن الاملاك العامة ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على محضر اللجنة الجهوية للتقييم خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 6 ديسمبر 1986 ؛

وباقتراح من وزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر وبعد استشارة وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

تخرج من حيز أملاك الدولة العامة وتضم الى أملاك الدولة الخاصة القطعة الارضية المتأصلة من متروك ساقية عمومية تقع وسط تجزئة سكنية بقطاع البساتين بوجدة ، مساحتها 148،80 م² والمرسومة في المخطط التجزيئي ذي المقياس 1/200 المضاف الى أصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

يؤذن في التخلي عن القطعة الارضية المشار اليها في المادة الاولى أعلاه لفائدة السيدتين شريفة الوالي ويمينة الوالي بمعدل قدره اثنان وخمسون ألفا وثمانون درهما (52.080 د).

المادة الثالثة

يعهد بتنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر ووزير المالية كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير الاشغال العمومية
والتكوين المهني وتكوين الاطر ،
الامضاء : محمد القباج.
وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.90.622 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بالموافقة على مقرر مجلس بلدية وجدة القاضي بتخلي هذه البلدية بالتراضي عن قطعة أرضية من الاملاك البلدية الخاصة لبعض الافراد.

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 أكتوبر 1921) في شأن الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية ادارة شؤون الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مقرر مجلس بلدية وجدة خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 27 من محرم 1410 (30 اغسطس 1989) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية وبعد استشارة وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على المقرر الصادر عن مجلس بلدية وجدة في 27 من محرم 1410 (30 أغسطس 1989) بتخلي هذه البلدية بالتراضي عن قطعة أرضية من الاملاك البلدية الخاصة تقع بجوار المقاطعة الحضرية الثانية بحي الطوبة مساحتها مائة وإحدى وعشرون مترا مربعا (121 م²) تقتطع من الملك المدعو « مير نيجر » موضوع الرسم العقاري رقم 11806 لفائدة السيدين ميلود مستاري وقويدر مستاري.

وقد رسمت حدود القطعة المذكورة علاوة على ذلك بوضوح في المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

ينجز التخلي الموافق عليه بموجب هذا المرسوم بثمن اجمالي قدره أربع وثمانون ألف وسبعمائة درهم (84.700 د) أي على أساس سبعمائة درهم (700 د) للمتر المربع.

المادة الثالثة

يسند الى رئيس مجلس بلدية وجدة تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

مرسوم رقم 2.90.623 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بالموافقة على مقرر مجلس بلدية وجدة القاضي بتخلي هذه البلدية بالتراضي عن قطعة أرضية من الاملاك البلدية الخاصة لأحد الأفراد.

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 أكتوبر 1921) في شأن الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية ادارة شؤون الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مقرر مجلس بلدية وجدة خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 15 من ربيع الاول 1409 (26 اكتوبر 1988) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية وبعد استشارة وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على المقرر الصادر عن مجلس بلدية وجدة في 15 من ربيع الاول 1409 (26 أكتوبر 1988) بتخلي هذه البلدية بالتراضي لفائدة السيدة سكينة سيناصر عن قطعة أرضية غير محفظة تابعة للاملاك البلدية الخاصة مساحتها اثنان وأربعون مترا مربعا (42 م²).

وقد رسمت حدود القطعة المذكورة علاوة على ذلك بخط أحمر في المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

ينجز التخلي الموافق عليه بموجب هذا المرسوم بثمن اجمالي قدره ثلاثة وستون ألف درهم (63.000 د) أي على أساس ألف وخمسمائة درهم (1.500 د) للمتر المربع.

المادة الثالثة

يسند الى رئيس مجلس بلدية وجدة تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

مرسوم رقم 2.90.620 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بإخراج قطعة أرضية مبنية جزئيا من الاملاك الجماعية العامة وبضمها الى الاملاك الجماعية الخاصة وبالموافقة على مقرر مجلس جماعة مكناس القاضي بتخلي هذه الجماعة بالتراضي عن القطعة الارضية موضوع الاستخراج لاحد الافراد.

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 اكتوبر 1921) في شأن الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية ادارة شؤون الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مقرر مجلس جماعة مكناس خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 10 مارس 1989 ؛

وباقتراح من وزير الداخلية وبعد استشارة وزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر ووزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

تخرج بموجبه قطعة أرضية مبنية جزئيا غير محفظة من الاملاك الجماعية العامة وتضم الى الاملاك الجماعية الخاصة ويوافق على المقرر الصادر عن مجلس جماعة مكناس في 10 مارس 1989 بتخلي هذه الجماعة بالتراضي عن القطعة الارضية موضوع الاستخراج لفائدة السيد قاسم ناصف مساحتها أربعة عشر مترا مربعا (14 م²) تقع بالمدينة القديمة قرب باب الجديد بدرب الهواري.

وقد رسمت القطعة المذكورة علاوة على ذلك بوضوح في المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

ينجز التخلي الموافق عليه بموجب هذا المرسوم بثمن اجمالي قدره اربعة عشر ألفا وثمانمائة وأربعون درهما (14.840 د) وفقا لما يلي :

ثمن الارض 14 م² × 700 د = 9.800 د

ثمن البناء 9 م² × 560 د = 5.040 د

14.840 د

المادة الثالثة

يسند الى رئيس مجلس جماعة مكناس تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

مرسوم رقم 2.90.621 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بإخراج ممر ساقية ومسلك من الاملاك الجماعية العامة وبضمهما الى الاملاك الجماعية الخاصة وبالموافقة على مقرر مجلس جماعة مكناس القاضي بتخلي هذه الجماعة عن الممر والمسلك المذكورين موضوعا الاستخراج لبعض الافراد.

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 أكتوبر 1921) في شأن الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية ادارة شؤون الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مقرر مجلس جماعة مكناس خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 10 مارس 1989 ؛

وباقتراح من وزير الداخلية وبعد استشارة وزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر ووزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يخرجان بموجبه ممر ساقية ومسلك من الاملاك الجماعية العامة ويضمان الى الاملاك الجماعية الخاصة ويوافق على المقرر الصادر عن مجلس جماعة مكناس في 10 مارس 1989 بتخلي هذه الجماعة بالتراضي لفائدة السيد محمد العراقي وشركاؤه عن الممر والمسلك المذكورين موضوعا الاستخراج البالغة مساحتهما ثلاثمائة وستة وثلاثين مترا مربعا وسبعة عشر سنتيمترا تقريبا (336،17 م²) يخترقان تجزئة العراقي 5 الواقعة بحي التواركة بمكناس.

وقد رسمت حدودا الممر والساقية الآنفي الذكر علاوة على ذلك باللون الاحمر في المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

ينجز التخلي الموافق عليه بموجب هذا المرسوم بثمن اجمالي قدره سبعة وستون ألفا ومائتان واربعة وثلاثون درهما (67.234 د) اي على أساس مائتي درهم للمتر المربع (200 د).

المادة الثالثة

يسند الى رئيس مجلس جماعة مكناس تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.90.634 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث منطقة صناعية بمدينة الجديدة (اقليم الجديدة) وبنزع ملكية القطعتين الأرضيتين اللازمتين لهذا الغرض.

الوزير الاول ،

بناء على القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لاجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.82.382 الصادر في 2 رجب 1403 (16 أبريل 1983) في شأن تطبيق القانون المشار اليه أعلاه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.76.583 المؤرخ في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مقرر مجلس بلدية الجديدة خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 13 فبراير 1987 ؛

وعلى نتائج البحث الاداري المباشر من 10 ماي الى 10 يوليو 1989 ؛

وباقتراح من وزير الداخلية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يعلن أن المنفعة العامة تقضي بإحداث منطقة صناعية بمدينة الجديدة (اقليم الجديدة).

المادة الثانية

تنزع بناء على ما ذكر ملكية القطعتين الأرضيتين المثبتتين في الجدول أسفله والمشار اليهما بحواشي حمراء في المخطط الملحق بأصل هذا المرسوم :

رقمي واسمي القطعتين الارضيتين في المخطط	نوعيتهما وصكهما العقاري ومساحتهما	أسماء وعناوين الملاك أو المفروض انهم كذلك
	عارية تقتطع من ر.ع رقم 1804 د 74.729 م²	1 – الزوهرة بنت محمد بن الجيلالي ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 2 – هرباز عبد الله بن بوشعيب ، الدرك الملكي ، أسفي ؛ 3 – هرباز امحمد بن بوشعيب ، الدرك الملكي ، ورزازات ؛ 4 – محمد بن ابراهيم ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 5 – ابراهيم بن محمد ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 6 – يزة بنت محمد بن ابراهيم ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 7 – زينب بنت محمد بن الحاج علي ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 8 – هرباز محمد بن حسن بن أحمد ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 9 – الصحراوي الدكالي زوبيدة بنت بوشعيب ، درب نورماندي ، رقم 3 ، الجديدة ؛ 10 – هرباز عبد الله بن محمد بن أحمد ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 11 – هرباز نور الدين بن محمد بن أحمد ، درب نورماندي ، رقم 3 ، الجديدة ؛ 12 – هرباز رشيدة بنت محمد بن أحمد ، درب نورماندي ، رقم 3 ، الجديدة ؛ 13 – فاطمة بنت محمد بن أحمد بن الحاج الفاطمي ، دوار مولاي عبد الله ؛ 14 – عائشة بنت امحمد بن محمد ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 15 – رقية بنت الحسن بن الحسين ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 16 – هرباز محمد بن بوشعيب بن أحمد ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 17 – هرباز عبد اللطيف بن بوشعيب بن أحمد ، درب نورماندي ، رقم 3 ، الجديدة ؛ 18 – هرباز عبد المجيد بن بوشعيب بن أحمد ، سيدي معروف 1 رقم 30 ، الدار البيضاء ؛ 19 – هرباز الفاطمي بن بوشعيب بن احمد ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 20 – هرباز فاطمة بنت بوشعيب بن أحمد ، درب الطويل ، رقم 12 ، الجديدة ؛ 21 – هرباز المصطفى بن بوشعيب بن أحمد ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 22 – هرباز عبد الباقي بن بوشعيب بن أحمد ، درب الطويل ، رقم 12 ، الجديدة ؛ 23 – هرباز عبد الرحيم بن بوشعيب بن أحمد ، درب الطويل ، رقم 12 ، الجديدة ؛ 24 – زهرة بنت الحسين بن محمد ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 25 – هرباز فاطمة بنت احمد بن بوشعيب ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 26 – هرباز صلاح الدين بن أحمد بن بوشعيب ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 27 – هرباز السعدية بنت أحمد بن بوشعيب ، دوار العوامرة ، فخدة الهرابزة ، أولاد بوعزيز الشمالية ؛ 28 – هرباز عبد الخالق بن أحمد بن بوشعيب ، الدرك الملكي ، أسفي ؛ 29 – هرباز رشيد بن أحمد بن بوشعيب ، الدرك الملكي ، أسفي ؛ 30 – هرباز منية بنت أحمد بن بوشعيب ، الدرك الملكي ، أسفي ؛ 31 – هرباز عبد الوهاب بن أحمد بن بوشعيب ، الدرك الملكي ، أسفي ؛ 32 – هرباز لطيفة بنت أحمد بن بوشعيب ، الدرك الملكي ، أسفي ؛ 33 – هرباز العربي بن أحمد بن بوشعيب ، الدرك الملكي ، أسفي ؛ 34 – هرباز فتيحة بنت أحمد بن بوشعيب ، الدرك الملكي ، أسفي ؛ 35 – هرباز عبد الكريم بن أحمد بن بوشعيب ، الدرك الملكي ، أسفي ؛ 36 – هرباز خليد بن أحمد بن بوشعيب ، الدرك الملكي ، أسفي.
	عارية تقتطع من ر.ع رقم 1289 ز 5861 م²	امبارك بن الحاج امحمد بن عباس ، الساكن بدوار القرابة ، فرقة أولاد غانم ، قبيلة أولاد بوعزيز الشمالية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثالثة. ـ يعهد بتنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير الداخلية ورئيس مجلس بلدية الجديدة كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

قرار للوزير الأول رقم 3.43.90 صادر في 2 جمادى الأولى 1411 (21 نوفمبر 1990) يرخص بموجبه لشركة « سوماكا » في تركيب السيارات الخاصة « FIAT-TEMPRA ».

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على القانون رقم 10.81 المتعلق بتنظيم صناعات تركيب العربات ذات المحرك الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.306 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982) ولا سيما الفصل 2 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.81.439 الصادر في 3 شعبان 1402 (27 ماي 1982) لتطبيق القانون رقم 10.81 المشار اليه أعلاه ولا سيما الفقرة الأولى من الفصل الاول منه ؛

وعلى قرار الوزير الاول رقم 3.27.83 بتاريخ 19 من شوال 1403 (30 يوليو 1983) المتعلق بتجديد رخصة تركيب العربات الممنوحة لشركة « سوماكا » ؛

وباقتراح من وزير التجارة والصناعة ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يرخص لشركة « سوماكا » الكائن مقرها بالكيلومتر 12 من الطريق السيار المؤدي الى الرباط بالدار البيضاء في تركيب السيارة الخاصة « FIAT-TEMPRA ».

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الاولى 1411 (21 نوفمبر 1990).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1203.90 صادر في 17 من ذي القعدة 1410 (11 يونيو 1990) بتعيين أمرين مساعدين بالصرف ونواب عنهم.

وزير التجارة والصناعة ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره بالمرسوم رقم 2.79.512 الصادر في 26 من جمادى الآخرة 1400 (12 ماي 1980) ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يعين الموظفون الآتية أسماؤهم الأولون أمرين مساعدين والآخرون نوابا عنهم لصرف الاعتمادات المفوضة اليهم من لدن وزير التجارة والصناعة من ميزانية وزارة التجارة والصناعة :

الولايات والاقاليم	العمليات والميزانية	الآمرون المساعدون بالصرف	النواب	المحاسبون المكلفون
الجديدة	تشييد المصالح الجهوية والاقليمية الباب 28.0.2 الفصل 00 الفقرة 10 السطر 20 ، السطر 30 والسطر 40	السيد عبد النبي رميلي ، مدير اقليمي للاشغال العمومية بالجديدة.	السيدان : عبد الرحمان دابو واحمد أمركي.	محصل المالية بالجديدة.
آسفي	كذلك	السيد المصطفى بدوي ، مدير اقليمي للاشغال العمومية بآسفي.	السيدان : عبد الغني خلدون ومحمد أيت حمو.	محصل المالية بآسفي.
سطات	كذلك	السيد الحسن بختي ، مدير اقليمي للاشغال العمومية بسطات.	السيدان : عبد الرحمان دابو وشهاب مصطفى.	محصل المالية بسطات.
بني ملال	كذلك	السيد عبد السلام زكار ، مدير اقليمي للاشغال العمومية ببني ملال.	السيدان : عبد الرحمان دابو وعبد القادر شرود.	محصل المالية ببني ملال.
تازة	كذلك	السيد مولاي مصطفى العزيزي ، مدير اقليمي للاشغال العمومية بتازة.	السيدان الجيلالي كروم وعبد المالك بن تاوحيت.	محصل المالية بتازة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الولايات والاقاليم	العمليات والميزانية	الامرون المساعدون بالصرف	النواب	المحاسبون المكلفون
ولاية الدار البيضاء الكبرى	تشييد مختبر المتروـوجية بالدار البيضاء الباب 28.0.2 الفصل 31 الفقرة 30 السطر 20	السيد عبد الرحمان دابو، مدير جهوي للاشغال العمومية بالوسط ومدير اقليمي للاشغال العمومية بولاية الدار البيضاء الكبرى.	السيدان : عبد النبي رميلي ومحمد عز الدين عافري.	رئيس مكتب الادامات الجهوي للخزينة بولاية الدار البيضاء الكبرى.

المادة الثانية. ـ ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 17 من ذي القعدة 1410 (11 يونيو 1990).

الامضاء : عبد الله ازماني.

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 1118.90 صادر في 14 من صفر 1411 (5 سبتمبر 1990) بتعيين آمر مساعد بالصرف.

وزير الطاقة والمعادن ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره بالمرسوم رقم 2.79.512 بتاريخ 26 من جمادى الآخرة 1400 (12 ماي 1980) ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يعين السيد عبد الرحمان بقاس ، مدير المدرسة التطبيقية للمعادن بتويسيت ، آمرا مساعدا بصرف الاعتمادات المفوضة إليه من لدن وزير الطاقة والمعادن ، والخاصة بالمدرسة التطبيقية للمعادن بتويسيت.

المادة الثانية

تحدد في تفويض الاعتمادات المسند الى الآمر المساعد بالصرف المشار إليه في المادة الاولى أعلاه أبواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

المادة الثالثة

المحاسب المكلف بالعمليات المشار إليها أعلاه هو محصل المالية بوجدة.

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 14 من صفر 1411 (5 سبتمبر 1990).

الامضاء : ادريس العلوي المدغري.

قرار لوزير المالية رقم 1059.90 صادر في 30 من صفر 1411 (21 سبتمبر 1990) بتغيير القرار رقم 1213.86 الصادر في 10 صفر 1407 (15 أكتوبر 1986) بتعيين آمر مساعد بالصرف ونواب عنه.

وزير المالية ،

بعد الاطلاع على القرار رقم 1213.86 الصادر في 10 صفر 1407 (15 أكتوبر 1986) بتعيين آمر مساعد بالصرف ونواب عنه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تغير على النحو التالي المادة الثانية من القرار المشار اليه أعلاه رقم 1213.86 الصادر في 10 صفر 1407 (15 أكتوبر 1986) :

« المادة الثانية. ـ ينوب السادة أحمد الرغاي ، رئيس قسم الشؤون الادارية ،
« وعبد الحميد علمي شهبون ، رئيس مصلحة المعدات وبوشعيب حاتمي ،
« رئيس مصلحة الحسابات وعبد الاله بنعمر ، نائب رئيس مصلحة الحسابات
« وحميد الشقوري الادريسي ، المفتش بنفس المصلحة عن السيد حماد الجاي
« الحكيمي اذا تغيب أو عاقه عائق ».

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 30 من صفر 1411 (21 سبتمبر 1990)

الامضاء : محمد برادة.

اطلع عليه :

الوزير الأول ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار للوزير الأول رقم 3.41.90 صادر في 20 من ربيع الأول 1411 (11 اكتوبر 1990) بتعيين آمرين مساعدين بالصرف.

الوزير الأول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.276 الصادر في 11 من رجب 1392 (21 اغسطس 1972) بإحداث ادارة الدفاع الوطني ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.86.302 الصادر في 9 صفر 1407 (14 اكتوبر 1986) بتفويض السلطة فيما يرجع لادارة الدفاع الوطني ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرر ما يلي :

المادة الاولى . ـ يعين الضباط الآتية أسماؤهم آمرين مساعدين لصرف النفقات من ميزانية ادارة الدفاع الوطني الخاصة بتشكيلات القوات المسلحة الملكية :

دوائر الاختصاص	بيان الآمرين المساعدين بالصرف	المحاسبون المكلفون
	السادة :	
ولاية الرباط وسلا وأقاليم القنيطرة والخميسات وطنجة وتطوان وشفشاون.	المون العسكري من الطبقة الأولى محمد العلمي.	المؤدي الجهوي بالرباط.
ولاية الدار البيضاء الكبرى وأقاليم سطات والجديدة وخريبكة وبني ملال وبنسليمان.	المون العسكري من الطبقة الثانية امحمد مكوار.	المؤدي الجهوي بالدار البيضاء.
أقاليم مراكش وأسفي والصويرة وورزازات وقلعة السراغنة وازيلال.	المون العسكري من الطبقة الأولى احمد لعماري.	محصل المالية بمراكش
أقاليم اكادير وتارودانت وتيزنيت وطانطان وكلميم.	المون العسكري من الطبقة الثانية أحمد نصيح.	محصل المالية باكادير.
أقاليم مكناس وفاس وبولمان وخنيفرة والرشيدية وفكيك وتاونات والحسيمة.	المون العسكري من الطبقة الأولى محمد محمد علمي.	محصل المالية بمكناس.
أقاليم العيون والسمارة وبوجدور.	اليوتنان كولونيل عبد الحميد التازي.	محصل المالية بالعيون.

المادة الثانية. ـ تبين في تفويض الاعتمادات المسند الى الآمرين المساعدين بالصرف المشار اليهم في المادة الأولى أعلاه أبواب الميزانية التي يقومون بصرف النفقات منها.

المادة الثالثة. ـ ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 20 من ربيع الأول 1411 (11 اكتوبر 1990).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1111.90 صادر في 30 من ذي الحجة 1410 (23 يوليو 1990) بتفويض الامضاء

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 ابريل 1985) بتعيين أعضاء الحكومة ، كما وقع تغييره ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ، ولاسيما الفصل الأول منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى السيد عبدات لعتيك ، المدير الاقليمي للفلاحة للداخلة الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي على المقررات التالية المتعلقة بالمصالح التابعة لهذه المديرية :

- استقالة الاطر المنتمية من سلم 1 الى سلم 6 ؛
- انزال العقوبات من الدرجة الاولى كالانذار والتوبيخ بجميع الموظفين ما عدا رؤساء المصالح ؛
- ابرام صفقات الاشغال عن طريق المنافسة إذا كان مبلغها لا يفوق 500.000 درهم ؛
- ابرام صفقات الدراسات والادوات والخدمات عن طريق المنافسة إذا كان مبلغها لا يفوق 100.000 درهم ؛
- ابرام صفقات الاشغال عن طريق الاتفاق المباشر إذا كان مبلغها لا يفوق 50.000 درهم .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 30 من ذي الحجة 1410 (23 يوليو 1990).

الامضاء : عثمان الدمناتي.

اطلع عليه :

الوزير الأول ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1128.90 صادر في 19 من ربيع الاول 1411 (10 اكتوبر 1990) بتفويض الامضاء.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الاول منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 ابريل 1985) بتعيين أعضاء الحكومة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الاولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بماموريات ، كما وقع تغييره ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض الى السيد أبوبكر الصديق الكداري المكلف بمهام مدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بورزازات الامضاء نيابة عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي على الاوامر الصادرة لموظفي فرع المياه والغابات ومصلحة تربية المواشي ومصلحة الدراسات الاقتصادية بورزازات للقيام بماموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

يسند التفويض المبين في المادة الاولى أعلاه الى رئيسي المصلحتين التابعتين للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بورزازات فيما يخص الموظفين التابعين لهما :

محمد حميمد ، رئيس فرع المياه والغابات ؛

محمد سعداوي ، رئيس مصلحة الدراسات الاقتصادية.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الاول 1411 (10 أكتوبر 1990).

الامضاء : عثمان الدمناتي.

اطلع عليه :

الوزير الاول ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1129.90 صادر في 19 من ربيع الاول 1411 (10 أكتوبر 1990) بتفويض الامضاء.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الاول منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 أبريل 1985) بتعيين أعضاء الحكومة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الاولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بماموريات ، كما وقع تغييره ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض الى السيد أحمد حجاجي المكلف بمهام مدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بتافيلالت الامضاء نيابة عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي على الاوامر الصادرة لموظفي فرع المياه والغابات ومصلحة تربية المواشي ومصلحة الدراسات الاقتصادية بتافيلالت للقيام بماموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

يسند التفويض المبين في المادة الاولى أعلاه الى السيد محمد خيار ، رئيس مصلحة تربية المواشي.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الاول 1411 (10 أكتوبر 1990).

الامضاء : عثمان الدمناتي.

اطلع عليه :

الوزير الاول ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير المالية رقم 1057.90 صادر في 30 من صفر 1411 (21 سبتمبر 1990) بتغيير القرار رقم 1151.86 الصادر في 2 صفر 1407 (7 أكتوبر 1986) بتفويض الامضاء.

وزير المالية ،

بعد الاطلاع على قرار وزير المالية رقم 1151.86 الصادر في 2 صفر 1407 (7 أكتوبر 1986) بتفويض الامضاء ، كما وقع تغييره ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير على النحو التالي المادة الثانية من القرار المشار اليه أعلاه رقم 1151.86 الصادر في 2 صفر 1407 (7 أكتوبر 1986) :

« المادة الثانية. – ينوب السادة : أحمد الرغاي ، رئيس قسم « الشؤون الادارية وبوشعيب صمكاوي ، رئيس مصلحة الموظفين « والتكوين المهني عن السيد حماد الجاي الحكيمي إذا تغيب « أو عاقه عائق.»

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 30 من صفر 1411 (21 سبتمبر 1990).

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

الامضاء : محمد برادة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير المالية رقم 1058.90 صادر في 30 من صفر 1411 (21 سبتمبر 1990) بتغيير القرار رقم 1152.86 الصادر في 2 صفر 1407 (7 أكتوبر 1986) بتفويض الامضاء.

وزير المالية ،

بعد الاطلاع على قرار وزير المالية رقم 1152.86 الصادر في 2 صفر 1407 (7 أكتوبر 1986) بتفويض الامضاء ، كما وقع تغييره ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير على النحو التالي المادة الثانية من القرار المشار اليه اعلاه رقم 1152.86 الصادر في 2 صفر 1407 (7 أكتوبر 1986) :

« المادة الثانية. ـ ينوب السادة : أحمد الرغاي ، رئيس قسم « الشؤون الادارية وبوشعيب صمكاوي ، رئيس مصلحة الموظفين « والتكوين المهني عن السيد حماد الجاي الحكيمي إذا تغيب « أو عاقه عائق.»

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 30 من صفر 1411 (21 سبتمبر 1990).

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير الشبيبة والرياضة رقم 1094.90 صادر في 6 من ربيع الأول 1411 (27 سبتمبر 1990) بتفويض الامضاء.

وزير الشبيبة والرياضة ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 أبريل 1985) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه بالظهير الشريف رقم 1.58.269 الصادر في 9 صفر 1378 (25 أغسطس 1958) ولاسيما الفصل الاول منه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض ابتداء من 6 ربيع الأول 1411 (27 سبتمبر 1990) الى السيد علي جوالي ، المتصرف ، رئيس قسم الشؤون الادارية ، الامضاء نيابة عن وزير الشبيبة والرياضة على جميع المقررات المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين والمعدات بوزارة الشبيبة والرياضة ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية.

المادة الثانية

ينسخ هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية القرار رقم 1012.85 الصادر في 11 من محرم 1406 (27 سبتمبر 1985) بتفويض الامضاء.

وحرر بالرباط في 6 ربيع الأول 1411 (27 سبتمبر 1990).

الامضاء : عبد اللطيف السملالي.

اطلع عليه :
الوزير الاول ،
الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير الداخلية رقم 1119.90 صادر في 10 ربيع الاول 1411 (فاتح أكتوبر 1990) بتفويض الامضاء

وزير الداخلية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 أبريل 1985) بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الاول منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.72.533 الصادر في 29 من صفر 1393 (4 أبريل 1973) المتعلق بالنظام الاساسي الخاص برجال القوات المساعدة ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.75.73 الصادر في 12 من ربيع الآخر 1396 (12 أبريل 1976) المتعلق بالتنظيم العام للقوات المساعدة ، ولاسيما الفصل الرابع منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.72.741 الصادر في 5 ربيع الأول 1393 (9 أبريل 1973) المحدد بموجبه ترتيب الارقام الاستدلالية وشروط الترقي في الرتب وإدماج رجال القوات المساعدة ، كما وقع تغييره أو تتميمه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض الى السيد بوفراقش محمد ، المفتش من الدرجة الاولى ، قائد القوات المساعدة التابعة لاقليم أزيلال الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الداخلية على جميع المقررات المتعلقة بالترقية في الرتب طبق ترتيب الارقام الاستدلالية الخاصة برجال القوات المساعدة فيما يخص رجال القوات المساعدة التابعين لاقليم أزيلال.

المادة الثانية

ينسخ هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية القرار رقم 279.88 الصادر في 24 من صفر 1409 (7 أكتوبر 1988).

وحرر بالرباط في 10 ربيع الاول 1411 (فاتح أكتوبر 1990).

الامضاء : ادريس البصري.

اطلع عليه :
الوزير الاول ،
الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الداخلية رقم 1120.90 صادر في 10 ربيع الاول 1411 (فاتح أكتوبر 1990) بتفويض الامضاء

وزير الداخلية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 ابريل 1985) بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الاول منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.72.533 الصادر في 29 من صفر 1393 (4 أبريل 1973) المتعلق بالنظام الاساسي الخاص برجال القوات المساعدة ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.75.73 الصادر في 12 من ربيع الآخر 1396 (12 أبريل 1976) المتعلق بالتنظيم العام للقوات المساعدة ، ولاسيما الفصل الرابع منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.72.741 الصادر في 5 ربيع الأول 1393 (9 أبريل 1973) المحدد بموجبه ترتيب الارقام الاستدلالية وشروط الترقي في الرتب وإدماج رجال القوات المساعدة ، كما وقع تغييره أو تتميمه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض الى السيد يوخف محمد ، الضابط من الدرجة الاولى ، قائد القوات المساعدة التابعة لاقليم الصويرة الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الداخلية على جميع المقررات المتعلقة بالترقية في الرتب طبق ترتيب الارقام الاستدلالية الخاصة برجال القوات المساعدة فيما يخص رجال القوات المساعدة التابعين لاقليم الصويرة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 10 ربيع الاول 1411 (فاتح أكتوبر 1990).

الامضاء : ادريس البصري.

اطلع عليه :

الوزير الاول ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

نظام المياه

اعلان بإجراء بحث

بموجب قرار لوزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 1202.90 صادر في 13 من ربيع الآخر 1411 (2 نوفمبر 1990) سيجري بدائرة سيدي بوعثمان من 15 ديسمبر 1990 الى غاية 14 يناير 1991 بحث في طلب السيد سالم زاهر الترخيص له في جلب الماء بواسطة محرك من باطن الارض ، ويبلغ الصبيب المستمر المطلوب الحصول عليه 7 لترات في الثانية ، وذلك من أجل سقي أرض فلاحية تقع بالملك المسمى « السميرة » غير مسجلة.

وقد وضع الملف بمكاتب دائرة سيدي بوعثمان بإقليم قلعة السراغنة.

استدراك خطأ وقع بالجريدة الرسمية عدد 4004 بتاريخ 22 من ذي الحجة 1409 (26 يوليو 1989) الصفحة 835

مرسوم رقم 2.87.278 صادر في 11 من شوال 1408 (27 ماي 1988) بالموافقة على المخطط والنظام المتعلقين بتهيئة مركز السعيدية المستقل وجزء من المنطقة المحدقة به (اقليم وجدة) وبالاعلان أن ذلك يكتسي صفة المنفعة العامة.

بدلا من :

المادة الأولى

يوافق على المخطط رقم 83 والنظام المتعلق به المرفقين .....

.....

يقرأ :

يوافق على المخطط رقم 383 والنظام المتعلق به المرفقين ....

.....

(الباقي لا تغيير فيه).

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظـام مـوظفي الادارات العـامـة

نـصـوص خـاصـة

وزارة السكنى

قرار لوزير السكنى رقم 1205.90 صادر في 27 من ربيع الاول 1411 (18 اكتوبر 1990) بتنظيم امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة الكتاب الممتازين (27 منصبا).

وزير السكنى ،

بمقتضى الظـهـير الشريـف رقـم 1.58.008 الصـادر في 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ؛

وبناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ؛

وبناء على قرار الوزير الاول رقم 3.251.81 بتاريخ 30 من جمادى الآخرة 1401 (5 ماي 1981) بتنظيم امتحان الكفاءة المهنية الخاص بولوج سلك الكتاب الممتازين ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تنظم وزارة السكنى يوم الاحد 23 ديسمبر 1990 امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة الكتاب الممتازين وذلك بمقر الوزارة.

يفتح هذا الامتحان في وجه الكتاب الذين قضوا اربع (4) سنوات من الخدمة بهذه الصفة ، ويخصص لهذا الامتحان سبعة وعشرون (27) منصبا.

المادة الثانية

يجب أن تصل طلبات الترشيح الى القسم الاداري بوزارة السكنى (مصلحة الموظفين) بالرباط قبل 20 ديسمبر 1990.

وحرر بالرباط في 27 من ربيع الاول 1411 (18 أكتوبر 1990).

عن وزير السكنى :
الكاتب العام ،
الامضاء : عبد الستار العمراني جمال.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حركات الموظفين وتدابير التسيير

تبرئة ذمة

وزارة العدل

بموجب المرسوم رقم 2.90.411 بتاريخ 27 من ذي القعدة 1410 (21 يونيو 1990) تبرأ على وجه الاحسان ذمة السيدة منجد الشعيبية من مبلغ قدره : 3.265،36 درهما.

نتائج المباريات والامتحانات

وزارة الصيد البحري والملاحة التجارية

نتائج مباراة ولوج سلك الأعوان العموميين من الصنف الثالث (دورة 14 يونيو 1990)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

لائحة (أ) :

(صنف السائقين) : مخلص أحمد وندالي محمد.

(صنف حارس عمارات) : علوي مولاي عبد القادر وتولالي المهدي.

لائحة (ب) :

لا أحد.

المجلس الاعلى للحسابات

نتائج امتحاني الكفاءة المهنية الخاصين بالقضاة النواب من الدرجة الثانية والثالثة بالمجلس الاعلى للحسابات (الفوج الرابع)

(دورة 5 يونيو 1990)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

القضاة النواب من الدرجة الثانية

الفاضل عبد الوهاب.

القضاة النواب من الدرجة الثالثة

لمان الحق صلاح الدين ، شوحو التوزاني حسن ، ولد النعناع عبد الفتاح ، بوستة ادريس ، عفريط عبد النور ، الزيدي عبد العزيز ، ارقاس الحسن ، زاير سعيد وصفوي زين العابدين.

لائحة بأسماء القضاة النواب الغير الناجحين والذين تم قبولهم لتمديد فترة التدريب لسنة جديدة وأخيرة :

القضاة النواب من الدرجة الثانية

بوزيدي كمال.

القضاة النواب من الدرجة الثالثة

لعسكري محمد ، الدعوش محمد وسليطان محسن.

وزارة التربية الوطنية

نتائج مباراة لتوظيف الاساتذة المحاضرين المبرزين بكلية الطب والصيدلة بالرباط

(دورات نوفمبر ، ديسمبر ويناير 1989 ـ 1990)

قائمة بأسماء الناجحين حسب الاستحقاق وحسب التخصصات :

المرشحون المدنيون :

العلوم الاساسية

علم التشريح المرضي : السعيدي عمرو.

العلوم السريرية

علم الاعصاب : وزاني طيبي محمد رضى.

الطب الداخلي : عدناوي محمد.

طب أمراض القلب : بنميمون الغوتي وعبد العالي سليمة.

طب أمراض السل والامراض الصدرية : السائح زينب.

التخدير والانعاش : تازي سعود أنس ، الادريسي القاسمي غزلان مريم وبن الراضي الحسن.

الجراحة العامة : عاصم عبد المجيد ، الشاد بوزيان وحسني قويدر.

مبحث المجاري البولية : هاشمي محمد.

طب الجروح والتجبير : الوهبي سعيد.

جراحة الاطفال : فرشادو فوزية.

طب أمراض النساء والتوليد : سنديد محمد ، البشوشي عبد الوهاب وبكاي محمد.

المرشحون العسكريون :

العلوم السريرية

الجراحة العامة : عشور أحمد.

الجراحة القلبية العرقية : لا أحد.

تشخيص الامراض بالاشعة الكهربائية : بنعامر محمد.

علم الامراض الجلدية : لا أحد.

طب أمراض القلب : لا أحد.

الطب الداخلي : لا أحد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نتائج امتحان الاهلية لترسيم مساعد واحد (1) بكلية طب الاسنان بالدار البيضاء

(دورة 15 ماي 1990)

قائمة بأسماء الناجحين حسب الاستحقاق وحسب التخصصات :

التعويض المضاف : بصير طارق.

نتائج امتحان الاهلية لترسيم مساعد واحد (1) بكلية طب الاسنان بالرباط

(دورة 2 يوليو 1990)

قائمة بأسماء الناجحين حسب الاستحقاق وحسب التخصصات :

أمراض العمر واللثة : حمدي عائشة.

نتائج الامتحان المهني لولوج درجة مبرمج ممتاز

(دورة 3 ماي 1990)

يعلن نهائيا عن نجاح المترشحين الآتية أسماؤهم :

مسعاد قدور والمنصوري أحمد.

نتائج امتحان الاهلية المهنية لولوج الدرجة الممتازة لاطار مهندسي التطبيق التابعين لوزارة التربية الوطنية

(دورة 4 يونيو 1990)

يعلن نهائيا عن نجاح المترشحين الآتية أسماؤهم :

بنفموش زهير وبنطوينة فاطمة.

استدراك خطا وقع بالجريدة الرسمية عدد 4064 بتاريخ 28 من صفر 1411 (19 سبتمبر 1990) صفحة 1315

نتائج مباراة لتوظيف المونين بعمادة جامعة محمد الاول بوجدة

(دورة 15 يونيو 1990)

بدلا من : الحينة يوسف ؛

يقرا : الحيلة يوسف.

(الباقي لا تغيير فيه).

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية

استدراك خطا وقع بالجريدة الرسمية عدد 4062 بتاريخ 14 من صفر 1411 (5 سبتمبر 1990) صفحة 1270

لائحة باسماء الناجحين في امتحان التخرج حسب الترتيب والاستحقاق شعبة اعوان التنفيذ (الرقانة العربية)

(دورة ماي 1990)

بدلا من : ضيف مصطفى ؛

يقرا : ضعيف مصطفى.

(الباقي لا تغيير فيه).

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.